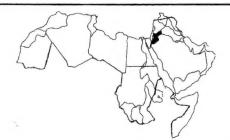


مرکز ابن خلدون للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

الشيواليوني دار ال صيون للمشر والعوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



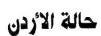


د. مصطفى الحمارنة

تقديم : د . سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون تراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع





دار الأسين

للنشر والتوزيع

القاهرة: ١٠ ش بستان الدكسة من ش الألفى

(مطابع سجل العرب)

تليفون: ٩٣٢٧٠٦ ص.ب: ١٣١٥

العست بسة ١١٥١١

الجيزة : ١ ش سوهاج من ش الزقسازيق خلف

قاعة سيد درويش بالهرم

ص.ب: ۱۷۰۲

العستسبة ١١٥١١

مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية

١٧ شارع ١٢ المقطم

القاهرة: ص.ب١٣ ٥٠٦١٦١٧

تليـــفــون: ۲۰۲۰۲۱۲

7777

فساکس: ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع I.S.B.N.

977-279-004-1



للنشر والترايع

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



مركز أبن خلدون للدراسات الإنمائية

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



د. مصطفى الممارنة

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع



تقديم بقلم د · سعد الدين ابراهيم	٥
تقديم	٤١
المقدمة	٤٣
الفصـــل الاول: الدولة والمجتمع في الاردن	٤٥
الفصل الثانسي: الاحزاب السياسية	04
الفصل الثاليث: النقابات المهنية	VV
الفصل الرابسع: النقابات العمالية	44
الفصل الخامس: الهيئات الثقافية	1.
الفصل السادس: الاندية الشيابية	11
الفصل السابع: الجمعيات الاهلية	14
الفصل الثامن: الانتخابات النيابية في مرحلة الانفراج السياسي	
1997 - 1989	14
الخلاصة	100
الهوامش	10
قائمة الحداول	



د • سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني والتحول الديموقر اطى فى الوطن العربى

د - سعد الدين ابراهيم

١- معنى المجتمع المدنى

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية العرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف» ·

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو أرثي (من الوراثة)، وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية:

■ الركن الأولى، هو الفعل الارادي الحر، فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده، ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» – مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الارث، والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها او سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها المجتمع المدني، دون قبول مسبق منهم، ويتضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي . فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات . كل تنظيم فيها يضم افرادا أو اعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة ، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو يتضمون إليه فيما بعد . وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها التنظيم أو يتضمون إليه فيما بعد . وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها شبه الرسمي ، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عمرها . فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام . المجتمع المدني هو مجتمع «عضويات» . فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية ، بقدر ما يكون عنصرا نشطأ في مجتمعه المدني و والذين لا بطاقات عضوية ، بقدر ما يكون أو أو اندية أو تقابات ، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية ، أو تعاونيات ، أو المستضعفين » (Marginals) أو (Marginals) أو «المستضعفين» (Powerless)

■ الركن الشالث: المجتمع المدني هو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، ويبنها وبين الدولة بالرسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٧ - المجتمع المدنى والموجة الثالثة للديموقر اطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية - بل أن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني، فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراح، طبقاً لقراعد متفق عليها من كل الاطراف، ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنششة السياسية على الديموقراطية، فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً

رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية · · · فإنها تدرب اعضائها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الانتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت على هوى العضو من عدمه ·

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر وجماعات مصالع»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف، وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد نلشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، على ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة» (۱۱) علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، وأستمرت طوال العقدين التاليين، وأمتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق أسيا إلى شرق أوربا .

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من انظمة شمولية او ديكتاتورية الى انظمة ديموقراطية ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة" ولأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين وكانت الموجة الاولى في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الى ما قبل الحرب العالمية الاولى، وشملت حوالى عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين والمالموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الاربع التالية للحرب العالمية الاولى والابلى ولكن عددا من بلاان

هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل المانيا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال) قبل ان تعود اليها . وفي كل الاحوال اصبع عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من اعضاء الامم المتحدة .

بالنسبة لاقطارنا العربية فان الموجة الاولي لم تشملها على الاطلاق . ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٩٠) قلة منها تعد علي اصابع اليد الواحدة . وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٩٠ . وفي الموجة الحالية ، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الاحدى وعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية اقطار فقط – هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والاردن والكريت واليمن وموريتانيا – بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل اغلبية الاقطار العربية ترزح تحت انظمة حكم غير ديموقراطية . وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٤؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسي، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٣ - المجتمع المدنى: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الامريكي رويرت بوتنام، الاستاذ بجامعةهارفارد بعنوان وجعل الديموقواطية تعمل: التقاليد المدنية في العقاليا المدنية وي العاليا الحديثة

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف على النقطة المذكورة أعلاه، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، على المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة وقد وجد الاستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية اكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه ورأس المال (Social Capital).

ولا يعنو هذا الاصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير وبالمجتمع المدني» بل أن روبرت بوتنام في العنوان الجانبي يؤكدهذا المعنى بكلمات والتقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة» . ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها ، ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بعؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل .

وقد وجد الاستاذ رويرت بوتنام من دراساته الميدانية الكثيفة، والتي استمرت لحوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تعطي اعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها . بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات «جمعيات الادخار الدوارة»(Rotating Credit Associations)، هي نمسوذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني (ص١٦٧)، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعساؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كلُّ عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد اعضاء الجمعية . وقد وجد بوتنام أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال ايطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» على نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما تحرينا وفحصنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً، فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة -

٤ - نشاأة المجتمع المدنى

ينشأ المجتمع المدنى بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضرى، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية، وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يغترض أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيدأ طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعى يتحرك تبعا للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية وبينما يتسم الولاءللسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم على المصالع ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة . وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول وبلقي إجساعاً من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الأختيارية بتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادرا ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماء الى التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً. وبقيام التنافس أو حتى الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم . تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية، وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة -

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة ومحايدة به لكل
تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول
السيطرة على العكومة أو التأثير فيها، حيث أنها المركز العصبي لعملية اتخاذ
القرار في الدولة، وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين
الدولة والعكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية
والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء، ولكن لما كان المجتمع
المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق
بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما
وقط بدرجة نسبية، إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور
«المعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المصل، فقوة الدولة لا تعني
بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس، أما في الوطن العربي، فالحالة
الأكثر شيرعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً، كما سنرى .

ان الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية .

فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات

بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضارية ومن ثم فإن الأساس المعياري

«للمجتمع المدني» هو نفس الأساس المعياري «للديمقراطية» وإذا نحينا نمط

الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، نجد أن تكرينات

المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم ، ان هذا هو

جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى

«هيجل» ووماركس» و«دي توكفيل» ووجرامتشي» ، وكل ما فعله مستخدمو

المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع الى غياب أو ترقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إذكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي، وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن نجد الأمر غير ذلك، فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكز، فإن الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى يدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم،

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع ما قبل الحديث فيما يعرف اليوم بالوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزبع من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية (٢٠). الا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا ، كل من: العلماء الدينية المحروثين والمتصوفة ، وقيادات الملل والنحل (٢٠). أما خارج هذه الهؤوة المركزية ، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية ملموسة في أجلى صورها في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام أما خارج البؤرة الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة ، ونادراً ما كانت محسوسة في معظم الحالات ، وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية ان لم تتكن منشقة عليها ! (٤)

وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها . فكانت الطوائف والمذاهب الدينية والأقليات العرقية تدير معظم شنونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين . وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة . ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، الا أنه كان يدار داخلياً . وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فنتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا

أنه كان غالباً ما يتم حله وديا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية (٥)

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الألبات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب وكانت السلطة المركزية تجمع الضرائب وتقيم العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع، وكانت ترعى الفنون من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» : بل كانت تترك في الغالب للجماعات من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» : بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية، وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل انه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هريتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأسسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل العباش مع السلطة السياسية (١٦) وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي كانوا يعيشون فيه ويعملون (إنظر الشكل ١) .

وكان هذا النوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين الآخر وقتن» وونكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح والفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح والنكبة التعرض للفزو من جانب قرة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وابادة. (٢) وكان ينجم عن كل من والفتن» ووالنكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان. وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشرة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنان الأخيران شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي، وكنتيجة مباشرة والمجتماع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي، وكنتيجة مباشرة الاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتذاخل مع المجال المادي)

المنافذ الماخية التكفية التكفية
المرابية
المرابة
المرابية
المرابة

الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات آخرى جديدة مكانها، وكان من بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة.

٣- الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية (٨). وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة، وانتها، بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة) ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جمهات داخلية وخارجية عديدة.

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى، أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التي هي بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة ومتسقة ، شأن الحال في الغرب.

٧-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نصو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي ولدت فيها معظم الثلاثة التي ولدت فيها معظم الثلاثة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة الآ أن هذا النمو كان فجائياً وغير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططا "طموحة للتوسع التعليمي والصناعي، ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطردا، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة، وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية، الا أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة، فقد أدت الطفرة النقطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبنى ما يعرف بسياسة والانفتاح»

الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة - فكانت هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام والقطاع المشترك - إضافة إلى ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام - وسادت معايير شديدة التباين للكفاء والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد - لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا مسحتوما - فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية . (1)

من ناحية التدرج الطبقي، نسا في السيعينيات والشمانينيات تكوينان الجتماعيان طغيليان، هما طبقة والاغنياء الجدد» ووطبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من اجمالي الناتج القومي الهلامية، دون إضافة الكثير إلى الشروة القومية، ونزعت إلى الاسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الغارج، أما الطبقة الأخرى —البروليتاريا الهلامية فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، وأصبحت بمشابة إضافة إلى البطالة السافرة والمقنفة، وتعاني حرمانا شديداً، وأصبحت بمشابة إضافة إلى البطالة السافرة الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، في الرواتب والأجور الثابة، معاناة شديدة من أثار التضخم، كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الاناسياسيين أن يتلاعبوا وبالبروليتاريا الهلامية» الحضرية . (١٠)

٣-٧- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات.

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي، وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الايراني، والعراقي الكويتي) . ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلَّحة التي ظَّلت تشبُّ وتخبر لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، الا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشرى و تأتى منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى في العالم الثالث في شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الاخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ. وهكذا تم انفاق - أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة - وقد تراكم الانفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١) . وتقدر أعداد القتلي والجرحي والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال نفس الفترة (انظر الجدول ١) ، وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة ستصل في التسعينيات إلى آفاق فلكية إن لم يتم التوصل إلى حلما ، (۱۱)

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان . لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات . وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنمرية بهذه مالوارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة . كما أن هذه الصراعات الماخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، فأصبح للولاء التقليدي للجماعات العرقية والدينية، والقبلية أولوية

جدول مختصر (١) تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا (١٩٤٨ - ١٩٩٢)

أعداد المشردين	التكاليف	الخسائر البشرية	ألقترة	تمط الصراع
	(مليار دولار يأسعار ١٩٩٠)			
				ا - صراع بين دوله
٣,,	۳	19-,	144 - 68	عربي – إسرائيلي
A	۳	٧,	14AA A+	عراقي – ايراني
١,٠٠٠,٠٠٠	10-	18.,	1448 - 4.	حرب الخليج
1,	8-	¥+,+++	1991 - 60	أخرى
٩,,	1,7	1,		أجماليارعي
	1			
				ب-صراعات داخلية
٤,,	٧.	8,	1991 - 07	السودان
١,٠٠٠,٠٠٠	٧.	۲۰۰,۰۰۰	1441 - 1-	المراق
١,٠٠٠,٠٠٠	8-	10.,	144+ = 8A	ليتان
41,111		1,	1444 - 24	اليس (ش)
10.,	+,0	۳۰,۰۰۰	14A8 - Ve	سوريا
1,	r	٧٠,٠٠٠	1441 - 77	التقرب (الصحراء)
	+,¥	1	1444 - 44	اليسن (ج)
0 ,	7	11.,	1447 - 44	الصرمال
۲۰۰,۰۰۰	١.	٧٠,٠٠٠	1991 - 60	أخرك
Y,1	1	1,70-,		إجمائي ترعي
۱۲,٦٠٠,٠٠٠	****	١,٨٠٠,٠٠٠	را ما تالسلمة (اجداليكلي: (كارالم

المصدر Files of the Arab Data Unit (ADU) , Ihn-Khaldoun Center for Developmental

على الولاء للمؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل وعلى الولاء للدولة نفسها . (١٢١)

^{*} ملقات وحدة المعلومات، مركز ابن خلاون للدراسات الإتماثية، ١٩٩٣.

إن الفشل الذريع للدول العربية الجديدة في إدارة الصراع الداخلي والخارجي كان سببا ونتيجة في آن معا، لتقويض شرعية العديد منها منذ مولدها، في نظر قطاعات عريضة من «مواطنيها» الجدد أنفسهم (كلبنان والعراق والأردن واليمن الجنوبية) (١٧٠). الا أن هذا الفشل يرجع في معظمه إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة، لقد كان يبدو أن مسألة شرعية «الدولة» تعد امراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن، ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة، وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني (١٣٣)

٧ - المجتمع المدنى الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية معظم تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت فيها جميعا تقريبا . فبعض المؤسسات المدنية الجديدة، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي، تعبود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين المراكا - ١٩٣٩) . وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية . وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها . ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- توقف نمو المجتمع المدنى الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات تليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال، وقامت هذه الأنظمة «الراديكالية» بإنها ، التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة ، وأصبح حكم الحزب الواحد أو حكم التخبة

الصغيرة هو النمط السائد، وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبنى شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" المجددة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة وعنمان «العدالة الاجتماعية» والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ وضمان «العدالة الاجتماعية» والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات اليومية والاشتراكية والوحدية للدعاية لهذا المقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان، وكان لهلا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في باديء الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما دئ بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب (١٩٥).

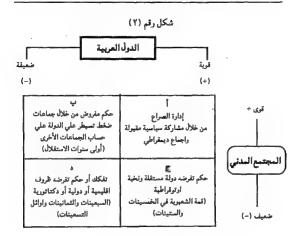
ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل على سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا · فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأرحد الممسك بزمام السلطة (٢١) بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاحتمام بها بين جيل الشباب و تحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الرق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها ، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم.

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١، إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التأكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة الشعبوية المستمر لشرعية معظم الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية، وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا، هذا في حين لجأ بعضها الى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه.

٧-٧- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء). ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. وتميز هذا التفهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه أو الحد منه لو كان المجتمع المدني فيها أفضل حالا ، الا أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، مالأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق).

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قرة الدولة والمجتمع المدني، كما هر موضح في الشكل (٢)، نجد أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(ج) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط والدولة القوية والمجتمع المدني القوي» و وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهي أسوأ إحتمال ممكن.



٧-٧- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أى في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقية الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة، ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان، ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (۱۹۸۲) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ۱۹۲۷، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة . (۱۷۷ كما تكاثرت منات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين، ويقدر نمو عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ۲۰۰۰، في منتصف الستينيات إلى حوالي المحكومية الواحد الثمانينيات. (۱۸۵ وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو

الكمى المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-٧ - تزايد احتياجات الأقراد والجماعات المحلية والتي لم تعد تلبيها الدولة العربية: فيالنسبة للطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة اللخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك، وبالنسبة للطبقتين المتوسطة والعليا، كانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والقانية وحرية التعبير.

٧-٣-٧ – اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما كانت أخطاء نظم المحاني المحكم الشعيوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تذكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٧ - زيادة الموارد العالمية الفردية: كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادي التحرمات تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة. فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريري. بل وصل مؤسس وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٧ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أو عجزها عن السيطرة على المجتمع ·لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المراطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها، فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الفريية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش · والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد يزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرس في الرا ١٩٨٣/١١).

٧-٤- يعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٥-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسيدان)، فإن معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسية العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ومصر الفتاة في مصر) والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ جوربانيا ... الغ (١٩١)

الا أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على نفس القدر من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكرن لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك ، فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا أما تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها ، وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠٪ من التظيمات غير الحكومية المصرية تعتبر نشيطة أو ذات فعالية . (٢٠٠)

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن النخبوية السياسية، وضألة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن، فلم يغز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، حصل أربعة منها على ٧٥٪ من المقاعد المتنافس حولها (٢٩١). وفي الأردن، تنافس عسرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقون عن الأحزاب بأكثر من ثلثى المقاعد.

٧-٥-٧ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية هي أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب فشوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي، ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها، ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥)، وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، أولهما ، أن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيما على الصعيد العربي القومي . فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. ثانيهما ، أن النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة، لذا فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو مذحنث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام، ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة، (٢٧١) هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها ، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة العامة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة، فانتخاباتها تنافسية للغاية، وتتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ففي مصر مثلا بدأ الاخوان المسلمون في الأونة الأخيرة ورغم حظر قيام حزب سياسي لهم في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . (٣٢)

٧-٤-٤ - التكوينات التغليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما بعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة . وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة .

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم والدقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دلياً على الإدراك الشديد إلى العاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي، وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين، لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هلا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة، وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزء من البروليتاريا المجلمية الحي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذا المقتمة، وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نموا في الوطن العربي في العقدين الماضيين، وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية . وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٧٨) ، وفي المسغصر (١٩٧٧ و١٩٧٨) ، وفي المسغصر (١٩٧٧) ، وفي المتركت معها أو تادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-٤-٥ – المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية، ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فإن أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد، ولكن الأهم من ذلك، كما تبين في الآونة الأخيرة، أن لانظار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو

غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات، وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مريها من كوارث وظروف قاهرة . ففي كل من لبنان والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما - حوالي ٢٠٠ و٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي، وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة، وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المئد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج، وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها. كما ظهرت في ذروة السنوات السَّت عشرة من الصراع المدنى في لبنان " عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لآداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية، أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم، وباتساع نطاق الصراع الداخلي

الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومائية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها، فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٧ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الامدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع ولو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات، أن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع أشلاءها.

٨ - الاتظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بنفس اللغة المستهلكة الباهتة من الخطاب السياسي؛ وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة). فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بفروة للكريث، مما أدى إلى اشعال ما عرف «بأزمة الخليج» . وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بيّن محصلاتها . وكانت هذه النبؤة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية . والحقيقة أن بعض المشاركة في الحكم حققت بالفعل في أن عجلت به و ترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية ، من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدنى ودرجة نضجه في كل قطر فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد (٢٤١).

٩ - مشروع بحثى عن المجتمع المدنى والتحول الديمقر اطى العربى

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو
تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها ارهاصات موجة ثانية من التحول
الديموقراطي واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في مركز ابن خلدون للدراسات
الإتماثية، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها،
واستنقار الحوار حولها، علي أمل ترشيدها وتعميقها ويدأنا هذا الاستعداد
في مطلع التسعينات وعجلت به أزمة الخليج فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي
قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها ولكنها كانت ايضاً واعدة بفرصة
جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة
العربية الاستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم
إلى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ۱۹۹۱ ، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي ، وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطري علي المقومات التائية:

۱-۹- اطار نظری

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية السعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات ٠٠ هي :

١-١-٩ العكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

١-١-٢ تنظيمات المجتمع المدني، وهي الاشكال المؤسسية المنظمة

التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- مؤسسة الدولة، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل مناء في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدنى.

٩- ١-٤- المؤثرات الخارجية، الاقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدنى، ومؤسسة الدولة،

٩-١-٥- تعط العكم ودرجة التحول الديموقراطي، باعتبار أن نظام الحكم ودرجة المشاركة الديموقراطية من عدمها، هو نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة أعلاه، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليها عند كتابة الدراسات القطرية وهما تتظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي، المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة،

٧-٠٩ دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٣-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» أعلاه، دون التقيد الصارم به، يتم اعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون التركيز فيها على العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة

البحوث والدراسات القطرية لكل اقليم: المشوق العربي (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، والجربيرة - الخليج (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكريت)، ووادي النيل (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، والمغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل اقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الاقليم ككل.

٣-٢-٩- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية ، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه .

٩-٣- قاعدة معلومات

رثى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعداد، ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- تشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والاقليمية والقومية، ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي»، وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٧، وقد كان القصد في البناية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور)، ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية، وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور،

في مطلع ١٩٩٥ · بل أنها بعد السنة الأولى، وبد 1 من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحدهما عربية والأخرى انجليزية ·

٩-٥-كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن اعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤٠

١-١- ترجمة كتب

قام المركز باعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر اهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب صامويل هانتنجتون والموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٧-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدنى

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع اكاديمي نظري، لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءا من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية، وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الاحرار الذين أرادوا أن ينشأوا منظمة لحقوق الإنسان، ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن التالية، ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه التالية، ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المتناحة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة، لذلك فإن جزءا من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الاذاعية والتلينزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدنى، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨-شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي، ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشأ عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معا شبكة لمؤسسات المجديدة، التي أصبحت تكون معا شبكة لمؤسسات المجديم مصرياً وعربياً، فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً، هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل

٩-٩-خطاب المجتمع المدني

يفخر القائون في هذا المشروع أنهم، وقبل أن يكتمل المشروع، قد روجوا الخطاب والمجتمع المدني، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والاكاديميون والاعلاميون، والاجتماعيون، ويدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك على الاطلاق.

١٠ - هذا الكاتب وهذا الكتاب

وضمن مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، يأتي هذا الكتماب عن الأردن، من تأليف الدكتور مصطفى الحمارنة، المؤرخ والاستاذ النابه، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.

لقد كان أحد أهداف المشروع هو تنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية في مجال المجتمع والتحول الديموقراطي لذلك كنا نبحث عن شباب، أو علماء، أو باحثين، واعدين، وملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم وقد وجدنا في د مصطفى الحمارنة كل هذه الصفات

أما الكتاب، فهو عن أحد التجارب العربية المضيئة في التحول الديموقراطي، فالأردن هو من أصغر الاقطار العربية سكاناً، ومن أفقرها في

الموارد الطبيعية؛ ومن أحدثها من حيث نشأة الدولة، ومن أكثرها تعرضاً للضغوط الاقليمية والدولية، ومن أشدها قابلية للانفجار من حيث تركيبته السكانية – الاجتماعية الدولية، ومن أشدها قابلية للانفجار من حيث تركيبته والحكمة المتنامية لنخبته السياسية أن يبدأ تحولاً ديموقراطياً سلميا منذ أواخر الثمانينيات. ومع صدور هذا الكتاب كان الأردن قد عقد إنتخاباته النيابية مرتين في ١٩٨٩ و١٩٩٣؛ واستكمل برلمانه مدتهما كاملة غير منتقصة، وغم أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) والمسيرة الخلاقية لعملية السلام مع اسرائيل، واشتداد الضائقة الاقتصادية، وقد شهد المراقبون للانتخابات والممارسات والنيموقراطية في الأردن عموماً بالنزاهة والانصاف. ويكفي فخراً للأردن أن الديموقراطية في الأردن عموماً بالنزاهة والانصاف، ويكفي فخراً للأردن أن هذه الانتخابات قد أوصلت الي مقاعد البرلمان لأول مرة «إسلاميين» في ضكل الحالتين، لم يؤد الأمر، كما توقع مراقبون أجانب، إلى فوضى أو تزمت أو تحلل ويقوم د مصطفي الحمارنة بتوثيق وتحليل وتقويم كل ذلك بشفافية واقتدار،



وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور سليم نصر، مدير برامج العلاقات الدولية في مؤسسة فورد بالقاهرة فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تصولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي لمشروع

المجتمع المدنى والتحول الديموقراطي في الوطن العربي .

كذلك قدمت الوقفية الأهلية من أجل الديسوقراطية، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريما لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ كارل جيرشام، رئيس الوقفية، والاستاذة شاها علي رضا، ومديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز،

وأخيراً قسامت كل من مؤسسستي فردريش ايبرت، وكوزراد اديناور الالمائيتيين، يتقديم دعم مادي للجزء الخاص بعصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه ، فريما تعجز الكلمات عن امتنائي الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب، ويكفي أن أذكر اسمائهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب ذكي، وايفيت فايز، وأشرف بيدس، وحازم حنفي، وأيمن خليفة، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي،

سعد الدين ابرا هيم المقطم ١٩٩٥/٣/٢١

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: The North-South Institute, 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وأخرون، مستقبل المجتمع والدولة هي الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

وايضاه

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين أبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٧، حر، صر ١٧-١٧.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in

Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٢.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

- Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The (*) Arab State. pp. 1-28
 - (٤) لمزيد من الاطلاع على هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثنى، ١٩٨٠.

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧ .

- (٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ –٨٤، ٩٠ –٩٠.
 - (٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢ ،
- (٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة»
 أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلاون
 سعاد الصباح، ١٩٩٧، من ١٠٠
 - (٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ .24-19 Harik, pp. 19-24.
- Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, (4) pp. 85-98.
- (*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى مثل « الأغنياء الجدد» و «البروليتاريا الرثة».
 - (١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ -٣٦٩.
 - (١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون -

سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨، وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

- (١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٢-٤٤٢.
 - (١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.
 - (١٤) المرجع السابق-
- (١٥) للاملاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية، أنظر:

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven, 1980.

- (١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر ٣ نوفمبر ١٩٨٨؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات المودية، ١٩٩٣ و
- (۱۷) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ١٦٢٠٠
 - (١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"،
 - (١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.
- Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by (Y.)

the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP, and UNFPA, Cairo, 1992.

- (٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تمدر عن مركز ابن خلاون،
 القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣٠
 - (٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدنى،
 - (٢٣) لمزيد من المقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٧،
- (٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.

تقديم

تعتبر هذه الدراسة المكثفة خطوة أولي نحو دراسة نشأة وحركة مؤسسات التنظيمات التطوعية الوسطية في الاردن، وهي تشكل، في الوقت نفسه، دراسة عامة لحالة الانفراج السياسي وسياق الدمقرطة اللذين شهدهما الأردن. وابتداء اوضح اننا وجدنا صعوبة بالغة في توظيف مفهوم "المجتمع المدني" بصيغته الغربية، وعليه فضلنا التقليل من استعماله في هذه الدراسة محاولين التركيز على العلاقة بين المؤسسات التنظيمية التطوعية الحديثة (خارج اطار العشيرة) من جانب والدولة من جانب اخر. كما واجهتنا صعوبات كبيرة في البداية وذلك لعدم توافر كثير من المعلومات الضرورية والمهمة مما اضطرنا لإجراء عمليات مسم ميداني لجمع المعلومات وتحضير الجداول.

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثمانية فصول فضلا عن الهوامش والجداول. يحتري الفصل الاول علي شرح للعلاقة بين اللولة والمجتمع في الأردن، أما الفصل الثاني فقد خصص لتاريخ الأحزاب السياسية عبر المراحل الخمس التي مرت بها، مع توضيح كل مرحلة وأهم الاحزاب التي نشأت فيها، مع شرح مبسط. عن كل حزب.

وتناول الفصل الثالث النقابات المهنية من حيث تاريخ نشأتها، وأنواعها، واهدافها، ثم جاء الفصل الرابع ليشرح تاريخ النقابات العمالية في الأردن، وأهم النشاطات التي قامت بها، مع التعرض لانواعها، وقوانينها، وانظمتها،

أما الفصل الخامس فقد تعرض للهيئات الثقافية في الاردن، وهي الأندية، والمنتديات، والجمعيات التي تعنى بالشؤون الثقافية، من حيث قوانينها، وتطور أعدادها، وجاء الفصل السادس ليمعرض للأندية الشبابية في الأردن من ناحية تطور أعدادها، وتوزيعها الجغرافي، وتأثيرها على المجتمع. اما الفصل السابع فقد تم تخصيصه لدراسة الجمعيات الأهلية التطوعية من حيث تاريخ نشأتها وأهدافها وأنواعها . وجاء الفصل الثامن والأخير ليتناول موضوع الانتخابات النيابية في مرحلة الانفراج السياسي ١٩٨٩-١٩٩٣.

وختاما اتقدم بالشكر لكل من السيد محمد المصري مساعد البحث الذي قام بعملية تجميع المعلومات وتحضير الجداول، والسيد محمد سلامة الذي قام بتحرير هذه الدراسة لغويا ولكل من ساهم في انجاح هذا العمل.

تمهيد

نشر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٣، نتائج استطلاع للرأي حول الديمقراطية، وكانت هذه النتائج في مجمعها ملفتة للنظر، ولكن كان من أهم هذه النتائج: "تدني مستوى وعي المواطنين لعقوقهم السياسية والمدنية"، بالاضافة الى تدني مستوى معرفتهم ومتابعتهم للتشريعات الجديدة في مجلس النواب المنتخب عام معرفتهم ومتابعتهم للتشريعات الجديدة في مجلس النواب المنتخب عام سباقا وأكثر حماسا، في القضايا العربية (العمل السياسي الداعم لقضية سباقا وأكثر حماسا، في القضايا العربية (العمل السياسي الداعم لقضية المطلقي، والقضية الجزائرية، وحرب الخليج الثانية) وأن مستوى العمل التطوعي الأهلي كان عاليا جدا في كل هذه الحالات، الا أن العمل الشعبي الدافع باتجاه ماسسة المشاركة السياسية في صنع القرار والمساطة ما زال محلودا وضعيفا في الأدن. وقد يكون ذلك عائدا الى تعقد التركيب الاجتماعي بدرجة عالية، وتمركز الموارد في يد الدولة الاردنية، اضافة الى أن المشاركة السياسية التي تهدف الى المجدد نحو القضايا القومية.

وسوف نقوم بعرض تحليلي موجز لظروف نشأة المجتمع الأردني وحركته، منذ تأسيس الدولة الأردنية، آخذين بالاعتبار الأبعاد الاقليمية والعربية للدولة الأردنية،

ان مفهوم المجتمع المدني ،الذي ظهر أولا في كتابات مفكرين غربيين، يشكل اشكالية منهجية بالنسبة للباحثين في بلادنا، لأن هذا المفهوم التقليدي للمجتمع المدني يعتبر في حد ذاته عائقا منهجيا لا يساعد الباحث في محاولاته لدراسة طبيعة وحركة "المؤسسات الوسطية". لكن لأغراض هذه الدراسة، نكتفى يتعريف المجتمع المدني على انه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الارثية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية وغير المحياة العامة" (")، وهي التي تشكلت خارج اطار العائلة والعشيرة لتكون في الوسط ما بين المؤسسة الارثية والدولة، وكان انبشاقها في الغرب نتيجة لمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية عبر قرون مضت. وعليه ارتبط مفهوم المجتمع المدني في الغرب يظهور الرأسمالية الذي انبشقت منه اللولة الحددثة،

ان سياق تطور الدولة الحديثة في الدول التي كانت مستعمرة بختلف جذريا عن السياق الذي ظهرت فيه الدولة البرجوازية الحديثة في الغرب. فالنمط الأول ظهر نتيجة أسباب وظروف تاريخية مختلفة لعبت فيها العوامل الخارجية دورا أدى الى تشويه بنى هذه الدول من خلال ارتباطها بالنظام الدولي العالمي (١٣). والاردن دولة وضعتها ظروف تطورها في صف النمط الأول الا أنها أيضا تتمتع بخصوصية تاريخية، سنقرم بعرضها في هذه الدراسة حتى يأتي العرض والتحليل للتجربة الأردنية مترابطين.



الفصل الاول الدولة والمجتمع في الأردن

(1)

تشكلت الدولة الأردنية من وحدات ادارية ثلاث هي: عجلون، والبلقاء، والكرك التي كانت تشكل أجزاء من ولاية سوريا في نهاية العهد العثماني. وكانت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الوحدات – وبسبب عوامل بيئية وجغرافية ممستدة قبل قيام الدولة الأردنية افقيا وليس عموديا، أي على حساب علاقاتها مع بعضها البعض. فالتكامل الاجتماعي لهذه الوحدات، وضعت أسسه فقط مع تأسيس الدولة، وجاء نتيجة عوامل من خارج هذه الوحدات.

فالدولة الأردنية تشكلت "من فوق" في بقعة جغرافية انعدمت فيها أصلا الشروط التاريخية الواجب وجودها لتشكيل دولة منفصلة، كظهور فئة اجتماعية ترتكز على موارد اقتصادية داخلية أو محلية تؤهلها لفرض سيطرتها السياسية على الاقليم، وغياب فائض اقتصادي محلي يضمن استمرارية الدولة، فهذان الشرطان جاءا من الخارج، فحكام الدولة الهاشميون جاءا من الحجاز، والنقص في الفائض الاقتصادي المحلي استعيض عنه بمعونة اقتصادية من الدولة المنتبخة – بريطانيا – التي أدارت جهاز الدولة بطريقة تخدم مصالحها الاستراتيجية الاقليمية، مما كان له أكبر الأثر في ترجه مسار سياق التطور الاجتماعي في العقود الأولى لتأسيس الدولة (4).

وقد تميزت السنوات الثلاثون الأولى من عمر الدولة الأردنية، أي منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢١ وحتى عمر الضغة الغربية) بضعف وهشاشة العمل

السياسي المنظم، كما أن التنظيم النقابي كاد يكون معدوما، اضافة الى تدني مستوي العبل التطوعي الهادف. وبشكل عام فقد كان التعليم آنذاك مبعدودا، والغالبية المظمى من السكان كانت تعيش في قرى بالأرياف أو ما زالت تعر في نهايات المرحلة الانتقالية نحو الاستيطان والزراعة، وعليه سيطرت أشكال التنظيم الارثي في التجمعات السكانية بشكل عام، وحال ضعف الموارد من خارج المدولة دون تشكيل تنظيمات اجتماعية تعمل باتجاه توسيع هامش الحريات، ومراكز استقطاب بديلة للفئة الحاكمة بل الذي حدث هو العكس تماما، اذ كان التنافس لنيل رضا الحكم والتحالف معه هو الصفة المميزة، بشكل عام، للنخبة المثقفة والمتعلمة (على الرغم من محدودية عددها في هذه الفترة).

ولكن كانت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ وضم الضغة الغربية للأردن عام ١٩٤٠ نقطتى تحول بالنسبة للعمل السياسي والتنظيمي بأشكاله كافة في الأردن حيث كان من أهم نتائع الحرب وضم الضغة الغربية أن تغير التركيب السكاني في الأردن. وكانت لهنا التغير أبعاد على شكل العمل التنظيمي وطبيعته، بشكل عام، اضافة الى ترجيه هذا العمل نحو قضايا قومية محورها الأساسي قضية فلسطين. فشهدت فترة الخمسينات والستينات، وعلى ما بين انفراج وكبت حتى عام ١٩٧٠ حين حسم الصراع بالعنف لصالع الحكم، ما بين انفراج وكبت حتى عام ١٩٧٠ حين حسم الصراع بالعنف لصالع الحكم، وعلقت على أثره الحريات العامة، وسادت الأحكام العرفية. وأدى كل هذا الى تعمين نمط استخدام وعمالة من نوع خاص. فلأسباب سياسية وأيديولوجية استثنت غالبية الفلسطينيين من العمل في أجهزة الدولة المختلفة، ولجأ عشرات الالاف منهم الى العمل في الخليج، والى العمل في القطاع الخاص، بينما فتحت تضبيقا لهامش الحريات.

ونستطيع القول ان العلاقة بين المؤسسات التنظيمية المختلفة وأجهزة الدولة في الفترة التي تلت، كانت علاقة صدامية (راجع الجدول رقم (١) وحجم الانفاق على الأجهزة الأمنية)، لكن بقيت في الاردن مساحة نقدية (Critical Space) بين التنظيمات وأجهزة الأمن، أتاحت للتنظيمات والمواطنين فرصا للتعبير أكثر مما كان متاحا في دول الجوار، الى أن بدأ عهد جديد على أثر اعادة الحياة السياسية العلنية (الديمقراطية)، واجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩، وبعد هذه الانتخابات العامة في تشرين الشاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩، شكل الحكم في الأردن لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني، تتألف من ستين شخصية سياسية تمثل (باستثناءات محدودة) جميع التوجهات السياسية في البلاد. وكانت نتيجة اجتماعات هذه اللجنة أن صدر عنها ميثاق وطني، يحدد اطار العمل السياسي المنظم في البلاد، وقبلت جميع القوى المشاركة بشرعية حكم الهاشميين، والتزمت بالتعددية السياسية (Political Pluralism)، وأن لا يقسوم أي طرف سياسي في حالة توليه السلطة باتخاذ سياسات من شأنها أن تمتع وصول أطراف أخرى الى السلطة التنفيذية في حال فوزها في انتخابات برلمانية نزيهة (٥٠).

وقد جاء هذا القبول بشرعية حكم الهاشميين من القوى كافة، نتيجة القناعة بعدم امكانية تغييب النظام، كما كان يطرح في السابق، اضافة الى أن الأيديولوجيات التي كانت تمثلها التيارات والقوى السياسية، كانت تشهد تراجعا كبيرا على الصعيد العالمي (انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية) وعلى الصعيدين القومي والاقليمي. ولكن، وان كانت ايجابيات هذا الموقف التصالحي تتمثل في أن مجموعة القوى التنظيمية والحكم، قد وافقا على عدم اللجوء الى العنف لحل الخلاقات، الا أنه، ونتيجة لضعف هذه التنظيمات من جهة، وسيطرة العقلية غير الديمقراطية عليها من جهة أخرى، فقد بقيت السلطة التنفيذية في أيدى أناس غير ديمقراطيين.

ويقيت قوانين وتعليمات وأنظمة المؤسسات المختلفة، وبعد أكثر من خمس سنوات، دون أي تغير يسهم في دمقرطة جهاز البيوقراطية الحكومية والمؤسسات العامة والتعليم، واستمرت الدولة في التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية والأندية والتنظيمات الأخرى. ولكن الدولة الأردنية التسلطية – التي كانت تتمتع باستقلالية كبيرة بالأساس، نتيجة اعتمادها على المساعدات لتغطية العجز في موازنتها والتوسع في الانفاق – بدأت، ونتيجة للأزمة الاقتصادية في نهاية

الثمانينات وحتى الآن، تلجأ الى سد العجز من الموارد الداخلية، مما جعلها أكثر حساسية لمطالب الفئات المختلفة التي تطالب بمزيد من الرقابة والمساطة،

وساعد الانفراج السياسي في الأردن على تخفيف حدة التوتر بين التنظيمات السياسية والدولة إلى أدنى الحدود، ولكن في الوقت نفسه أعطت هذه الحالة المجديدة (الانفراج السياسي) الدولة هامش حركة واسع شبيه الى حد ما بما كان متاحا لها قبل انفراج عام ١٩٨٩. ففي عام ١٩٩٣ لجأت الدولة الى تعديل تانون الانتخابات، بعد أن حلت مجلس النواب (٢٠)، وأجرت الانتخابات في ظل قانون مؤقت وضع حدا لقوة التنظيمات السياسية الكبيرة في البلاد، وكان المقصود في هذه الفترة الحد من قوة جبهة العمل الاسلامي، ولكن في الوقت نفسه أدى تعديل هذا القانون الى تراجع قوة التنظيمات السياسية وغيرها أمام أتعاظم القوى العشائرية، كما أدى أيضا الى انتخاب مجلس نواب يمكن اعتباره أكثر محافظة من المجلس الذي سبقه. ونتيجة لكل ما سبق فان الأحزاب السياسية في الأردن ما زالت ضعيفة، ويمكن القول انها تمر بأزمة تاريخية، حيث ما زالت مشاركتها في الحياة السياسية وقدرتها على خلق قاعدة حزبية جماهيرية من خلال زيادة عدد أعضائها ضعيفة الى أبعد الحدود.

ولم تستطع أحزاب المعارضة الاردنية ان تضغط على الدولة الاردنية لارغامها على الدولة الاردنية لارغامها على التراجع عن استعمال ادوات تأطير وسيطرة لتمريرمعاهدة السلام. فقد قامت قوات الامن بتطويق مجلس الامة اثناء مداولات النواب حول المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، كما اقصت الى حد كبير المعارضة، فلم تسمح لها بالتعبير عن رأيها بخصوص المعاهدة، وبالمقابل دعمت الدولة قيام مهرجانات عشائرية في مختلف مناطق البلاد لتأييد الحكم في سعيد للوصول الى معاهدة سلام مع اسرائيل.

لقد استطاعت الدولة الاردنية، وبعد ١ سنوات من انتخابات ١٩٨٩، ان تمسك بزمام المبادرة على صعيد علاقاتها بمؤسسات المجتمع المدني، وأن تفرض التوجهات السياسية التي تتلاءم ومصالح الدولة كما يراها الحكم. وأدى عجز الاحزاب والنقابات في تأطير جماهيرها ودفعها نحو قضايا المشاركة

السياسية والمساءلة الى عودة كثير من الشخصيات التي كانت في مواقع متقدمة في الدولة لتأخذ مواقع قريبة من اماكن صنع القرار واللجوء الى اساليب غير ديمقراطية في الحكم.

ويمكن الاستنتاج، بناء على كل ما ذكر، مضافا اليه تعميق الازمة الاقتصادية، وعدم العمل على حل الثنائية الاردنية الفلسطينية، أنه يمكن تكرار حصول أحداث مشابهة لأحداث نيسان (ابريل) عام ١٩٨٩.



الفصل الثاني الا'حزاب السياسية

(T)

مرت الأحزاب بالعديد من المراحل التاريخية التي تأثرت فيها بالظروف الأردنية الخاصة، ضمن اطارها الاقليمية والدولي، ويخاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وما ترتب عليها من تأثيرات على علاقة الدولة بالعمل التنظيمي بأشكاله كافة، ويمكن تقسيمها الى عدة مراحل.

المرحلة الأولى (١٩٢١ - ١٩٥٠)

تعود الجذور التاريخية لتأسيس الأحزاب السياسية الى عهد الامارة، ففي السنين الأولى من عهد الامارة كان حزب الاستقلال-اللي كان قد تأسس خارج الامارة - هو الحزب الأول في البلاد، وقد سيطر هذا الحزب - فعليا - على أول حكومة تأسست في البلاد، وكانت أهافه الأساسية تتمثل في مقاومة الانتداب الفرنسي لسوريا، واتخاذ الأردن كقاعدة ممكنة لتأسيس جيش يكون الأداة الرئيسية لتحرير سوريا (٧)، الا أن سلطات الانتداب البريطاني قامت خلال عام الرئيسية لتعرير سوريا (٧)، الا أن سلطات الانتداب البريطاني قامت خلال عام المربعاد بعض قيادات هذا الحزب، بينما بقى من أعضائه في البلاد من قبل التعاون مع سلطات الانتداب أو من فضل النفى الداخلي (٨).

وكان الحزب التالي للاستقلال هو حزب الشعب الأردني، الذي تأسس عام ١٩٢٧ وتزعمه أحد الشخصيات العامة في الأردن ويدعى هاشم خير، وقد نادى الحزب، الذي حل نفسه عام ١٩٣٠ باستقلال البلاد، وحرية الأديان والمذاهب، وصيانة الحرية الشخصية (٩٠).

بينما سيطر حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي تأسس عام ١٩٢٩

على الساحة السياسية في نهاية العشرينات، وكان قد انبثق عن المؤتمر الرطني الأول الذي عقد في الأردن، واتخذ ميثاقا يركز على مجموعة من الأهداف أهمها: اعتبار الشعب مصدرا للسلطات، وان مجلس النواب هو الممثل للشعب، وهو المشرع في فرض الضرائب، وحق الأمة في محاسبة وسؤال أي موظف (١٠٠). وكانت هذه أول محاولة منتظمة في البلاد لكسب أكبر هامش من الحرية السياسية، والخروج من دائرة التنظيم الارثي، وبداية شكل من أشكال العمل السياسي الحديث.

وشهدت الثلاثينيات تأسيس العديد من الأحزاب، فتأسس عام ١٩٣٠ الحزب الحر المعتدل الذي تزعمه رفيفان المجالي، وكان من أهدافه تعديل الاتفاقية مع بريطانيا، وجعل الحكومة دستورية مسؤولة امام السلطة التشريعية (١١١). وتلاه حزب التضامن الأردني عام ١٩٣٣ الذي كان من شروط عضويته أن يكون العضو من سكان الأردن قبل عام ١٩٣٣. ومن أهداف هذا الحزب الدفاع عن الكيان الأردني، ونشر الثقافة الجديدة. بينما بنى حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب عام ١٩٣٣ أهداف على مقاومة الصهيونية، وتعديل المعاهدة (١٣٠). وتناول حزب الأفاء الأردني عام ١٩٣٧ المساعي القومية للوحدة العربية. غير ان الركود الشياسي ساد العمل الحزبي في الأردن خلال فترة الحرب العالمية الثانية، نظرا السياسي الدوس المعاهدة الثانية، نظرا سياسيا - ربما أكثر فاعلية - أذ تشكل الحزب العربي الأردني عام ١٩٣٧ بزعامة صبعي أبو غنيمة، وهو من قيادات المعارضة السياسية آنذاك، الذي بزعامة صبعي أبو غنيمة، وهو من قيادات المعارضة السياسية آنذاك، الذي وتعديل المعاهدة البريطانية (١٢).

وتم تأسيس حزب النهضة العربية عام ١٩٤٧ الذي طالب بتحقيق الأماني القومية، وبالذات مشروع سوريا الكبرى، وتحقيق أهداف الثورة العربية (١٤٠)، وحزب الشعب الأردني الذي دعا الى أن تتولى الكفاءات المتخصصة مسؤولية ادارة البلاد، والى تأمين حاجيات الفلاحين الاساسية (١٥).

وكانت هذه الأحزاب، في صيغها التنظيمية، أقرب الى الشلل منها الى

الأحزاب السياسية، اذ لم تكن هناك أية خلافات جوهرية تذكر بينها، سواء أكانت فكرية أم أيديولوجية. ففي كثير من الأحيان كان الأفراد ينتقلون من "حزب" الى آخر تبعا للاهواء، والصداقات، أو الخلافات الشخصية، وقد ساهمت أيضا شدة التعقيد الاجتماعي الى عدم ارساء قواعد وأسس متينة لتحقيق مكاسب تراكمية فيما بعد على صعيد العمل التنظيمي.

المرطة الثانية (١٩٥٠-١٩٥٧)

وهي المرحلة التي تلت حرب ١٩٤٨، ووحدة الضفتين وما ترتب عليهما من تغير في التركيب السكاني للبلاد، وتأثير العمل الحزبي بشكل عام. فمنذ أن ضمت الضفة الغربية تحول الفلسطينيون الى أغلبية في المملكة، وكان الطابع الأيديولوجي العام للعمل الحزبي هو المطالبة بتحرير فلسطين، وتعريب الجيش العربي، والوقوف بوجه الأحلاف. وكان الثقل السكاني (بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية لهؤلاء) الأكبر في هذه الأحزاب للفلسطينيين الذين كانوا في معظمهم ينظرون الى الحكم في الأردن على أنه مسؤول، الى حد ما، عما حل بهم من كوارث، وعليه كان سياق العمل الحزبي يتجه نحو الصدام مع الحكم. وفي هذه المرحلة نشطت الأحزاب القومية ذات المنبت غير الأردني، ونشط أيضا الحزب الشيوعي، وجماعة الاخوان المسلمين، وحزب التحرير، وأصدروا صحفهم، كما تشكلت خلايا حزبية داخل القوات المسلحة، مقتبسة تجرية الضباط الأحرار في مصر (٢٠١). وتميزت هذه الفترة بسيطرة الاحزاب – التي تعتبر امتدادا لاحزاب في المنطقة العربية – سواء كان ذلك على صعيد الافكار التي تطرحها أم على صعيد المهاكل التنظيمية.

وهذه الاحزاب هي: جماعة الاخوان المسلمين، التحرير، البعث العربي الاشتراكي، القوميون العرب، الوطني الاشتراكي، الامة، العربي النستوري. وفيما يلى نبذة عن هذه الأحزاب:

١- جماعة الاخوان المسلمين: تعود نشأة الاخوان المسلمين في الاردن الى
 منتصف الاربعينات، وقد جاءت امتدادا لحركة الاخوان المسلمين في مصر نحو
 اقطار سوريا الطبيعية، اضافة الى تعرف بعض الطلبة الاردنيين والفلسطينيين

على اذكار الجماعة خلال دراستهم في القاهرة. وتحولت هذه الجماعة في الاردن من حالة اقرب لحالة الجمعية الخيرية الى هيئة اسلامية عامة (١٩٠١). وكانت افكارها امتدادا لافكار الجماعة الأم بمصر، ونشطت سياسيا منذ عام ١٩٥٣ وشاركت في الانتخابات النيابية لاول مرة عام ١٩٥٦ حين حصلت على اربعة مقاعد نيابية (١٠٠٪ من مقاعد مجلس النواب)، وبقيت الجماعة هي الهيئة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل العلني خلال فترات تاريخ الاردن كافة. ووقفت الجماعة مواقف متحالفة مع نظام الحكم حين اشتد به الصراع مع القوى القومية واليسارية عام ١٩٥٧ (١٩٥٩).

٧- حزب التحرير: هو الحزب الديني الآخر الذي نشأ في اوائل الخمسينات بناء على تطور حلقة اسلامية نقاشية التفت حول المدرس والقاضي الشيخ تقي الدين النبهاني. واعتمدت أفكار هذا الحزب على ضرورة اقامة الدولة الاسلامية من خلال احياء الخلاقة الاسلامية، ويعتمد مجمل تحليله للظروف السياسية في الاردن والمنطقة العربية على فرضية الصراع الدولي في المنطقة ما بين اقطار تقح تحت النفوذ البريطاني (١٩٩). ومارس حزب التحرير نشاطه اعتمادا على الخطابة والوعظ في المساجد، ولم تصرح الحكومة لحزب التحرير بالعمل العلني، بل كان احد الاحزاب المستهدفة خلال الخمسينات والستينات. وخاض حزب التحرير الانتخابات التي جرت عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ ولم يمثل، وبشكل دائم، وجهة نظر دينية راديكالية (١٩٠٠).

٣- حزب البعث العربي الاشتراكي: هو من أبرز الأحزاب القومية، وتعود جلور وجوده في الاردن الى نهاية الاربعينات، حيث حمل أفكاره الطلبة الدارسون في دمشق وبيروت الى عمان، وفي عام ١٩٥١ عقد مؤتمره التأسيسي الذي يعتبر البداية الحقيقية لبناء الحزب على صعيد النشاط الجماهيري والنصف علني، وعلى مستوى البناء الهيكلي للحزب أيضا. وكانت افكار حزب البعث في الاردن هي ذات الافكار لحزب البعث الام في سوريا التي نادت بتجسير الفجوة ما بين حاضر الامة الحالى وما يجب ان يكون عليه مستقبلها من خلال عمل

انقلابي في بنية المجتمع العربي، والى الضرورة التاريخية للوحدة العربية، ومعاداة الاستعمار، وتحقيق نظام اقتصادي مبني على الاشتراكية العربية من خلال تأميم الاستشمارات الاجنبية، واعطاء هامش من الحرية للرأسمال العربي للاستشمار ضمن قيود تحددها الدولة. وكذلك اهتم بالترويج لانشاء ثقافة واساليب تعليم قومية (٢٠٠).

3 – حركة القوميين العرب: وهو الحزب الثاني في الأهمية ضمن أحزاب التهار القومي، وقد نشأ هذا الحزب في الجامعة الامريكية ببيروت كتيار قومي يحاول ان يرد على نتائج حرب ١٩٤٨، واعتملت هذه الحركة في بناياتها الأولى، وبارتباطها بمجموعة من الارهابيين المصريين المحترفين، على عمليات ارهابية تنفذها ضد اهناف يهودية في سوريا وضد الزعامات السياسية العربية المسؤولة عن نتائج الحرب. وما لبثت ان قررت الاستغناء عن اسلوب الاغتيالات لتعتمد على بناء حركة جماهيرية أفكارها الاساسية تحقيق الوحدة العربية والثأر سنوات تطررها الفكري والسياسي، فقد تحالفت، ومنذ الخمسينات هي الترجهات السياسية للنظام الناصري وبدأت تعدل من مفاهيمها كالثأر والنار بصبح مفاهيم أكثر عقلانية (كان أغلب نشاطها الجماهيري مركزا على بحمور اللاجئين، وقد ترشح قادتها لانتخابات عام ١٩٥٦، ولم يفز اي منهم في مجلس النواب (١٩٧٦)،

0 - الحزب الشيوعي: كان الحزب الشيوعي هو الممثل الوحيد لاحزاب الماركسية اللينينية، وقد جاء هذا الحزب نتيجة تحول عصبة التحرر الوطني في فلسطين، واندماج الخلايا الماركسية الاردنية عام ١٩٥١ (١٤٤)، في اطار برنامج جذري تجاه النظام الاردني، يهدف الى اسقاط الملكية، واقامة الجمهورية المستندة على العمال والقلاحين. وتعرض الحزب خلال الخمسينات الى بطش كبير، ضمن نصوص قانون مقاومة الشيوعية، وكان شعاره الجماهيري منذ تأسيسه الدعوة الى انشاء الجبهة الوطنية مع احزاب سياسية اخرى، وهذا ما تم تحقيقه فعليا في ربيع عام ١٩٥٤ بتشكيل حزب جديد يضم الشيوعيين

وشخصيات عامة مستقلة، ويهدف للوحدة العربية ومحاربة الاستعمار. وقد خاضت الجبهة الوطنية والشيوعيون انتخابات عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦، وَفَازَ فِي الاولى عنص من الجبهة الوطنية بينما فاز في الثانية ثلاثة اعضاء منهم شيوعيان (٢٥).

٣- حزب الاتحاد الوطني: وهو من الأحزاب ذات المنشأ الأردني. تأسس عام ١٩٥٢ ولم يستمر طويلا، ودعا الى جانب مناداته بالوحدة العربية الى توطيد الاستقلال الوطني، وكان مجمل المؤسسين من القريبين من الحكومة.

 ٧- حزب الامة: تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٤ وتزعمه سمير الرفاعي، احد رؤساء الوزراء المخضرمين في الاردن، ولم يستطع الاستمرار أكثر من ستة أشهر ليحل نفسه بنفسه (٢٣).

٨- الحزب العربي النستوري: جاء هذا الحزب كتحالف للعديد من النواب والشخصيات العامة حول توفيق ابو الهدي، أكثر رؤساء الوزارت الاردنية تشكيلا للحكومات، وتطور مع ازدياد اهمية الحياة الحزبية الى حزب، لكنه بقى دون امتداد فعلي بين المواطنين، كما أنه بقي يمارس اعماله الحزبية بذهنية المجموعة. وانتهى وجود هذا الحزب مع حل جميع الأحزاب في نيسان عام (٢٨).

— الحزب الوطني الاشتراكي: هو الحزب الاستثنائي من بين الاحزاب المحلية غير الامتدادية، وتأسس عام ١٩٥٤، وتزعمه في البداية أحد الشخصيات العامة هو هزاع المجالي، الوزير لاكثر من مرة، ثم خلفه سليمان النايلسي (٢٩٠). وكان هذا الحزب يمتمد في قوته على أعضائه النواب، وبقي امتداده الجماهيري محدودا، بالرغم من قدرته على التأثير على المواطنين وبخاصة في برنامجه السياسي المتعلق بمقاومة الاستعمار، والاحلاف الغربية، وتبنى قومية عربية أقرب الى قومية نظام عبد الناصر في مصر (٢٠٠).

وتميزت هذه الاحزاب بقدرتها العالية على تأطير المواطنين والتأثير عليهم. وجاء هذا منسجما مع الظروف السياسية السائدة في الأردن خلال الخمسينات من ارتباط الاردن بمعاهدة تحالفية مع بريطانيا، ووجود قيادات بريطانية على رأس الجيش في ظل تصاعد الافكار المناهضة للاستعمار والناعية لتصفية وجوده، والمطالبة بتحقيق الوحدة العربية .

وكان لتضافر عوامل عدة منها: نشاطهة الأحزاب السياسية، وتزايد تأثيرها، وترجهات النظام نحو توسيع البيئة السياسية، وترك مساحات أكبر لتعبر هذه الأحزاب عن نفسها، ورغبة النظام في توطيد العلاقات مع المحور المصري الأحزاب عن نفسها، ورغبة النظام في توطيد العلاقات مع المحور المصري السوري – السعودي آنذاك، وتحقيق الاحزاب لاغلبية نسبية في الانتخابات النيابية، أن شكلت حكومة اتشلاف حزبي برئاسة الحزب الوطني الاشتراكي، ومشاركة البعث، والجبهة الوطنية، ويدعم خارجي من حركة القوميين العرب. واستمرت هذه الحكومة لمدة ستة اشهر الى اعتقال عدد من نواب برلمان ١٩٥٦، وتحريم العمل الحزبي والسياسي العلني، وزج العشرات من القياديين في السجون، وهرب من استطاع من القيادات السياسية الى خارج البلاد، ودخلت السياسية الى خارج البلاد، ودخلت البلاد مرحلة من القمع السياسي لم تشهد له مثيلا حتى تلك الفترة، واستمرت العمل الحزبي، وكانت مواقفها تتبدل حسب القضايا الداخلية او الاقليمية في المنطقة العربي.

المرحلة الغالغة (١٩٦٧-١٩٩٧)

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور معارضة منظمة مسلحة بالبلاد، دعت معظمها الى اسقاط النظام واستبداله. وكان العامل الرئيسي الذي أدى الى هذا التطور هو هزيمة العرب في حرب ١٩٩٧، وبالذات احتلال الضفة الغربية، فعادت بعض القيادات السياسية التي كانت تعيش في المنفى، وتم الافراج عن أغلب القيادات السياسية التي كانت معتقلة، وشكلت منظمات عسكرية التزمت بشعار حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين، كما تشكلت منظمات عسكرية لأحزاب سياسية أصبحت حاكمة في دول عربية مثل سوريا والعراق. وكان التنظيم العسكري الأكبر في البلاد هو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وشهدت العسكري الأكبر في البلاد هو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وشهدت العسكري الأكبر في البلاد هو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وشهدت

مما زاد من تعقيد العمل التنظيمي في البلاد وبرزت هذه القرى مجتمعة كقوى خارج سيطرة الدولة، وبديلة لها في أن واحد. وخرجت التجمعات الفلسطينية من تحت سيطرة الدولة، وصدرت صحف جديدة معارضة في توجهها للحكم، وكانت المهرجانات والمطاهرات تعقد تقريبا بشكل يومي تطالب باسقاط النظام وتحرير فلسطين، وكانت هناك عناصر مسلحة من هذه القرى تقوم بحفظ الأمن أثناء المسيرات والمهرجانات، ولم تستطع الدولة السيطرة على حدودها البرية، خصوصا مع سوريا والعراق، وكانت عملية عبور أفراد هذه القوى وإنصارهم بأسلحتهم تتم بمعزل عن رغبة الدولة، وتراجعت سيطرة الدولة، وكان هامش حرية العمل التنظيمي شبه مطلق الا انه حدث في أيلول عام ١٩٧٧ ما حدث في نيسان عام ١٩٧٧ ما قد وقع الصمام بين قوى المقاومة الفلسطينية المسلحة الممارضة والحكم، وقد قضي على الوجود العلني لهذه القوى في سلسلة من المعارك العنيفة التي استمرت حتى منتصف عام ١٩٧٧ العذه

المرحلة الرابعة ١٩٧٠–١٩٨٩

دخلت البلاد بعد أحداث أيلول مرحلة من القمع أشد من مرحلة ما بعد المهام المراحة المالاد تحكم بالأحكام العرفية، واستبعد الفلسطينيون، الى حد كبير، من القرات المسلحة، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الدولة المختلفة، وتعمقت الثنائية الأردنية – الفلسطينية في الدولة الأردنية، وانتقل العمل السياسي الى النقابات المهنية، وكانت تسن التشريعات المختلفة لتضييق هامش العريات المتاح باستمرار - الا أنه وبعد حرب ١٩٧٣، وازدياد الطلب في دول الخليج على العمالة، فقد هاجر عشرات الآلاف الى هذه الدول للاستقرار هناك، وبدأت الحكومات الأردنية المتعاقبة في وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذها، تمهينا لتحقيق معدلات نمو تساعد في تخفيف اعتماد الدولة على المساعدات لتحقيق معدلات نسبة العاملين لمخارجية، وتضخم جهاز الدولة كثيرا في هذه الفترة الى والى (٥٠٠) من مجموع العاملين في الدولة الى حوالي (٥٠٠) من مجموع العاملين في الدولة الى حوالي (٥٠٠) من مجموع العاملين في البلاد.

وتطور قطاع الخدمات في نهاية السبعينات والثمانينات، نظرا لسعي الحكم لاستغلال موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وعدم وضع قيود على استيراد

التكنولوجيات المساعدة على اللامركزية مثل آلات النسخ والتصوير، والكمبيوترات، وفيما بعد الفاكسات، والبريد السريع وغيرها، مما ساعد على طبع البيانات والصحف الحزبية وتوزيعها . وبدأ في نهاية السبعينات حوار بين الحكم وبين بعض النخب السياسية ذات التوجه الليبرالي، وذلك في محاولة للخروج من المأزق السياسي والعمل على توسيع قاعدة المشاركة، الا أن الحكم كان مترددا في الاقدام على الانفتاح حتى تلك الفترة، أي نهاية السبمينات، ولجأً الى تعيين "مجلس وطنى استشاري" ليكون بديلا عن البرلمان الذي تم حله بعد مؤتمر الرباط. وفي بداية الثمانيئات تم دعوة مجلس النواب القديم الى الانعقاد، وأجريت انتخابات تكميلية عام ١٩٨٣ للمقاعد التي شغرت في الضفة الشرقية، وانتخب أعضاء مجلس النواب اعضاء بدائل للمقاعد التي شغرت في الضفة الغربية، ويقيت المعوقات النستورية قائمة تحول دون اجراء انتخابات عامة، وذلك لوقوع الضفية الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي الى إن جاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حيث أزيلت العقبة القانونية الاخيرة-ولكن الحكم لم يقدم على الانفتاح الا بعد ان وقعت احداث نيسان التي بدأت في معان، ثم امتدت تدريجيا.حتى وصلت العاصمة. وكانت هذه الاحداث أول رد على برنامج الاصلاح الاقتسادي المفروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نتيجة لارتفاع اسعار المحروقات. وعلى الرغم من تأثر الشرائع الاجتماعية كافة من هذا الارتفاع، الا ان التجمعات الفلسطينية بقيت خارج هذه الاحداث. وكان هذا أوضح تعبير عن درجة الغربة السياسية التي وصل اليها هذا الوسط الذي بقيت حركته وطاقته السياسية تتمحوران في معظمهما حول القضية الفلسطينية وعلى أثر الاحداث المذكورة تحدد موعد لآجراء الانتخابات النيابية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩.

اما بالنسبة للاحزاب السياسية، خلال هذه المرحلة فقد بقيت تنشط في الخفاء "تحت الأرض"، وعانت الاحزاب القومية، مثل حزب البعث التقدمي المرتبط بالقيادة القومية في دمشق، من قصور شديد في النشاط الجماهيري، وشهدت انحسارا على صعيد الامتداد التنظيمي. وهذا ما عانى منه ايضا حزب البعث العربى الاشتراكي المرتبط بالقيادة القومية ببغداد .

وبقي الحزب الشيوعي الاردني من الاحزاب السابقة يمارس قدرا من النشاط السياسي ومحافظا على وزن نسبي في التأثير على الشارع الأردني، وبقيت نشراته السرية تطبع وتتداول بشكل متواصل، وكان يطرح شعار من "أجل أردن وطني ديمقراطي". وعلى الرغم من التفسيرات العديدة والمتباينة لهذا الشعار، الا أَنَّه كان يعنى فك ارتباط الاردن بالتحالفات مع الامبريالية، والانتقال به لعلاقات اكثر قربا من الاتحاد السوفياتي وتشكيل حكومة اجماع وطني تستند الى العمال، والفلاحين، وصغار الكسبة، والمثقفين الثوريين، والشرائع الاكثر ثورية في البرجوازية الصغيرة، والجناح الوطني من البرجوازية (٣١). وعانى الحزب من عدة انشقاقات عمودية كان اولها الذي تم بناء على موقف اغلبية قيادة الحزب لتأسيس منظمة انصار العسكرية كفصيل مسلح للاحزاب الشيوعية العربية في الاردن في اوائل عام ١٩٧٠، وكان موقف التيار المنشق (الذي سمى بالكادر اللينيني) رافضا لهذه الخطوة، معتبرا اياها خروجا عن الافكار الماركسية اللينينية، كما عانى الحزب من انشقاقات اخرى كان محورها القضية الفلسطينية. وكان السؤال الدائم الطرح هو: هل يبقى الحزب الشيوعي الاردني حاملا لبرنامج عمل الاردني والفلسطيني معا أم انه يتخلى لحزب شيرعي فلسطيني عن البرنامج الرطني الفلسطيني؟ وهذا ما جرى فعلا سنة ١٩٨٢ بميلاد الحرب الشيوعي الفلسطيني.

وشهدت فترة السبعينات والثمانينات ظهور أحزاب سياسية جديدة تبنت الصيغ الحزبية التي قامت باعادة التعيم الحزبية التي قامت باعادة التعيم الحزبية التي قامت باعادة النظر في تجربتها المسلحة في الاردن، نتيجة لرجود اعداد كبيرة من المواطنين ذوي الاصول الفلسطينية في الاردن، وعلى الرغم من أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) كانت تعلن دائما بانها لا تتدخل في الشؤون الاردنية، الا أنه كان لها وجود سياسي يأخذ شكلين: الأول هو القطاع الغربي وهم اولئك المسؤولون عن العمل في داخل الاراضي المحتلة من خلال الأردن، والثاني هو القطاع الشرقي الذين يعملون على تأطير المواطنين في الأردن من أجل القيام باعمال عسكرية او سياسية لصالح فتح، ولم يكن لاي من القطاعين برنامج عمل سياسي تجاه الاردن بينما كانت نشاطاتهما السياسية تعتمد على العلاقات بين

قيادة منظمة التحرير والقيادة في الاردن. فعند توتر هذه العلاقة تنشط منظمات فتح وتصبح مصدر ازعاج للسلطات الامنية، وتواجه باساليب التضييق من التحقيق او الاعتقال، بينما تعود للخمول حين تكون العلاقة مستقرة. اما فتح فكانت تمارس دورا في النقابات المهنية من دعم مرشحين قريبين من خطها السياسي، وكانت تطرح – في أحيان قليلة – مرشحين من اعضائها.

اما بالنسبة ليسار المقاومة الفلسطينية فقد كان الامر مختلفا، أذ كانت هذه الفصائل تحاول أن تطرح صيغا تنظيمية داخل الاردن. وبالفعل فقد عملت الجبهة الديمقراطية في اوائل السبعينات كجبهة ديمقراطية قبل أن تقرر بأن للمجتمع في الاردن خصوصية، وأن تطور من صيغة عملها، وتطرح صيغة تنظيمية وبرنامج عمل خاصين بالاردن. فقد تم تكوين منظمة الجبهة الديمقراطية في الاردن لتحمل برنامجا شعاره المركزي "من أجل أردن وطني ديمقراطي" (٣٣). وترتبط هذه المنظمة هيكليا بالجبهة الديمقراطية، وبالفعل فقد طرحت برنامج عمل مكثف من اجل تحقيق شعارها وذلك في بداية الشمانينات. وعلى أثر توسعها التنظيمي في الريف الأردني والمخيمات، والجامعات، والنقابات فقد تعرض أفرادها الى جملة اعتقالات في منتصف الثمانينات كان من شأنها الحد من تأثير المنظمة، وإنكماش امتدادها التنظيمي، وحصر نشاطها الى حد بعيد.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي التجربة الثانية ليسار المقاومة الفلسطينية، وتبدلت الصيغة التي طرحتها هذه الجبهة – في البداية – وهي "حزب الشعب الشوري" وهو أحد أفرع حزب العمل الاشتراكي العربي، الذي استخدث كوريث عن حركة القوميين العرب. وما لبثت الجبهة الشعبية أن عادت حل هذا التنظيم عام ١٩٧٤، وإعادت استخدام صيغتها الاساسية كجبهة شعبية وكان معظم تركزها في المناطق ذات الكثافة السكاتية الفلسطينية.

ثم عادت الجبهة الشعبية، وطرحت صيغة تنظيمية شبيهة بمنظمة الجبهة الديمقراطية، وشكلت منظمة الجبهة الشعبية وكان لها برنامج خاص بالاردن، وهيكلية داخلية مرتبطة باللجنة المركزية للجبهة الشعبية، ورفعت مبدأين اساسيين بينهما ترابط عضوي، الأول: من اجل اردن وطني ديمقراطي، والثاني: تحرير فلسطين. وقد عرفت منظمة الجبهة الشعبية نفسها كحزب يسترشد بالماركسية اللينينية، وانها تسعى من خلال برامجها الى التحول الى حزب عمالى (٢٤).

المرحلة الخامسة ١٩٩٨-١٩٩٤

بدا واضحا ان توجهات الحكم في الاردن تسير نحو تاسيس للانفتاح السياسي على اثر الاحداث في جنوب الاردن. وكان من ضمن هذه التوجهات العمل على تشريع الحياة الحزبية ضمن اطار القانون. ودعت الاحزاب خلال الفترة ما بين احداث نيسان (ابريل) ١٩٨٩ - تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها (الأخير هو تاريخ الانتخابات النيابية)، الى علاتية العمل الحزبي وتشريعه ورقع القيود عن تكوين الاحزاب.

وكانت الحكومة الأولى التي تشكلت اثر انتخابات عام ١٩٨٩ قد أكدت من خلال بيانها الوزاري، ومناقشات البيان في مجلس النواب (٢٥١)، تفعيل الدستور عبر استصدار قانسون للأحزاب. وبالفعل فقد صدر قانون الأحزاب عام ١٩٩٢ بعد مناقشات طويلة في مجلس النواب والأعيان حول مواده، وباللات فيما يتعلق بعدد المؤسسين والاتصال بجهات عربية او اجنبية، وتمويله، وانتهاء بحظره في المؤسسات التعليمية والدوائر الرسمية (٢٩٠).

واشترط قانون الاحزاب لعام ١٩٩٢ أن لا يقل عدد الأعضاء الراغبين في تأسيس حزب عن خمسين عضوا، وأن لا يقل عمر الواحد منهم عن (٢٥) عاما، وأن يمارسوا نشاطاتهم بالوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم وغاياتهم، ضمن اطار القانون واللستور. وحظر القانون أيا من اشكال العمل السري للأحزاب، ونص على امكانية تفتيش مقرات الأحزاب، والاطلاع على سجلاتها من قبل السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية، كما عامل أموال الحزب معاملة الأموال العامة في الدولة.

وأعطى القانون الحزب الحق في امكانية اصدار دورية صحفية، تمثل الحزب وتكون معفاة من جميع الشروط المالية أو الفنية المشروطة لأية دورية، كما نص قانون المطبوعات على ذلك، وحظر القانون على الأحزاب أن تكون امتدادا لجهات خارجية سواء كانت عربية أم دولية (٢٧) . وعلى هذا تأسست الأحزاب الأردنية وهي:

أولا:الأحزابالدينية

١- جبهة العمل الاسلامي: وهو حزب حديث النشأة، لم يكن له أي وجود قبل عام ١٩٩٢. تأسس بناء على مشاورات ومحادثات بين الاحزاب الاسلامية مثل حزب التحرير، والاخوان المسلمين، اضافة الى مشاركة العديد من الشخصيات العامة المستقلة التي تنتمي للتيار الاسلامي. ومع أن حزب التحرير شارك في هذه المشاورات الا انه لم يدخل في هذا الحزب وبقى محافظا على استقلاليته. ولم يتقدم بطلب ترخيص ليصبح حزبا علنيا . اما جبُّهة العمل الاسلامي فهي في الواقع عملية توسيع للاطار السياسي والنشاطي لجماعة الاخوان المسلمين، هذه الجماعة التي بقيت منذ تأسيها في الاربعينات تمارس نشاطها بشكل علني وتحالفت مع الحكم في اكثر من مرة. وتزايد نفوذ جماعة الاخوان خلال السبعينات والثمانينات كجزء من تزايد اهمية حركات الاسلام السياسي ونشاطها في المنطقة العربية، واتسمت علاقة الاخوان المسلمين مع الحكم بالودية على مر العقود التي مضت، ووقف الاخوان المسلمون معه في الصراعات المتكررة التي كانت تحدث في الماضي بين الملك من جانب والتيارات القومية واليسارية وقوى المقاومة الفلسطينية من جانب اخر. وعلى الرغم من المواقف النقدية التي كانت تقفها الجماعة الا أنه من غير المؤمل أن تصل العلاقة إلى الصدام، كما ظهر واضحا اثر تعديل قانون الانتخاب لعام ١٩٩٣، وتوقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام ١٩٩٤.

لقد تميزت الثمانينات بالنسبة للاخوان المسلمين بوجود تيارين سياسيين داخلها ، الأول هو التيار "المعتدل" والآخر هو التيار "المتشدد"، وبدا واضحا تمشيل هذين التيارين داخل القيادة وانسحاب وجودهما على المستويات التنظيمية كافة ، وزاد من اهمية وجود التيار المتشدد حالة التوتر الحاد بين الحكم والجماعة التي ظهرت على ارضية التقارب الاردني/ السوري، وتمثل هذا التوتر في انتقاد الحكم لممارسات الاخوان المسلمين وتحميلهم بعض اسباب

التوتر الذي ساد العلاقات مع الجانب السوري منذ نهاية السبعينات . كما أن التجربة التي خاضها الاخوان المسلمون في الاراضي العربية المحتلة من خلال حركة المقاومة الاسلامية "حماس" اصبحت احد النماذج المحتذاة للأخوان في الأردن، وبالذات للعناصر الشابة منها . ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٨ . ايدت المواقع المناصرة للاخوان الانتفاضة، وكان يتخلل هذا التأييد انتقاد للسلطات الاردنية واحتجاج على مواقف سياسية او اجراءات امنية .

ومع الانفتاح السياسي عام ١٩٨٩ خاض الاخوان المسلمون الانتخابات النيابية بقوائم اطلق عليها اسم "قوائم الحركة الاسلامية" تحت شعار "الاسلام هو الحل"، والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية، ومحاربة الفساد، ورفض أشكال التسوية السلمية كافة، والمطالبة بتحرير فلسطين من "البحر الى النهر" وازالة الرائيل (٣٨).

وتميزت المطالب الاولية للحركة الاسلامية تحت قبه البرلمان بالدعوة للتطبيق المتدرج للشريعة الاسلامية، ومحاربة القروض الربوية، واقامة كليات الشريعة الاسلامية، والحد من تراخيص بيع الخمور ولكن على الرغم من هذا الموقف، فقد شاركت جماعة الاخوان المسلمين في السلطة التنفيذية عبر تسلم اربعة من عناصرها لحقائب وزارية، واستمرت هذه التجربة قرابة الستة أشهر، وانتهت وسط انتقاد واسع لهذه التجربة في الشارع الأردني.

وجاء تشكيل جبهة العمل الاسلامي كمحاولة لبقاء جماعة الاخوان المسلمين بعيدا عن الخوض المباشر بالعمل السياسي، وبحيث تمثل الجبهة اطارا واسعا يضم جميع التيارات الاسلامية. ويتزعم الجبهة د اسحاق الفرحان، وهو عضو قديم في الاخوان المسلمين، ووزير لاكثر من مرة خلال السبعينات (٢٩١). وتتخذ جبهة العمل الاسلامي موقفا نقديا من برنامج التصحيح الاقتصادي، وموقفا معارضا بشدة من معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية، والاتفاقيات التي وقعت، وتطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية (16).

 ٢- الحركة العربية الاسلامية الديمة الطية: وهي حزب حديث يزاوج بين فكرة العروبة والاسلام، ويعتقد أن الفكرتين غير متناقضتين، بل تدعم احدهما الاخري. وتعتبر حركة "دعاء" نفسها ممثلة للتبار العقلاتي ضمن التبارات الاسلامية. وتعتمد في تأكيد مبادئها وصححها على التأويل العقلي المستحدث للنص القرآني من خلال استخدام رفيع للفة العربية (۱۹۱ ويتزعم هذا الحزب الجديد يوسف ابو بكر، أحد الناشطين في صفوف المقاومة الفلسطينة في لبنان خلال السبعينات، وخاض هذا الحزب الذي هو على علاقة غير ودية مع جبهة العمل الاسلامي انتخابات ۱۹۹۳، ولم يغز أي من مرشحيه فيها.

ثانيا:الأحزاباليسارية

١- الحزب الشيوعي الاردني: وهو استمرار للحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٥١ وعاني من عدم الشرعية والملاحقة الأمنية خلال السنوآت الماضية، فقد كان مسلطا عليه قانون مقاومة الشيوعية الذي يعود تاريخه الى الاربعينات. وبالرغم من أن الحزب الشيوعي في أواخر الشمانينات تأثر بالانهيارات التي اجتاحت انظمة اوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفياتي، فقد كان من المؤيدين لخطط البيريسترويكا، واستمر برنامج الحزب يعتمد على تحقيق مبدأ "الاردن الوطني الديمقراطي"، فيما قلل من استخدام شعاراته الايديولوجية، وبدأ. يستعيض عنها بمطالب عامة ذات سمة اشتراكية كشمول التأمين الصحى والاجتماعي للمواطنين (٤٧). كما انه يهاجم بشده مشروعات السوق الشرق اوسطية، ويطالب بنظام اقليمي عربي بديلا عنها، وبعدم التطبيع مع اسرائيل. ويتخذ الحزب موقفا رافضا من "برنامج التصحيح الاقتصادي" ويعتبره رضوخا لشروط "صندوق النقد الدولي". وخاص الحزب الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩ وفاز مرشحه في الكرك عيسي مدانات، عضو المكتب السياسي، الذي ما لبث ان انشق عن الحزب بينما لم يغز اي من مرشحيه في انتخابات عام ١٩٩٣. ويتزعم هذا الحزب احد قدامي الشيوعيين في الاردن وهو د. يعقوب زيادين الذي كان نائب القدس خلال عامي ١٩٥٧/١٩٥٦.

٢- الحزب الديمقراطي الاشتراكي: وهو انشقاق عمودي عن الحزب الشيوعي
 الاردني ويتزعمه عيسى مدانات، الذي كان نائبا في مجلس النواب (١٩٨٩ - ١٩٩٩).
 وكانت شعارات هذا الانشقاق الخروج من الاطار الايديولوجي الضيق

للستالينية، والانفتاح على جميع المدارس الفكرية الماركسية، وبث روح الديمقراطية داخل العزب والاستفناء عن الاساليب الستالينية (٢٤١). ويضم الحزب العديد من التيارات الماركسية بعضها يميل الى الليبرالية والآخر محافظا، كما يضم تيارا تروتسكيا. وبالرغم من ان موقف الحزب كان اقرب الى انتقاد العملية السلمية، الا ان هذا الموقف تطور الى موقف معارض لهذه العملية وللمعاهدة الاردنية الاسرائيلية (٢٤١). ويقف الحزب موقف معارضا بشدة من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وخاض الانتخابات النيابية، ويمثله الأن تحت قبه البرلمان النائب د. مصطفى الشنيكات الذي فاز عن محافظة البلقاء.

٣- حرب الشعب الديمقراطي الاردني: وهو تحول لمنظمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الاردن، الذي حدث في حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٩. اعتبر هذا الحزب ان خصوصية المجتمع الاردني، والبرنامج النصالي في الاردن يحاجة الى صيغة حزيية خاصة به، ومع ذلك فهو لم ينه علاقتم مع الجبهة الديمقراطية. "ويسترشد" هذا الحزب بالماركسية اللينينية، وتعتمد افكاره الاساسية على مبادىء الاشتراكية العلمية (٤٤٤). ويتخذ الحزب موقفا رافضا من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وتطور موقفه من العملية السلمية من دور المتادي برفع السقف الاعلى للمطالب العربية والفلسطينية الى الرافض كلية لما انتهت اليه في اتفاق اوسلو والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية. وكان يمثله في برلمان انتهت اليه في وكان يمثله في برلمان في انتخابات ١٩٩٣ قبل ان يعلن هو ومجموعة اخرى من اعضاء الحزب عن الانسقاق في النصف الشاني من عام ١٩٩٤، وتشكيل ما يسمى بالتيار الاستقراطي الذي لم يتباور حتى الان في صيغة حزبية.

٤- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني: تأسس هذا الحزب بهذه التسمية أواخر عام ١٩٩٠، وهو تحول من منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأردن. وجاء تحوله هذا بناء على رغبته في اضفاء شرعية على عمله العلني اثر اصدار قانون الاحزاب الذي يمنع من ارتباط أي حزب أردني مع احزاب غير أردنية، ومع ذلك فما زالت العلاقة قائمة بينه والجبهة الشعبية

"ويسترشد" بالماركسية اللينينية. وكان يمثله في برلمان عام ١٩٨٩ النائب د. ذيب مرجي الذي فاز عن محافظة اربد. وهو يرفض المصيرة السلمية، ويعارض "برنامج التصحيح الاقتصادي"، ويتزعمه عضو مجلس وطئي فلسطيني سابق هو عزمي الخواجا، الذي كان عضوا في اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني. وقد عاني هذا الحزب من انسحاب عدد كبير من اعضائه في جميع المستويات التنظيمية في ربيع عام ١٩٩١، ولم يتبلور هذا الانسحاب على شكل انشقاق.

٥ – الحزب التقدمي الأردني: هو انشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي ، وكانت انعكاسا لانشقاق الجبهة الديمقراطية، الذي تزعمه ياسر عبد ربه، وكانت شعاراته الاساسية التي قادت للانشقاق "التجديد والديمقراطية" والانفصال التام عن الجبهة الديمقراطية، والمطالبة بمراجعة دور الفكر الماركسي اللينيني في التكوين السياسي للحزب، والمطالبة بالانفتاح على الافكار التقدمية كافة والاستفادة منها. وقد تجددت هيكلية هذا الحزب اثر مشروعات وحدوية مع منظمة حزب العمال الشيوعي الفلسطيني في الاردن، وحزب الحرية، ويخوض الان العديد من النقاشات مع تيارات سياسية يسارية من أجل حزب يساري واحد في الاردن. يتزعم هذا الحزب عضو مجلس وطني فلسطيني سابق هو علي عامر، في الاردن, لتصحيح الاقتصادي.

ثالثا: الأحزاب القومية

وهي أحزاب ذات جلور فكرية وأيديولوجية بالأحزاب القومية العربية.

١ - حزب البعث العربي الاشتراكي: وهو الحزب الذي يعتبر امتدادا لحزب البعث الأودن، ويعترف بشرعية القيادة القومية في العراق. وأعيدت له العياة عام ١٩٨٩، وتطور نشاطه وامتداده التنظيمي اثناء ازمة الخليج والحرب ضد العراق، ويتزعمه الصيدلي تيسير الحمصي وهو من قدامى البعثيين واحد الثقابيين البارزين. ويمثله في مجلس النواب الحالي الثائب خليل حدادين الذي فاز عن الدائرة الثالثية بعمان. ويقف ضد المسيرة السلمية، وضد "برنامج التصحيح الاقتصادي". ومن اكثر الداعين لرفع الحصار عن العراق والتكامل معه. وقد قام الحزب بتوقيع ميثاق تعاون مع حزب البعث الحاكم في العراق.

٢- حزب البعث التقدمي: وهو الحزب الذي يعتبر نفسه امتدادا لحزب البعث الأقدم في الاردن، ويعترف بشرعية القيادة القومية في سوريا، ويتزعمه محمود المعايطة، أحد الضباط السابقين في الجيش الأردني الذي كانت له صلة بحركة الضباط الأحرار، كما انه أحد مؤسسي منظمة الصاعقة المسلحة في نهاية الستينات. وموقف الحزب غير مؤيد للتسوية السلمية، ويقف ضد "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وليس له اي نائب في البرلمان.

٣- الحزب العربي الديمقراطي الأردني: تأسس هذا الحزب على أثر نقاشات ولقاءات واسعة بين تيارات سياسية جذورها في حزب البعث العراقي أو السوري أو لجان آذار. ويرفع هذا الحزب شعارات قومية، ويحاول أن يزاوج بين الفكر القرمي والديمقراطية والاسلام، ويتزعمه الكاتب المعروف مؤنس الرزاز. وكان النائب سمير حباشنة الذي فاز عن محافظة الكرك في انتخابات عام ١٩٩٣، هو نائب الحزب في البرلمان، قبل ان يعلن عن استقالته منه. وقد عانى هذا الحزب من عدة حالات تسرب، ويقف ضد التسوية السلمية و "برنامج التصحيح الاقتصادي".

3- حزب الجماهير العربي: وهو حزب قومي نشأ حديثا حيث رخص له في منتصف عام ١٩٩٣، وتبلور الحزب بناء على مناقشات استمرت حوالي السنة بين مجموعة من المؤسسين الذين ينتمون الى جيل الستينات والسبعينات. ويهدف هذا الحزب القومي في الاتجاه الى استمرارية التحول الديمقراطي حتى تصبح سليمة وبعيدة عن التشويه، ويؤمن الحزب بالصراع السياسي الايجابي السلمي. ويعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للوطن العربي، واكد على خصوصية العلاقة الاردنية الفلسطينية. ويمتاز حزب الجماهير العربي، الذي يتزعمه السيد عبد الخالق شتات، بان مركزه في مدينة اربد، ومن هنالك ينطلق في نشاطه الى بقية انحاء البلاد، وهو بذلك الحزب الوحيد الذي يستقر مركزه في نشاطه الى بقية انحاء البلاد، وهو بذلك الحزب الوحيد الذي يستقر مركزه خارج العاصمة الاردنية.

٥- حزب جبهة العمل القومي: وهو حزب حديث نشأ كتجمع لاكثر من حزب
 سياسي صغير مثل حركة التحرير الشعبية العربية، والبعث العربي الاشتراكي

"القيادة الموحدة"، وحزب الشعب الثوري، وشخصيات قومية مختلفة. ويتميز هذا الحزب بانه نتاج لتجمع احزاب قومية راديكالية. ويقف هذا الحزب موقفا معارضا من العملية السلمية، ويتزعمه البعثي السابق د. محمود الزعبي.

رابعا: الأحزاب الحديثة النشوء

تعتبر هذه الأحزاب نفسها في المجمل أحزاب الوسط، وقد يكون من المختلف عليه تصنيفها، فهي تتراوح فعليا بين اليمين والوسط، ولا تبرز في خطوطها البرنامجية اختلاقات عميقة. وبدأ التفكير في تأسيس جميع هذه الأحزاب اثر التحولات الديمقراطية، أي بعد عام ١٩٨٩، وتشمل عددا من الأحزاب هي:

١- حزب المستقبل: وهو أحد الأحزاب الحديثة التي تشكلت بعد عام ١٩٨٩، وقام أمينه العام سليمان عرار بدور رئيسي في تشكيله. وقد تقلد السيد عرار خلال السبعينات والثمانينات مناصب في السلطة التنفيذية، حيث كان في اوائل الثمانينات وزيرا للداخلية، تم كان أول رئيس لمجلس النواب عام ١٩٨٨. ويمثل هذا الحزب توجها وسطيا، وله موقف نقدي من تطور العملية السلمية، وكذلك من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، ومع مواقفه النقدية فان الحزب يقف الى جانب الحكم، والمحصلة النهائية هي أنه من الاحزاب المؤيدة للحكومات المتعاقبة، ويمثله النائب المهندس حماد ابو جاموس الذي فاز عن محافظة العاصمة في انتخابات عام ١٩٩٣.

٢ - حزب التقدم والعدالة: وهو حزب حديث تشكل بعد عام ١٩٨٩ بمبادرة من بعض الشخصيات السياسية التي تولت مناصب سياسية في الأردن قبل عام ١٩٨٩ ومجموعة من الاقتصاديين والرأسماليين الكبار. ويرأس الحزب أحد رجال الأعمال البارزين الأردنيين، وهو السيد علي فريد السعد، وموقفه من المعاهدة الاردنية الاسرائيلية موقف مؤيد.

٣- حزب اليقظة: وهو حزب حديث لم يكن له وجود قبل عام ١٩٨٩، وكان المبادر في تشكيله أمينه العام عبد الرؤوف الروابده، الذي شغل العديد من مناصب السلطة التنفيذية خلال السبعينات والثمانينات. ويدافع هذا الحزب عن الديمقراطية الليبرالية، ويعتبر أن الامة هي مصدر السلطات. وقد شارك أمينه

العام كوزير في اكثر من حكومة، وفي الوقت الحالي يشغل موقع نائب رئيس الوزراء، ويمثله في مجلس النواب الحالي امينه العام السيد عبد الرؤوف الروايده الذي فاز في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ عن محافظة اربد، والنائب ابراهيم سمارة الذي فاز في الانتخابات ذاتها عن لواء الرمثا. وتجدر الملاحظة الى ان امينه العام كان قد حجب الثقة عن حكومة المجالي في كانون الأول ١٩٩٣ فيما منع النائب الشاني الشقة للحكومة نفسها. ويقف الحزب موقف الصؤيد من المعاهدة الاردنية الاسرائيلية ومن "برنامج التصحيح الاقتصادي".

3- حزب العهد: بدأت محاولات تشكيل حزب العهد منذ نهاية عام ١٩٨٩، وقد بدا وكأنه الحزب الذي يحمل هم الشخصية الوطنية الأردنية والبرنامج الوطني الاردني في مواجهة حالة الاغتراب التى تعيشها الاحزاب في الانغماس بالمشكلات والبرنامج الفلسطيني. كما ظهر الحزب في بداياته على انه الاطار الديني للدولة الاردنية، وبالفعل فقد شهد هذا الحزب اتساعا كبيرا خلال السنتين الاولتين لتاسيسه، ثم ما ليث ان انحسر نشاطه مع قيام العديد من الاحزاب الاخرى. ويتزعمه النائب عبد الهادي المجالي، الذي شغل عددا من مناصب الاخرى. ويتزعمه النائب عبد الهادي المجالي، الذي شغل عددا من مناصب السلطة التنفيذية المهمة خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث كان رئيس هيئة أركان سابق ومدير أمن عام سابق. ولحزب العهد خمسة نواب على الأقل أحدهم الأمين العام. وقد دخل الحزب مع عدد من النواب في كتلة نيابية هي جبهة العمل القومي، ويقف الحزب مؤيدا للمعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وهو مع برنامج الاقتصادي.

٥ – حزب الوطن: وهو حزب حديث يتزعمة عاكف الفايز، وزير سابق، وخاض الحزب الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣، ولا يمثله أي نائب في البرلمان الحالي. ومع انه من المؤيدين للمسيرة السلمية الا انه رفض ما آلت اليه المفاوضات في المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وموقفه غير واضع بالنسبة لـ "برنامج التصحيح الاقتصادي".

٦- حزب التجمع الوطني الأردني: وهو حزب حديث يتزعمه مجحم الخريشا،
 ويمثله في البرلمان أربعة نواب. ودخل حزب التجمع الوطني مع احزاب اليقظة،

والتقدم، والعدالة، والوطن، والمستقبل في ائتلاف حزبي يسمى الجبهة الوطنية، ويرأسه رئيس حزب الوطن.

وتجدر الاشارة الى أنه لا يوجد لهذه الأحزاب جميعها - باستثناء جبهة العمل الاسلامي - أي تعداد تنظيمي يذكر، وهي غير قادرة، كما كانت في الخمسينات والستينات، على تحريك الجماهير وتأطيرها، وتعيش فعليا في أزمة. ففي استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تبين أن أقل من (٢٪) من مجموع الناخيين ينتمي الى أحزاب، وإن (٣، ٣٪) فقط ينوي الانضمام مستقبلا الى أحزاب.

ويقيت الاحزاب السياسية في الاردن تعاني من عدم وجود فواصل حقيقية بين برامجها السياسية، ومن ظاهرة التسرب في العضوية. وبينما كانت هذه الظاهرة في اوائل التسعينات تختص بالاحزاب اليسارية وبتأثير التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدول الاشتراكية، وارتفاع اصوات توسيع الديمقراطية الداخلية، وأزمة القيادات التقليدية، إذ بهذه الظاهرة تتطور لتمس جميع الاحزاب بما فيها جبهة العمل الاسلامي او جماعة الاخوان المسلمين، كأحد التتائج الرئيسة لحرب الخليج ، وعدم قدرة هذه الاحزاب على احداث تأثيرات ملموسة داخل المجتمعات في ظل وضع اقتصادي قاس،



الفصل الثالث النقابات المهنية



يعود التأسيس الفعلي للنقابات المهنية الى عقد الخمسينات من هذا القرن، مع أن سليمان الموسى، المؤرخ الأردني المعروف، يشير الى أن مجلس وزراء الامارة وافق على تأسيس أول نقابة مهنية في الأردن في ١٩٤٤/٢/٢، وكانت هذه النقابة تجمع المهنيين من اطباء وصيادلة، الا أنها لم تستمر طويلا.

رتأسست عام ١٩٥٠ نقابة المحامين وهي بذلك أقدم نقابة مهنية ما زالت مستمرة في وجودها إلى الان. وفي عام ١٩٥٤ تأسست نقابة الأطباء، وعام ١٩٥٧ تأسست نقابة الأطباء، وعام ١٩٥٧ نقابة الصيادلة، في حين تأسست نقابة المهندسين عام ١٩٥٨، فيما شهدت نهاية الستينات تأسيس بعض الثقابات المهنية الأخرى مثل نقابة أطباء الأسنان، والمهندسين الزراعيين (١٩٧٨) وأخيرا نقابة الجيولوجيين (١٩٧٧). وكانت هنالك تشريعات قانونية تحكم مزاولة المهن، قبل نشأة نقاباتها، مثل قانوني مزاولة المهن مقاردني مزاولة المهن الهندسية لعام ١٩٥٣ه.

ومن الملاحظ أن النقابات المهنية لم تؤسس بناء على جهد طوعي مطلبي احتاج لقيام منظمات تحمي حقوق العاملين بها، فنحن لم نشهد أي نضال مطلبي مارسه المهنيون في الأردن خلال الأربعينات أو الخمسينات، وبخاصة أن أعدادهم في ذلك الوقت كانت معدودة. ونعتقد بأن هتالك محددين كان لهما الدور الرئيس في نشأة هذه النقابات وهما:

المحدد الأول: ان ممارسة المهن مثل المحاماة أو الصيدلة أو الطب أو الهنسة كانت بحاجة الى تشريع يمثل الاطار القانوني لممارستها، سواء كان ذلك على صعيد المتطلب الأكاديمي ام على صعيد الممارسة وادابها والعقوبات التي توقع بحق المخالفين لها. وكانت هذه الحاجة الى التشريع مطلوبة من قبل اللولة وذلك لرغبتها في مأسسة العمل المهني، ومطلبا للمهنيين من خريجي الجامعات لحماية مهنهم وتنظيمها، وبخاصة في المجتمع الاردني آنذاك الذي كان يسمح للبعض بممارسة مهنة مثل المحاماة أو الهندسة بناء على الخبرة والاقدمية الوظيفية (٤٧).

المحدد الثاني: لقد مثل هؤلاء المهنيون فئة اجتماعية نخبوية بحكم تحصيلهم العلمي والموقع الاجتماعي المرموق لهذه المهن وندرتها. وقد دعت العاجة هذه الفئة الاجتماعية – التي امتازت بتميزها السياسي، واستفادة أفرادها من التجارب النقابية المهنية في الدول التي أكملوا فيها دراستهم الجامعية مثل سوريا، ومصر، ولبنان – الى تكوين أطر تنظيمية لهم اتخذت شكل النقابات.

وتجدر الاشارة الى أن النقابات ارتبطت - في مرحلة ولادتها - بالنشاط السياسي العام في الاردن الى حد كبير. فمعظم المهنيين كانوا على ارتباط دائم مع الحدث السياسي في الاردن، وبعض المهنيين الناشطين في نقابتهم المهنية كانوا زعماء لأحزاب سياسية امثال الاطباء عبد الرحمن فرعون (الوطني الاشتراكي) وعبد الرحمن شقير وبعقوب زيادين (الجبهة الوطنية) والمحامين ابراهيم بكر، ويعي حمودة، وجبرا الانقر (الجبهة الوطنية) وعبد الله الريماوي، وسليمان الحديدي، وعبدالله نعواس (64) من قيادي حزب البعث، والطبيب مصطفى خليفة، الوزير لاكثر من مرة.

لقد استفادت هذه النقابات من فترة الانفتاح السياسي التي شهدها الاردن حتى عام ١٩٥٧. وبعيدا عن الاهداف المهنية – التي تحققت جميعها مع ميلاد النقابات – فان النقابات أدت دورا أساسيا في الحياة السياسية. فقامت نقابة المحامين ابان الاحداث الدامية في انتخابات عام ١٩٥٤ برفع قضية ضد السلطة التغيذية، وتقديم شهادتها الى لجنة التحقيق في الاحداث، وطالبت بمحاكمة المسؤولين الحكوميين عن التزوير (⁴⁹⁾، فيما اعلنت نقابتا الاطباء والمحامين عام ١٩٥٥ الاردن لحلف بغداد (⁶⁰⁾ عام ١٩٥٥ الاردن لحلف بغداد (⁶⁰⁾ وطالبت نقابة المحامين باستقالة الحكومة الاردنية آنذاك (⁶⁰⁾، ورحبت نقابة الأطباء في بيان اصدرته بطود قائد الجيش البريطاني، واعتبرته تحقيقا لرغبات الجماهير (⁶⁰⁾.

وبالرغم من أن تأسيس النقابات كان في فترة الخمسينات، فقد شهدت أوائل السبعينات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٢ ، تغييرات مهمة في قوانينها، فبينما كانت قوانين النقابات خلال الخمسينات تعلن أن النقابات هي شخصيات اعتبارية، ولم تنص على اية مادة تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في شؤون النقابات أو أية مواد تفرض قيودا عليها، الا أن التعديل الذي طرأ على هذه القوانين في أوائل السبعينات سمح للسلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الورزاء، حل النقابات المهنية، أذا ما وجدت ضرورة أمنية لذلك، كما أنها تستطيع حل محاس النقابات المهنية أذا ما كان وجودها واستمرارها يهدد السلامة العامة(١٩٥٠). كما أن القوانين الجديدة للنقابات جعلت مرافقة مجلس الوزراء طرورية لنشأة أي تجمع مهني، كما أن لمجلس الوزراء الحق بحل التجمع ضرورية لنشأة أي تجمع مهني، كما أن لمجلس الوزراء الحق بحل التجمع المهني (١٩٥٤). وبذلك أصبحت النقابات تحت سيطرة السلطة التنفيذية.

ويتضح لنا عند دراسة قوانين النقابات المهنية أن لهذه النقابات محورين أساسيين يدور النشاط حولهما، هما:

المحور الأول: تنظيم مزاولة المهنة، فالنقابات جميعها مسؤولة عن مزاولة اصحاب المهنة، والانتساب لهنه النقابات سبب اشتراطي وقبلي لمزاولة المهنة (***)، وبدونه لا يحق لصاحب المهنة ممارسة المهنة. فمثلا لا يستطيع الطبيب ممارسة مهنة الطب قبيل انتسابه للنقابة، ويبرز هنا افتراق النقابات المهنية عن الممالية. كما أن النقابة هي الجهة المسؤولة عن تنظيم اشكال المزاولة، فهي تصدرالتعليمات والانظمة التي تحكم المزاولة، كشروط وواصفات المكاتب الهندسية (***) أو الصيدليات والمستودعات(***) أو أجور ألطباء ونظم المناوبة لهم (***) والسقف الاعلى "الكوتا" لعسمل المكتب

الهندسي (^{۱۹۹)}. ورتب هذا على النقابة مهمة جديدة مرتبطة بتنظيم مزاولة المهنة، وهي رفع المستوى العلمي، والفني، والأدائي لمنتسبيها، ووضعت في هذا السياق لوائح لمعاقبة مخالفي أصول المهنة وبذلك أصبحت النقابة، كما وصفها أحد الباحثين المهتمين بالعمل النقابي المهني "النقابة تقبل، النقابة تنظم، النقابة تعاقب" (۱۹۰).

المحور الثاني: الدفاع عن حقوق المهنيين في النقابة. فقد اشتملت هذه القوانين، في أغلب أهداف وجود النقابة، على انها تعمل على وحدة أعضائها، والدفاع عن مكتسباتهم، وتحصيل حقوقهم من المؤسسات التي يعملون بها، سواء كانت حكومية أو شبة حكومية أو قطاع خاص. اضافة ألى التأكيد على تأمين حياة كريمة للمنتسبين، وتأمينهم في حالة العوز أو المرض أو الشيخوفة (١٦٠١). في حين يرى العديد من المهنيين الآن أن ازدواجية مهمة النقابة هو عقبة في انجاز أعمالها، ويعتقدون أن النقابة أصبحت تهتم بالهدف الثاني على حساب المستوى الفني والأدائي للمهنة، ويطالب بعضهم بتكوين تجمعات على حساب المستوى الفني والادائي للمهنة، على أن يكون اختيار هيئاتها الاذارية بناء على معايير تقويمية مختلفة عن تلك السائدة في النقابات الآن، بحيث تهتم هذه المعايير بأشخاص يمثلون مدارس فنية متباينة.

واشترطت النقابة لعضويتها التحصيل الاكاديمي بدط من الدرجة الجامعية فأعلى في مجال تلك المهنة، ونصت بعض النقابات على شروط اضافية مثل: سنتي تدريب، وأداء امتحانين أحدهما كتابي والآخر شفوي بالنسبة للمحامين، وتقديم بحث علمي في المهنة (٦٣). أما نقابة الأطباء فقد اشترطت لعضويتها، اضافة الى الدرجة الجامعية في الطب، سنة تدريب، واجتيار امتحان الامتياز للطبيب العانص (٦٣).

وبالنسبة لهيكلية النقابات فقد جاءت عبر شكل مراتبي بسيط من مستويين:

الأول: الهيئة العامة ويمثلها الأعضاء المسجلون في النقابة والمسددون لجميع التزاماتهم المالية وهي السلطة الأعلى، وتعقد كل سنة اجتماعا عاما لها، تناقش فيه التقريرين الاداري والمالي للنقابة وتصادق عليهما، وهي التي تنتخب مجلس ادارة للنقابة، ويناط بها تعديل قوانين النقابة، وتعديل تشريعاتها، واضافة تشريعات جديدة (٦٤٠).

الثاني: مجلس النقابة وينتخب، بشكل مباشر، كل سنتين من الهيئة العامة، اضافة الى انتخاب النقيب ونائب النقيب. ومجلس النقابة هو المسؤول عن تسيير اعمال النقابة امام الجهات الرسمية وغير الرسمية، والقضائية، ويناط به وضع الخطط لسير أعمال النقابة، وصرف أموالها كل عام، ويقدم التقريرين الاداري والمالي عن هذه الأنشطة لتصادق من قبل الهيئة العامة (١٥٥). وأكدت جميع قوانين النقابات على عدم جواز انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متاليتين.

ونصت جميع قرانين النقابة على هذه الهيكلية وعلى الانتخاب المباشر من قبل الهيئة العامة. وقد قسمت نقابة المهندسين الهيئة العامة الى شعب حسب التخصص، ولكل شعبة مجلس بحيث يتم الانتخاب على مستويين الاول: انتخاب هيئة الشعبة لمجلس الشعبة، والثاني: انتخاب الهيئة العامة لمجلس النقابة، شريطة أن يكون المرشحون لمجلس النقابة قد سيق لهم الفوز في انتخابات مجالس الشعب، وبذلك كان في نقابة المهندسين ستة مجالس شعب حسب التخصص (مجلس شعبة المهندسين) المدنيين، والكهريائيين.

أما نقابة الصيادلة فقد قسمت شروط عضوية مجلسها حسب تطاعات العمل التي ينتمي لها الصيادلة، فاشترطت أن يحتوي المجلس على: ثلاثة اعضاء يمثلون القطاع الخاص، وأربعة يمثلون اصحاب الصيدليات او المستودعات، وثلاثة من العاملين في القطاع العام (٦٧٠).

وأنشئت الى جانب هذين المستويين حول مجلس النقابة في كل من النقابات لجان بعضها علمي مثل لجنة المواصفات في نقابة المهندسين، وجمعية أطباء الجهاز الهضمي في نقابة الأطباء ١٠٠٠ الخ والاخرى نقابية كاللجان الثقافية، والاجتماعية ١٠٠٠ لخ.

وخلال السنينات كان المجتمع الأردني بحاجة الى المهنيين حديثي التخرج، وقادرا في الوقت نفسه على استيعابهم. هذه الحاجة من ناحية والقدرة على استيعاب هؤلاء المهنيين، وبقليل من الوقت، واعتمادا على المزايا المعنوية والمادية من ناحية اخرى، جعلت النقابات قادرة على تشكيل فئة اجتماعية متميزة أقرب ما تكون الى النخبوية. ولم تكن النقابات آنذاك تعاني من اشكالية الهم المهني المتمثل في الحقوق، والمكتسبات، والبطالة، والعمل، لذا فقد كانت النقابات مهتمة بمحورين أساسيين وهما:

المحور الأول: تطوير الأنظمة والتعليمات التشريعية تجاوبا مع تطور التخصصات، ولا نستطيع أن نجزم بمقدار تأثير هذا التطوير على رفع المستوى الفنى او الادائى لهذه المهن، الا أنه وعلى ما يبدر بقي هامشيا دون المطلوب.

المحور الثاني: تفاعل النقابات مع النسيج السياسي للبلاد عبر اهتمامها بالقضايا السياسية المطروحة على الساحة الأردنية، وساعد على ذلك ترجه الأحزاب والشخصيات السياسية نحو النشاط النقابي، سواء كان ذلك على صعيد الترشيح والفوز في انتخابات مجالس النقابات أم على صعيد استخدام هذه المجالس في مواقف سياسية تجاه القضايا المطروحة. وليس غريبا ان نجد ان معظم القيادات السياسية في الأردن – تلك التي وصفت في فترة بأنها معارضة للنظام أو تلك التي تبوأت مناصب تنفيذية في الحكم – كانت في عصوية المجالس.

وبالرغم من أن المجتمع قد شهد في نهاية الستينات وأوائل السبعينات، ويشكل متنام، سيادة مفاهيم وقيم اجتماعية مؤداها التوجه نحو الدراسات المهنية من طب، وهندسة، وصيدلة، أضافة الى توجه الدولة نحو انشاء الجامعات وتقديم المنتع والبعثات للدول الاخرى لدراسة هذه التخصصات، الامر الذي جعل الاردن مكانا يعج بالمهنيين، الا أن النقابات لم تعان من أشكاليات مهنية، أذ أن الخليج كان يستطيع استقدام هؤلاء المهنيين واكثر منهم. وبذلك أصبح الخليج سوقا للعمالة موازيا للسوق الأساسي ويتفوق عليه بالمزايا المادية، أضافة الى أن تدفق المساعدات على الاردن، وتحويلات العمامين بالخارج جعلتا السوق المحلي بحاجة دائمة لهؤلاء الخريجين ضمن المشروعات الحكومية للترسع بخلق بعي تحتية للخدمات اضافة للمشروعات العحكومية للترسع بخلق تجمية للخدمات اضافة للمشروعات العمرانية والاستشمارية التي اتجه

لتنفيذها القطاع الخاص. ولذا فان الهم المهني لم يكن اضطراريا لعدم وجود أزمات في هذه القطاعات.

وظهرت الازمة جلية في منتصف الثمانينات بين النقابات المهنية وجمهور المهنيين. فالنقابات المهنية، منذ خروج المقاومة من الاردن، ونظرا لعدم المس بها كما جرى للنقابات العمالية على سبيل المثال، كانت قد بدأت تؤدى دورا اساسيا في ان تكون منبرا تعبيريا للشارع السياسي في الاردن، وذات مواقف متمايزة عن مواقف الحكم. وفيما كانت النقابات المهنية حتى منتصف السبعينات يقودها بشكل او باخر جيل الخمسينات، واغلبهم من ذوي الاتجاهات القومية، فإن نهاية السبعينات شهدت دخولا متزايدا لفصائل منظمة التحرير إلى جانب افراد الشيوعيين بعد ان شكلت الفصائل اليسارية، وحركة التحرير "فتع"، التي لعبت دورا في العمل الداخلي لمجالس النقابات. وكانت النقابات المهنية منذ اتفاقيات كامب ديفيد ذات تأثير مهم في التعبير عن مواقف الأحزاب المسيطرة على مجالسها، أو الموقف الشعبي في رفضها لمحاولات التسوية السلمية مع اسرائيل، والتأكيد على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، واهتمامها البارز في تفاصيل القضية الفلسطينية، أو القضايا السياسية العامة في المنطقة العربية. فاصبحت النشاطات التضامنية في المناسبات الفلسطينية ذات مكان هام في النشاطات النقابية، واصبح احياء اليبوم العالمي للشعب الفلسطيني، ويوم الأسير الفلسطيني، ويوم الأرض، واسبوع التضامن مع "الأهل في الارض المحتلة"، ويوم التضامن مع ليبيا ضد التهديدات الأمريكية أو القصف الامريكي لليبيا، وأحياء يوم الانتفاضة سمات اساسية للنشاط النقابي من خلال ندوات وبازارات، وتشكلت لجان لتنظيم هذا العمل، اضافة الى اللجان الدائمة مثل: لجنة التضامن مع المهنى في الاراضي المحتلة، ولجنة المهنى المعتقل، ولجان التبرعات (٦٨).

وكانت النقابات تحقق هدفا مزدوجا بالتوسع في هذه النشاطات. الأول هو ابراز دور النقابات المهنية المستقل عن الدولة في فترة ما بعد منتصف الشمانينات، والتوسع في شمولية الحكم وانحسار حجم المساحة الهامشية

التقدية، وبذلك تحولت هذه النقابات الى أدوات فعالة لصالح الأحزاب المسيطرة على المجالس مما جعل النقابات المهنية، سواء على مستوى النشاط أم على مستوى المكان، موثلا للعناصر السياسية كافة. اما الثاني فهو مواجهة الأحزاب غير المشروعة، واذا كان مثل هذا الأمر مبررا او مقبولا من قبل جمهور المهنبين في الوقت السابق فهو أكثر عرضة للانتقاد منذ منتصف الثمانينات.

لقد برزت منذ منتصف الشمانينات مشكلات حادة داخل القطاع المهني، أهمها عودة أعداد كبيرة من المهنيين إلى الأردن من دول الخليج مع محاولات تضييق السوق هناك نتيجة لانخفاض عائدات النفط، وأضيف عليها الزيادة الحادة في عدد الخريجين من المهنيين، فظهرت مشكلة البطالة بوضوح، وكانت السنوات الأخيرة من الثمانينات تعبيرا عن هذا المأزق. وفي الوقت الذّي أخذت فيه الجهات الحكومية تبرر عدم قدرتها على التصدي لهذه المشكلة بمحدودية الموارد، وفرص العمل، تزايدت مطالبة المهنيين بأن تأخذ النقابات دورها كجماعات مصالح تمثل القطاعات المهنية. ولعل عدم مواجهة النقابات بشكل جاد للاجراءات الحكومية التي عمدت الى الغاء العلاوات الفنية التي يتمتع بها المهنيسون، التي تصل الي منا يزيد على (١٥٠٪) من الراتب الأسناسي، والاستعاضة عنها بقانون العلاوات الموحد الذي خفض العلاوة الى ما بين ٣٠-٤٠٪، كان قد مهد البيئة المهنية للصراع بين معظم جمهور المهنيين ومجالس النقابات. وكان الشعار الاساسي لهذا الصراع هو "لا لتسييس النقابات"، معتبرا أن الاهتمام في القضايا السياسية في المنطقة العربية والقضية الفلسطينية هي أحد اهم الأشكال الفعلية للتسيس، وبالاضافة الى تحول المجالس النقابية اليُّ أمكنة للصراع السياسي تحولت النقابات الي ممثلة للأحزاب ليس أكثر من ذلك. وبالطبع فان انعكاسات هذه المفاهيم لم تكن في اطار الشعار، بل أصبحت فعلية في عزوف المهنيين عن تسديد اشتراكاتهم أو الامتناع عن المشاركة في مجمل النشاطات النقابية كحضور اجتماعات الهيئات العامة أو الانتخابات النقابية، حتى ان حوالي (٢٠٪) من مجموع المسجلين في كل نقابة لم يسددوا اشتراكاتهم السنوية (٩٩١]. وعانت النقابات السهنية في نهاية عام ١٩٨٨ من هجوم حاد قادته بعض العناصر الصحفية حول انحرافها عن مهمتها الاساسية، وطال أهمية ودستورية وجود النقابات (٧٠٠). واعتبرت المجالس النقابية هذا الهجوم في حينه بداية لخطط حكومية لتصفية النقابات (٧١١). ولكن هذا الصراع انتهى مع الانفراج السياسي الذي بدأ يشهده الأردن من صيف ١٩٨٩، وتوج باستئناف الحياة النيابية، وانتخاب مجلس النواب الثاني عشر، وتشريع الحياة الحزبية، وقيام الأحزاب السياسية الذي أثر على النقابات المهنية.

ولم تتأثر النقابات على مستوى الديمقراطية الداخلية، اذ لم تقم بعملية تجديد لقرانينها او انظمتها الداخلية، باستثناء تغيير قانون نقابة الصيادلة الذي أصبح ينتخب بموجبه نقيب الصيادلة بناء على الأغلبية البسيطة، بعد أن كان ينتخب عبر تنافس أكثر اثنين من المرشحين أصواتا في دورة انتخابية ثانية (١٧٣).

كما أنه اقر في نقابة المهندسين ما سمي "بالمجلس المركزي" الذي يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة، ويتكون من ثلاثمنائة عضو، وجاء في الترتيب الهرمي للنقابة ما بين الهيئة العامة ومجلس النقابة، وفوضت له العديد من الصلاحيات مثل تعديل القوانين والتشريعات الداخلية للنقابة (٧٣).

باستثناء هذين الاجراء بن القانونيين لم تجر أية تغييرات تشريعية، فيما قدمت نقابة المهندسين الزراعيين مشروع قانون نقابة جديد ما زال منذ عام ١٩٩٠ على جدول أعمال معجلس النواب ولم يقر الى الآن. لكن كان هنالك تأثيرات جادة للتحولات الديمقراطية على النقابات في السنوات الأربع الماضية، وتراوحت علاقة النقابات مع السلطة بين التوتر والانسجام التام. ففي حين قدمت النقابات المهنية رسالة الى ولي العهد الأمير حسن في ١٩٨٩/٤/٢ تطالبه بتحييل حكومة وطنية لاتقاذ البلاد في أعقاب الهبة الشعبية في جنوب الأردن (٧٤١)، ودعت اجتماعات النقابات المهنية والندوات التي أخذت تقيمها حلال صيف وخريف عام ١٩٨٩ الى الانفتاح الديمقراطي، والعلانية، ومحاسبة مسؤولي المديونية، انسجمت مواقف النقابات، بشكل تأم، مع توجهات السلطة التنفيذية خلال أزمة الخليج وأثناء اندلاع حرب الخليج الثانية، بل انها قامت يفتح لجان

التطوع العسكري للمواطنين، وتشكيل لجان المؤازرة (^(٧٥)، وجمع التبرعات، واقامة النشاطات التي يرصد ريعها للشعب العراقي.

وأصدرت نقابة المهندسين بيانا طالبت فيه برفع الحظر الاقتصادي عن العراق ومراجهة التحالف الفربي المناوىء للعراق (٢٧١)، فيما أصدرت نقابتا الأسنان في الأردن والعراق بيانا أدانتا فيه الهجوم الامبريالي (٧٧١). وأشار نقيب الصيادلة في بيان له عن السياسة التي تتبعها الشركات العالمية للأدوية تجاه العراق المتمثلة بغرض الحصار الدوائي عليه، وطالب النقابات بمقاطعة هذه الشركات (٢٧٨)، فيما أكد نقيب المهندسين الزراعيين اثناء اجتماعات المجلس العربي للمهندسين العرب على الحراق، ومحاولات فرض الحرب عليه (٢٧٨). وكذلك أدانت نقابة المصروبا للحسار والحرب، وقامت بحملة تبرعات نقدية وعينية سيرت مع قوافل التبرعات المهنية للعراق (٨٠٠).

وتحولت مقرات النقابات المهنية الى مراكز للطوارى، أثناء حرب الخليج ومصادر للمعلومات ومراكز لتجميع البرعات وتحويلها . وكانت هذه الفترة غاية في الانسجام ما بين الدولة والنقابات. فالأخيرة دعت الى شعار السلطة التنفيذية المتحمثل بتمتين الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعت النقابات في ساحة مقر مجمع النقابات المهنية الى تدريب المهنيين على السلام، ضمن الجيش الشعبي. الا أن هذا الانسجام لم يستمر طويلا، فقد مثل الانفتاح السياسي في الأردن فرصة للنقابات المهنية لتحصيل حقوق المهنيين التي لم تستطع التصدي لها خلال الفترات السابقة، وبالدرجة الأولى "قانون العلاوات الموحد".

فبداية استطاعت نقابة الأطباء من خلال الاحتجاج والمطالبات الدؤوبة على الحصول على تعديل العلاوة الفنية للأطباء فزادت ٦٠٪ (١٨١ وبذلك تجاوزت قانون العلاوات الموحد، فيما شددت نقابة المهندسين من خلال وفعها مذكرة لرئيس الوزراء تطالب بالغاء قوانين العلاوة الموحدة للمهندسين، ونظمت بالفعل برنامجا احتجاجيا، بدأته بالاضراب لمدة ساعتين في جميع المواقع الحكومية، وتتنم كان ماليوم التالي باعتصام عام أمام وزارة الأشغال العامة. وبينما كان

برنامج المهندسين الاحتجاجي يصل الى فترة اضراب شامل بعد مهلة قصيرة من الموقت، فإن المباحثات مع رئاسة الوزارة جعلت الأخيرة تعلن عن الغاء أنظمة العلاوة الموحدة بالنسبة للمهندسين، واعادة العلاوة الفنية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٨٨ وتصل الى ٩٠٪ من الراتب الاساسي (٩٨).

كذلك أعلنت نقابة أطباء الأسنان عن برنامع احتجاجي ردا على رفض وزارة الصحة مساواة علاوة أطباء الأسنان بعلاوة الأطباء البشريين، وأعلنت عن اضراب تصاعدي يبدأ في ١٩٩٢/٣/٢٥ بساعتين، وصولا الى اضراب شامل في ١٩٩٢/٤/١ وبالرغم من أن النقابة بدأت فعليا في تنفيذ النقاط الأولى ببرنامجها الاحتجاجي، الا أن المفاوضات في هذا الشأن قد انتهت بصدور ارادة ملكية بجعل العلاوة الفنية ٩٠٪ من الراتب الأساس (٨٣٠). كذلك طالبت نقابة أطباء الأسنان أن يكون لها الدور الرقابي في المواد الطبية المستخدمة في طب الأسنان لتقرر صلاحيتها ومقدار جودتها، كما أنها طالبت، في بادرة هي الأولى من نوعها، بالحصول على ٢٪ من الضرائب التي تجنيها الحكومة من مستوردات مواد طب الأسنان لرصدها لصالح المؤتمرات العلمية التي تعقدها النقابة (٨٤).

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة لنقابة أطباء الأسنان، فان نقابة الصيادلة أخذت على عاتقها معالجة مشكلات العاملين في القطاع الحكومي، وشكلت لجنة لمتابعة قضاياهم، وزار وفد نقابي وزارة الصحة لتعديل العلاوة الفنية. ولم تكن هذه القضة ذات أهمية كبرى، اذ أن عدد العاملين في القطاع الحكومي من الصيادلة عام ١٩٩٢ قد بلغ ١٩٩٠ صيدلي (١٨٥).

وأثارت تصريحات وزير الصحة الأسبق، الدكتور ملحس عام ١٩٩٤، التي هاجم فيها الصيادلة وحيتان الدواء وتصنيع الدواء في الأردن، توترا شديدا بين الحكومة والثقابة، إذ انه أشار الى ما يمكن أن يفهم منه أن صناعة اللدواء قد تكون دون المواصفات الدولية. وقامت نقابة الصيادلة بنشر بيان مطول عارضت فيه طروحات الوزير، واعتبرتها غير صحيحة (٢٩٦)، وتناولت الصحافة العديد من المقالات حول الموضوع ما بين المؤيد لأحاديث وزير الصحة وما بين تلك المؤيدة

لوجهات نظر النقابة. وكانت تصريحات الوزير تلك مدعاة لخلق حالة شديدة من التوتر بين النقابة والحكومة. فقد أبدت النقابة رغبتها في مقاضاة وزير الصحة على تصريحاته، وعبرت عبر بيانها المطول عن عدم صحة ما جاء في حديث الرزير حول صناعة الدواء (۱۹۷۷). وبالرغم من أن النقابة لم تقاض الوزير، وأنها أبنت ارتياحها لما جاء في بيان رئيس الوزراء حول الصناعات الدوائية المحلية ومعافظتها على المواصفات العالمية (۱۹۸۵)، الا أن الحكومة مصئلة في وزير الصحة، قد أعلنت في وقت متأخر من عام ۱۹۹۳ أنها سوف تغلق جميع الصيدليات في الأردن التي لا يتفرغ للعمل بها أصحابها انسجاما مع نصوص قانون نقابة الصيادلة. وبالطبع كان لهذا القرار والمهلة التي اعطيت لتنفيذه أثرهما العميق على الصيادلة في الأردن، لأن نسبة كبيرة من الصيدليات الخاصة ملكة لأشخاص لا يعملون بها، وهذا ما حدا بالنقابة الى استمهال رئيس الوزراء من ناحية، والعمل على تعديل قانون النقابة بحيث أزيل شرط التفرغ من خلال احتماع استثنائي للهيئة العامة من ناحية اخرى (۱۸۹۵).

أما نقابة المهندسين الزراعيين فقد تعرضت في علاقتها مع الدولة لموضوعين. الأول يتعلق بالعلاوات الاضافية للعاملين في الحكومة ورفعها من ٢٠٪ الي ٩٠٠٪ اعتمادا على مجموعة من العوامل منها ما تفرضه طبيعة العمل من حركة وتنقل واختصاصاتها الفنية المهمة. وبالفعل فقد تم منح المهندسين الزراعيين في منتصف عام ١٩٩٢ علاوة مهنة تقدر ب ٢٠٪ من الراتب لأساسي (١٠٠).

أما الثاني فهو النسبة العالية للمتعطلين عن العمل في صفوف المهندسين الزراعيين، ومحاولة النقابة حل هذا الموضوع من خلال زيادة استيعاب الدوائر الحكومية لهم. وبالفعل تم انجاز برنامج تدريبي مدته تسعة أشهر لتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج ليعمل على تعيينهم لاحقا، بالاتفاق بين النقابة ومؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشفيل (٩١).

لقد كانت العلاقة بين النقابات المهنية والحكومة الأردنية تسير نحو الانسجام من خلال تحقيق مطالب النقابات المهنية في العلاوات، الا أن هذا

الانسجام تلاه توتر خلال السنة والنصف الماضية حول موضوعين. الأول هو اختلاف النقابات المهنية المبيعات اختلاف النقابات المهنية مع توجهات الحكومة في فرض ضريبة المبيعات واعتبار هذه الضريبة، في أكثر من مرة، رضوخا لادارة صندوق النقد الدولي، ولم يكن هذا التوتر في تجلياته أكثر من عقد ندوات لمناقشة موضوع الضريبة، أو تناولها في الصحافة .

أما الموضوع الأكثر أهمية الذي دار حوله نقاش موسع، فهو موقف النقابات المهنية الرافض للعملية السلمية، وقرارات مجلس النقباء الرافض لأشكال التطبيع كافة مع اسرائيل (٩٣).

وبعد أن كانت النقابات المهنية تقف في مواقع متقدمة في علاقتها مع الدولة خلال السنوات الثلاث الأولى من التحولات نحو الديمقراطية، وتحقق العديد من المحتسبات في حقوق المهنيين، وتؤكد على دورها الأساسي في عملية الاتفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، وتجلى هذا في تأكيد خطط حكرمة السيد مضر بدران على صيانة حرية النقابات، والوعد بترخيص نقابة للمعلمين، واعادة تأكيد البيان الوزاري لحكومة طاهر المصري على المبدأين السابقين، فإن السنتين أمان السنتين أخيرتين من تجربة الانفتاح السياسي، شهدتا انحسارا لدور هذه النقابات. فقد أصبح زمام الأمور بيد الدولة التي لوحت بالعديد من التحذيرات – مع أنها لم تنجة لعدم شرعية وجودها، اذ لم ينص المستور الأردني صراحة و"لفظيا" على متيجة لعدم شرعية وجودها، اذ لم ينص المستور الأردني صراحة و"لفظيا" على وجودها مستهدف، وعبرت عن ذلك بالعديد من المواقف وكانت تطالب الحكومة باستمرار بتوضيح مواقفها تجاه النقابات، وأوضحت خلال لقائها مع ولي العهد بالأمير حسن، بأن النقابات دستورية، وأنها تندرج ضمن حق المواطنين في المستور (١٩٠٠).

وشهدت سنوات الانفشاح السياسي صراعا داخل النقابات بين القوى السياسية، فبينما كانت مجالس النقابات مستعصية على التيارات الاسلامية وبقيت معاقلا للقوميين واليساريين طوال تاريخها، وبشكل أقل للنقابيين

المستقلين ذوي الانجاهات السياسية الليبرالية، قان التسعينات، ومنذ عامي المحاور ١٩٩٣ ، شهدت سيطرة التيار الاسلامي المكون من عناصر الاخوان المسلمين وأصدقائهم على مجالس النقابات. وقد رفعت قوائم المرشحين الاسلاميين لانتخابات هذه المجالس شعارا مركزيا مفاده "لا لتسيس النقابات". وكان هذا المسلمان يجد صداه مع المهنيين، خاصة أنه كان يطرح سابقا. ولم تغد النشاطات التي اتخذها أعضاء مجالس النقابات من اليساريين وأصدقائهم في إيقاف فوز مرشحي التيار الاسلامي. ويعتقد أن الأسباب الرئيسية وراء فوز النيار الاسلامي، اضافة الى شعارات الحملة الانتخابية، هو أن هذه الفترة هي فترة صعود جماهيريتهم بشكل عام في البلاد. وبقيت نسب المقترعين تدور حول . ٢٠٪ من عموم المسجلين في الهيئات العامة. وشهدت نقابة المهندسين في الدورة الانتخابية الأخيرة استثناء نسبيا كان وراءه البرنامج الذي قامت به النقابة لتسهيل حصول المهندسين على شراء سيارات، أو أدوات كهربائيه أو أجهزة لتسهيل حصول المهندسين على شراء سيارات، أو أدوات كهربائيه أو أجهزة حاسوب "كمبيوتر" بالأقساط الطويلة الأمد (١٤٠).

وعلى الرغم من أن شعارات الانتخابات كانت تركز على عدم تسبيس النقابات، الا انه عند استعراضنا لنشاطات النقابات الحالية نجد أنها لم تتغير، وأنها جرت عملية احلال لنشاطات مقابل أخرى، فأصبحت المعارض والنشاطات التي تهدف الى دعم الانتفاضة تطغى عليها نشاطات "حماس" في الأراضي المحتلة، بينما أصبح هنالك تركيز على ما يجري في البوسنة والهرسك، وكثفت الندوات التي تظهر رأي الاسلام في القضايا المطروحة أو التي تسلط الضوء على التجربة السودانية...الغ (٩٥).

وتشهد النقابات الآن وجود تيارين بين المهنيين. الأول يرى اقصاء النقابات عن أي دور سياسي لها، بينما يعتقد التيار الثاني أن من المهمات الأساسية للنقابات التدخل في الحياة السياسية بمعناها الواسع لتهتم بالقضايا التي تجري في المجتمع عبر مواقف تعبيرية تخصها.



الفصل الرابع النقابات العمالية

(1)

تعود بدايات نشأة الطبقة العاملة في الأردن الى مرحلة العشرينات، ولكن هذه الجذور لم تمشل طبقة عاملة منسجمة وذات خصائص واحدة، اذ انها ظهرت كعمالة هشة تعتمد على أسلوب المياومة، وهذا جاء متماشيا مع ضعف الموارد المحلية، وعدم وجود قاعدة انتاجية، اضافة الى مساهمة السياسات الانتذابية البريطانية في الأردن ببقاء الوضع على ما هو عليه (١٩٦).

ومع ذلك فنحن نجد أن عددا من سكان الأردن يتحولون الى عمال موسميين، بناء على مشروعات بريطانية تجري في الاردن او فلسطين، وكانت تهدف في أغلبها الى انشاء طرق لغايات استراتيجية وأمنية بين فلسطين والعراق أو في داخل فلسطين والأردن، وباللات في فترة الحرب العالمية الثانية (٩٧).

وتعود أولى محاولات التنظيم النقابي العمالي في الاردن لعام ١٩٤٦ حينما أنشأ عمال وموظفو سكة الحديد بعمان فرعا لنقابة سكة الحديد في حيفا، ولم يستمر هذا الفرع طويلا، اذ أن النقابة الام ما لبثت أن انهارت بفعل أحداث فلسطين عام ١٩٤٨ (٩٨٠).

واختلف الوضع جذريا اثر حرب عام ١٩٤٨ ووحدة الضفتين، فقد كانت الحركة النقابية العمالية في فلسطين أكثر خبرة وأعمق تنظيما وتطورا. وبالفعل نشطت في الضفة الغربية، ولفترة من الزمن، جمعية العمال العرب الفلسطينية، التي كانت أهم النقابات العمالية الفلسطينية، ومارست هذه النقابة نشاطها في الأردن وفلسطين منذ عام ١٩٥٠، ثم ما لبثت أن تغير تكوينها الفلسطيني عام

۱۹۵۲ لتتحول الى منظمات أردنية. ومع ان لوري براند تعتقد ان الحكومة الاردنية هي التي اجبرت هذه النقابات على التحول الى تنظيمات أردنية (۱۹۹ من فان القيمري – احد قادة النقابات العمالية – يشير الى ان الأمين العام لجمعية العيمل العرب الفلسطينية قام بزيارة لعمان عام ۱۹٤۹ ليشكل نقابات فيها، ثم يشير الى أن الجمعية اتخذت قرار تحويل اسمها الى جمعية العمال العرب الاردنية عام ۱۹۵۲ من تلقاء نفسها (۱۰۰۱). ويضيف تقرير الأمين العام الذي تعدث فيه عن تشكيل النقابات العمالية في الاردن عام ۱۹۵۱ الى ان الجمعية الفلسطينية وجدت العمال الأردنيين في وضع مزر، يهددهم فيه أرباب العمل بالفصل وتخفيض الأجور، مما جعل من الضروري بناء اطر عمالية، تأخذ على عاتها تحقيق وحدتهم وتدافع عن حقوقهم (۱۰۱).

وبالفعل، قان التوسع في انشاء نقابات عمالية في الأردن يصود الى هذه الفترة، اذ استفادت القيادات العمالية من الانقراج السياسي الذي بدأ يشهده الأردن في منتصف عام ١٩٥٣، اضافة الى دفع القوى السياسية بجهودها نحو التأطير العمالي بما في ذلك الاخوان المسلمين الذين كانوا يدعون العمال الى تشكيل النقابات، بل ان عددا من الاخوان كان وراء تأسيس بعض هذه النقابات المحال الذي بذله عضو التقابات المحال الى النشاط الذي بذله عضو القيادة القطرية لحزب البعث حسني الخفش كقائد نقابي في جمعية العمال المرب (١٠٠٣)، ومساهمة الشيرعيين بالعديد من عناصرهم وعلى رأسهم موسى قريد في تكوين النقابات العمالية.

وأدت جهود قيادات الحركة العمالية مع جهود الأخزاب السياسية في ظل الانفراج السياسي، وعدم وجود تشريعات تحمي العمال الى ان تعلن سبع نقابات عمالية في الأردن في ١٩٥٤/٥/١ عن تشكيل اتحاد النقابات العمالية الذي ما زال قائما الى الآن، وأجازته السلطات الأردنية، واعتبرته اتحادا شرعيا خلال تموز (يوليو) ١٩٥٤، وكان لقيام اتحاد النقابات العمالية أثره في زيادة الأطر النقابية، فأصبح عدد النقابات العمالية حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ خمسا وعشرين نقابة مركزية، كان لخمس عشرة منها فروع، وبلغ عدد المنتسبين لهذه

النقابات التي دخلت جميعها الى اتحاد النقابات في عام ١٩٥٦ (١١) ألف عضو. وفي عام ١٩٥٥ خاض اتحاد النقابات العمالية أول اضراب مطلبي، احتجاجا على فصل اربعة من عمال مصانع البلاط بعمان، واستطاع من خلال احتجاجه للحكومة، أن يعيدهم الى عملهم ١٠٠١. وكان هذا الاضراب باكورة لأعمال احتجاجية متعددة تراوحت من الاحتجاج المكتوب الى التهديد بالاضراب او الاضراب الفعلي. وتركز معظم نشاط اتحاد النقابات العمالية على استصاار قانون لعمال والعمل، وبالفعل أقر عام ١٩٥٥ أول قانون لتعويض العمال.

وفي الاطار السياسي نشطت النقابات العمالية في مواجهة مشروع حلف بغداد مما أدى، في أوائل عام ١٩٥٦، الى حل جميع نقابات الموظفين، ومنها نقابة المعلمين على اعتبار أن الموظفين غير مشمولين بلفظة العامل (١٠٠٥). ونشطت النقابات في تقديم المعمولي والمادي لمصر ابان العدوان الثلاثي، وتأثرت قيادة اتحاد النقابات بانحسار الهامش السياسي في الأردن في نيسان عام ١٩٥٧، وإعلان الأحكام العرفية، حيث غادر العديد من قياديي النقابات الأردن، ولحأوا سياسيا الى سوريا مثل الامين العام لاتحاد النقابات وأمين السر، فيما حوكم بعض القياديين الآخرين ودخلوا السجن (١٠٠١).

وتميزت نقابات تلك الفترة بأنها نقابات موقع العمل او نقابات قطاع العمل جغرافيا، وليست نقابات قطاع العمل مركزيا، فمثلا كان هناك أكثر من نقابة للخياطين في أكثر من موقع، ومع أنه جرت عدة محاولات لمركزة النقابات خلال منتصف الخمسينات، الا ان هذه المركزة بقيت هشة وغير عميقة.

ولعل أهم ما يميز مسيرة النقابات العمالية خلال الستينات هو انشاء الاتحاد العام لعمال فلسطين، وبداية ازدواج تمثيل العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية او الشرقية، وصدور قوانين العمل، حيث صدر أول قانون عمل عام ١٩٦٠ وهو ما زال يعمل به الى الآن.

وقد نص قانون العمل على مجموعة مواد تتعلق بشروط العمل وتحديد ساعاته بثماني ساعات، ومنع استخدام الأطفال دون سن (١٤) سنة، الا بشروط، ووجود مواصفات محددة للنساء العاملات (١٠٧٠). وقد أعطى القانون حق تنظيم النقابات العمالية، كما تناول تنظيم العلاقة بين العمال و أرياب العمل، وحدد ساعات العمل وقيمة أجور العمل الاضافي، كما أباح هذا القانون الاحتجاج العمالي. وبالرغم من عدم وجود أي نص يجعل من حق العمال الاضراب، فقد جاء القانون بمادة تعاقب العمال المضربين، اذا ما كان هذا الاضراب مهددا للسلامة العامة، وأفرد عددا من العقوبات لمثيري الاضطرابات والذين يروجون لها (١٠٠٨، ويمثل هذا النص باللغة القانونية عدم اطلاق اباحة الاضراب، بل على العكس من ذلك تقييده بالعقوبة أولا.

لقد شهدت الحركة العمالية في أواخر الستينات وخلال عام ١٩٧٠ رخما كبيرا مستقيدة من أجواء قيام وانتشار المقاومة الفلسطينية، وتحولت أغلب المتازعات مع أرباب العمل الى اضرابات عمالية ناجحة، ودفعت فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى السياسية اتحاد النقابات العمالية الى نشاط سياسي كبير، بل أن انتخابات اللجنة التنفيذية في عام ١٩٧٠ شهدت صراعا بين قائمتين، الأولى قائمة العمل والتحر (الوطني، والثانية القائمة التقدمية، وكانت مائان القائمتان تحملان الخطوط العامة لبرامج المقاومة ٢٠٠١ بالرغم من أن عددا الحركة العمالية، وبخاصة في الفتومة والنظام الأردني القي بظلاله على الحركة العمالية، وبخاصة في الفترة اللاحقة لخروج المقاومة من الأردن، فقد خرج عدد من القاءة النقابيين للاتحاد العام من الأردن مع خروج المقاومة، ولجأوا الى خارج البلاد. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المساوبة عن شؤون العمل والمشرفة على النقابات العمالية، بعملية تطهير المعناصر السياسية في النقابات العمالية، فعملت على تشكيل لجنة تنفيذية لمغناصر السياسية في النقابات العمالية، فعملت على تشكيل لجنة تنفيذية انتخابات جديدة لا من تلك التي انتخبت عام ١٩٧٠، ثم قامت عام ١٩٧١ باجراء انتخابات جديدة لا تتخاب قيادة اتحاد عام جديد (١٠٠٠).

وفي عام ١٩٧٦ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارا، بناء على قانون العمل، بتصنيف المهن، والحرف، والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات عمالية، فحصر القطاعات العمالية في سبعة عشر قطاعا يحق للعاملين فيها تشكيل نقابات عمالية. وهذه القطاعات هي (١١١):

١- النقل البرى والميكانيك

٢- النقل الجوى والسياحة

٣- العاملون بالسكك الحديد

٤- العاملون في الموانيء

٥-- العاملون في الكهرباء

٣- العاملون في البتروكيماويات

٧- العاملون في الغزل والنسيج

٨- العاملون في الصناعات الغذائية

٩- العاملون في المناجم والتعدين

١٠- العاملون في المصارف والتأمين

١١- العاملون في البناء

١٢- العاملون في المحلات التجارية

١٣- العاملون في الطباعة والتصوير

٤١- العاملون في الخدمات العامة

٥١- العاملون في التعليم الخاص

١٦- العاملون في البلديات

١٧- العاملون في الخدمات الصحية

وبذلك أصبح لكل قطاع عمالي من القطاعات السابقة نقابة واحدة تمثله.

وكان هذا القرار الوزاري بتصنيف المهن قد ساعد على مركزية النقابات، اذ أدمج العديد من قطاعات العمل التي كان لها نقابات منفصلة في نقابة واحدة. وبذلك فقدت بعض النقابات، الى حد ما، خصوصيتها. فأصبحت، على سبيل المثال، نقابة العاملين في مصانع الورق والكرتون تمثل جزءا من نقابة الطباعة والورق والكرتون. وقد أدى ذلك الى غلبة بعض قضايا القطاعات الأكبر حجما داخل النقابة الواحدة على قضايا القطاعات الأخرى. ولأن النقابة المركزية أصبحت تشتمل على عدد من النقابات الفرعية في مناطق جغرافية مختلفة أو على عدد من قطاعات العمل، فقد أدى ذلك الى تلاشي المراتبية الهرمية البسيطة أو المباشرة، ليحل مكانها مراتبية أكثر تعقيداً على عدة مستويات هكلة.

وفي أجواء أقل تشددا على صعيد الحياه السياسية، عقد اتحاد النقابات العمالية مؤتمره الثالث عام ١٩٧٨، بحضور ممثلين عن النقابات العمالية كافة، وقد تركزت مناقشات المؤتمر على ضرورة ايجاد قانون عصري يحمي العمال، وأوضح المؤتمر تزايد التناقض ما بين العمال وأرباب العمال (١١٧١).

واتسمت فترة الثمانينات باستمرار وتزايد تدخل أجهزة الدولة التنفيذية، وبالذات الأجهزة الأمنية، في النقابات العمالية. وكانت جميع أنشطة النقابات تقع تحت المراقبة الدقيقة، ويشير العديد من العاملين في النقابات العمالية الى ان هذا التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات كان يأخذ أشكالا منها اسقاط المضوية وتجميدها، أو الفصل من النقابة للأعضاء القريبين من الأحزاب اليسارية غير المسروعة. وكانت الانتخابات النقابية مجالا لتدخل السلطات عبر منع ترشيع بعض الأفراد، أو التهديد للمرشحين المعارضين للسلطات بالاعتقال أو الاعتقال الفعلي أذا ما ترشحوا للانتخابات. فكانت أغلب النقابات العمالية تقع تحت سيطرة القيادات الموصوفة بالمحافظة، وذات العلاقات الودية مع السلطات التنفيذية، ولم يخرج عن هذا الاطار الا نقابتا العاملين في المصارف والعاملين في الخدمات الصحية، اللتان سيطرت عليهما العناصر اليسارية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي، بينما كان التبار فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي، بينما كان التبار الاسلامي مسيطرا على نقابة العاملين في التعليم الخاص.

ومع عام ١٩٨٩، وبدايات الانفراج السياسي في الأردن، فتح ملف الحركة النقابية العمالية، وكان الشعار الأكثر ترديدا في هلا المضمار هو تصويب أوضاع النقابات العمالية، واجراء انتخابات جديدة.

فالنقابات العمالية كانت تعاني من اختلالات هيكلية. ففي حين أن نقابة النقل البري قد اشترطت، وبشكل أساسي، فرض العضوية على جميع أعضائها العاملين على سيارات النقل الصغيرة والكبيرة والشاحنات، فانها فرضتها أيضا على مبالكي السيارات، وجعلت تحصيل رسوم النقابة السنوي ضمن اجراءات عملية ترخيص السيارات لذى الدوائر الحكومية. وقد أدى هذا الاجراء الى زيادة كبيرة في أعداد المنتسبين لها – وكما يشير الجدول رقم (٢) – لا يتناسب كبيرة في أعداد المنتردين على النقابة، حتى ان عدد المشاركين في انتخابات النقابة لا يزيد في أكثر الأحوال على أربعة آلاف عضو، ويذلك كانت العضوية أثرب للوهمية فعليا. أما النقابات الأخرى فلم يكن الحال بأحسن من ذلك، اذ ان العضوية فيها جميعا اتسمت بالغموض، وكان عدد من الأعضاء المسجلين فيها أعضاء على مثلا من ناحد، فمنهم مثلا من كان عضوا في النقابة وصاحبا للعمل في الوقت نفسه، العمل، فمنهم مثلا من كان عضوا في النقابة وصاحبا للعمل في الوقت نفسه، ومنهم من أقحم كعضو في النقابات العمالية لغايات انتخابية بحتة.

وقد تم فسصل العديد من أعسضاء هذه النقابات على صدار السنوات الماضية وعلى صعيد آخر فقد كانت بعض القيادات النقابية قيادات تاريخية، استفاد بعض أفرادها من الأجواء السابقة في اجراء انتخابات صورية أو الفرز من خلال التزكية، فاستمر بعضهم في مراكزهم مدة تزيد على عشرين عاما (١٩٣١) وبدأت القيادات النقابية العمالية المرتبطة باليسار، وبعض القيادات النقابية الاخرى، في تشكيل تجمع نقابي داخل اطار اتحاد النقابات العمالية. وطالب هذا التجمع بعقد المؤتمر الرابع للاتحاد، وتصويب عضوية النقابات، واجراء انتخابات عامة للنقابات كافة، وذلك بعد فتح باب العضوية للذين يرغبون في الانتساب للنقابات (١٩٤٠). ولقد كان للجهود التي بذلتها هذه القيادات الأثر الواضح على أدائها، يساند ذلك بروز وزراء للعمل مختلفين عن وزراء سابقين، فهم من ناحية أدائها، يساند ذلك بروز وزراء للعمل مختلفين عن وزراء سابقين، فهم من ناحية أدائها، يساند ذلك بروز وزراء للعمل مختلفين عن وزراء سابقين، فهم من ناحية أدائها، داخل مجلس النواب، وهر التكتل النيابي الأقرب لليسار. وبالفعل الديمقراطي داخل مجلس النواب، وهر التكتل النيابي الأقرب لليسار. وبالفعل

فقد كانت السنتان (- ٩- ٩٣) سنوات الانتخابات العامة لكل النقابات العمالية، وشهدت هذه الانتخابات وصول العديد من القيدادات النقابية الجديدة التي كان بعضها حزبيا، بل امتد تأثير اليسار ليشمل خمس نقابات عمالية (فبالاضافة الى نقابتي الخدمات الصحية والمصارف، أصبح هذا التأثير يشمل نقابات المطابع، والغزل والنسيج، والكهرباء)، كما كان للحزب العربي الديمقراطي وجود قوي ولفترة وجيزة في نقابتين عمالتين (١٩٥).

وبالرغم من المجهودات العديدة التي بذلت لتصويب هيكلية النقابات، فانها ما تزال تعاني من خلل في العضوية، ومن قصور في تمثيلها للطبقة العاملة، اذ لا يتجاوز المنتسبون لها ثلث حجم الطبقة العاملة الفعلي.

وكان التوجه نحو تصويب الخلل الهيكلي قد مس اتحاد النقابات العمالية، الذي تأسس منذ عام ١٩٥٤، وسيطرت عليه خلال السبعينات والثمانينات قيادة "محافظة". وجدير بالذكر ان الاتحاد العام للنقابات العمالية هو تجمع لجميع النقابات. وقد قيد قانون العمل انشاء أي اتحاد الغمالي محكوما بنظام داخلي، العمل على هذا الاتشاء ، والعمال انشاء أي اتحاد العمالي محكوما بنظام داخلي، يفرض هيكلية هرمية، والسلطة العليا فيها للمؤتمر العام المكون من اعضاء الهيئات الادارية للنقابات العمالية. وبالرغم من أن النظام نص على عقد هذا المؤتمر دوريا كل أربع سنوات، الا أن الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع المتدت لسنة عشر عاما. والمؤتمر مختص باقرار الأنظمة الداخلية للاتحاد ورسم سياسته، وقبول النقابات كأعضاء جدد في الاتحاد، بينما كان المجلس المركزي، وهو المسترى الذي يتلو المؤتمر، ويتكون من مندوبين للنقابات، تنسبهم الهيئات الادارية، وبشكل تناسبي مع عدد أعضاء كل نقابة، ويعقد المجلس أربع دورات سنويا، وهو المختص بالنظر في تقاوير الهيئة التنفيذية، والموازنات، وانتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد (۱۲۷).

وتشكل الهيئة التنفيذية المسترى الثالث من هيكلية الاتحاد، وهي تتكون من ١٧ عضوا يتم انتخابهم من قبل المجلس المركزي، شريطة عدم انتخاب أكثر من عضوين اثنين من النقابة نفسها. والهيئة التنفيذية هي المسؤولة عن تسيير

العمل اليومي للاتحاد، وهي الشخصية الاعتبارية الممثلة لهيئات الاتحاد كافة (١١٨). ولقد دار صراع طويل خلال السنرات الأربع الماضية بين تيارات اليسار المستثناة من قيادة الاتحاد وبين القيادة التقليدية للاتحاد، وكان عنوان هذا الصراع اعادة تصويب هيكلية الاتحاد، بناء على المتغيرات التي جرت داخل النقابات. وبالفعل فقد جرى تجديد لعضوية المجلس المركزي خلال عام ١٩٩٢، واجريت انتخابات جديدة للهيئة التنفيذية، حصلت قوى اليسار فيها على خمسة مقاعد منها، بناء على اتفاق داخلي (١١٩)، اذ لم تجر انتخابات فعلية، بل انتخبت الهيئة التنفيذية بالتزكية. وعملت القيادة الجديدة للاتحاد، باستثناء اليساريين منها، على تحقيق مطلب الحركة العمالية باستبدال النظام الداخلي بآخر، ولم يكن هذا النظام - الذي أكد عبر أهدافه أهمية الحركة العسالية في الدفاع عن حقوق العاملين في مواجهة التجاوزات - يختلف كثيرا عن النظام السابق الا بزيادة مركزية الاتحاد العام على النقابات. فالنظام الجديد زاد من مراتبية الاتحاد بأن أنشأ، اضافة للمجلس المركزي والهيئة التنفيذية، هيئة جديدة هي الأمانة العامة، تتكون من الأمين العام، ومساعديه، وأمين الصندوق، وأمين السر في الهيئة التنفيذية، وتقوم هذه الهيئة بأعمال الهيئة التنفيذية كافة خلال الفترة بين اجتماعي الهيئة التنفيذية التي تعقد اجتماعها كل شهر. وحدد عدد أعضاء النقابات العمالية في المؤتمر العام بتسعة أعضاء تختارهم نقابتهم ، ومثلت جميع النقابات بستة أعضاء في المجلس المركزي بغض النظر عن حجم عضوية كل نقابة (١٢٠).

ولعل الأهم في النظام الجديد، هو منع أية نقابة من الاضراب الا بموافقة الهيئة التنفيذية للاتحاد، بناء على تنسيب الأمانة العامة، وقد يؤدي مخالفتها لقرار الهيئة التنفيذية لفصلها من عضوية الاتحاد. وبالفعل فقد أقر هذا النظام في أواخر عام ١٩٩٣ وسط جلسة صاخبة للمجلس المركزي، أدت الى التهديد من قبل النقابات التي يسيطر عليها اليسار بالخروج من الاتحاد العام، وتشكيل اتحاد جديد (١٣١١)، ولم تحمل هذه التهديدات على محمل الجد. وأقر النظام الداخلي للاتحاد في المؤتمر العمالي الرابع الذي عقد خلال شهر تشرين الأول عام ١٩٩٤.

لقد كانت النزاعات العمالية مؤشرا على المتغيرات التي شهدتها الحركة العمالية اثر التغيرات الديمقراطية، فقد أوضح قانون العمل الاطار القانوني للنزاعات. فعند بدء نشوء أي نزاع عمالي يتم توجيه مذكرة من النقابة العمالية لأصحاب العمل، تتلوها مفاوضات بين النقابة وأرباب العمل، وربما تؤدي هذه المفاوضات الى اقرار اتفاقية جماعية. وفي حالة عدم توصل المفاوضات بين طرفي النزاع الى اتفاق بينهما، فان قانون العمل جعل من صلاحيات وزارة العمل تشكيل مسجلس توفيسقي، يتكون من مندوب عن أرباب العمل، ومندوب عن النقابة العمالية، وبرئاسة أحد موظفي الوزارة مهمته الوصول الى حل لهذا النارا؟

واذا لم يتوصل المجلس المذكور الى اتفاق يشكل وزير العمل محكمة صناعية، يكون القاضي فيها أحد الخبراء في المجالات الاقتصادية وشؤون العمل بالبلاد، وغالبا ما يكون أكاديميا في احدى الجامعات الأردنية (١٢٣). أما الاضراب فهو سلاح تستطيع النقابة أن تشهره حينما تريد، ولا يستخدم أو يلوح به ما دامت القسمية ضمن التداول في مسجلس التوقيق أو المسحكمة الصناعية (١٢٤).

ولقد بدأت النقابات العمالية مع عام ۱۹۹۰ – وفي ضوء أجواء الانفراج الديمقراطي، ووجود وزراء عمل متعاطفين مع القضايا العمالية – بطرح مطالبها على أرباب العمل بخلاف السنوات السابقة. ونلمس الفرق الكمي والنرعي في الاتفاقيات الجماعية التي وقعت قبل الاتفاقيات الجماعية التي وقعت قبل هذه السنة فعلى الصعيد الكمي، فنجد أن الذي وقع منها عام ۱۹۹۰ يعادل ثلاثة أضعاف ما وقع في عام ۱۹۹۸، بينما بلغت عام ۱۹۹۸ (۱۰ أضعاف ما وقع عام ۱۹۸۸. أما على الصعيد النرعي لهذه الاتفاقيات (انظر جدول رقم ٤)، فانه يتضح من خلال مراجعة نصوصها الاختلاقات الكبيرة التي اشتملت عليها اتفاقيات سنوات الانقتاح السياسي عن تلك ما قبل عام ۱۹۹۰. ففي حين تركزت أغلب اتفاقيات عام ۱۹۸۸ على تحديل الأجور او العلاوات المتعلقة تركزت أغلب العالية، فبالاضافة

للأجور، وساعات العمل، تعرضت العديد من الاتفاقيات لموضوعات منها: التأمين الصحي، وصندوق الادخار، واجراء تعديلات على أنظمة الموظفين، بحيث تضمن علاوات سنوية ثابتة، وتطوير أنظمة الكادر العمالي في أماكن العمل، بل نصت بعض هذه الاتفاقيات على الزام أرباب العمل بصيانة حرية العمل النقابي، كايجاد مقرات نقابية خاصة في أماكن العمل، كما بدا الاهتمام بشؤون السلامة العامة أكثر فأكثر واعادة المفصولين من العمال الى أعمالهم.

ولعل سيناريو تحقيق هذه المكاسب كان يبتدىء عادة بمطلب واحد، ومن ثم كانت تتوسع المطالب التشمل العديد من النقاط. ففي حين أن الاتفاقيات الخمسة لعام ١٩٩٨ قد شملت ثمانية مطالب، فان اتفاقيات عام ١٩٩٧ شملت ٥٥ مطلبا. ونلاحظ ايضا أن جميع الاتفاقيات – التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ - كانت تمس مصالح ما يزيد على تسعة آلاف عامل، في حين أن اتفاقيات عام ١٩٨٨ لم تمس أكثر من ٥١٠ عمال وكذلك نجد تدخل مجالس التوفيق والمحاكم الصناعية في الاتفاقيات الجماعية بكثرة، مما يعطي مؤشرا حيا على أن النزاعات العمالية كانت تسير بارادة أرباب العمل او النقابات العمالية، الى الصي حد، ودون تنازل أي من الطرفين، مما يؤكد على حدة هذه النزاعات

لقد أصبح مبدأ الاضراب راسخا خلال السنوات الماضية، اذ قامت العديد من النقابات بالاضراب مثل نقابة العاملين في الطباعة (١٢٥)، ونقابة الصناعات الغذائية(١٢٧١، ونفيلت نقابة العاملين في المصارف ما يزيد على خمسسة اضرابات (١٣٧٠). وكان هنالك نزاعان عماليان كادا أن يؤديا الى اضرابين قد يؤثران على مجمل الحياة العامة في البلاد، وهما:

أولا: الاضراب الذي قررته نقاية عمال الكهرباء تجاه شركة الكهرباء الأردنية، اذ أعلنت عن مرعد اضرابها، وقررت مباشرته، وهذا يعني في حال تنفيذه تعطيل معظم مرافق الحياة في الأردن، مما حدا يرثيس الوزراء ان يتدخل في حسم النزاع العمالي، وصولا للاتفاق ما بين النقابة والشركة، وتحقيق مطالب العاملين فيها، قبيل موعد الاضراب بثلاثة أيام، ضمن تغطية اعلامية مكثفة شارك فيها الى جانب الصحافة الاذاعة والتلفزيون (١٧٨).

ثانيا: الاضراب الذي قررته نقابة العاملين في البتروكيماويات لتعطيل العمل داخل مؤسسات مصفاة البترول الأردنية الرحيدة التي تغذي احتياجات الأردن كافة من المحروقات. وكان برنامج الاضراب التصاعدي جديا الى الحد الذي تدخلت فيه الحكومة، بل ان اتحاد النقابات العمالية ناشد النقابة تأجيله لفترة زمنية، من أجل اتاحة الفرصة أمام المفاوضات لتأخذ دورها، وهذا ما تم فعلا عبر تحقيق مطالب العاملين في مصفاة البترول (١٧٩٠).

أما بالنسبة للملاقة بين النقابات العمالية والدولة، فتميزت هذه العلاقة خلال عقدي السبعينات والثمانينات بالانسجام التام، ولم تشهد الفترة أي تباين بين مواقف اتحاد النقابات الممالية ومواقف الحكومات الأردنية المتعاقبة تجاه القضايا السياسية، فكانت دائما ذات مواقف مؤيدة، باستثناء نقابتي الخدمات الصحية والعاملين في البصارف، اللتين كانتا تختلفان في مواقفهما مع الدولة نتيجة لسيطرة اليسار عليهما.

وكان هناك انسجام تام في مواقف النقابات العمالية مع السلطة في التأييد التمام والكامل للعراق. وأصدر الاتحاد العام بيانا ندد فيه بالحرب التي فرضت على العراق، ودعا الى ايقافها قورا، ورفع الحصار عن العراق (١٩٣٠). كما أيد اتحاد النقابات العمالية، وبشكل مطلق، توجهات الدولة نحو المسيرة السلمية سواء كانت في مراحلها الأولية أم في نتائجها النهائية باعلان واشنطن وتوقيع معاهدة السلام (١٣٥).

الا أن هنالك توترا ساد العلاقة بين الحكومة ممثلة في وزارة العمل، والفريق المحافظ من قيادة اتحاد النقابات العمالية، كان محوره انتخابات فرع نقابة الصناعات الغذائية. فقد أخذ وزير العمل، بناء على احتجاج العناصر البسارية في النقابة، قرارا اعتبر فيه هذه الانتخابات ملفاة. وفي المقابل أكد اتحاد النقابات العمالية على عدم شرعية هذا القرار، وأشار في ببائه الى أن على وزارة العمل أن تفهم دورها الاشرافي فقط، وأن لا تتدخل في القضايا الداخلية للحركة التقابية العمالية على عدم شرعية هذا العرامة، بشكل أولي، اجراءات المجلس التعابية العمالية ناهام الداخلي للاتحاد، واعتبرته غير قانوني، اذ انه بحاجة الى المركزي بتعديل النظام الداخلي للاتحاد، واعتبرته غير قانوني، اذ انه بحاجة الى

ان يقر من قبل المؤتمر، وليس من المجلس المركزي ليكون شرعيا. وعلى الرغم من هذا التوتر يقيت العلاقة هادئة، وقد اجتمع الملك حسين عام ١٩٩١ بالقيادات العمالية (١٣٣١)، وفي عام ١٩٩٩ اجتمع بهم الأمير حسن، ولي العهد، ولي العدوا خلال اجتمعاعهم على المدور المسهم والريادي للعسمل في بناء المجتمع ١٩٩٠. ويقيت وزارة العمل تدعم بحوالي (٣٠-٤) ألف دينار سنويا اتحاد النقابات العمالية الذي يوزع بدوره الدعم على النقابات (١٣٥٠). وبينما تاريخ انجازه كمشروع لعام ١٩٧٦ ولكن بقي في أروقة الحكومة منذ ذلك الحين تاريخ انجازه كمشروع لعام ١٩٧٦ ولكن بقي في أروقة الحكومة منذ ذلك الحين – رفعت النقابات العمالية مذكرات الى مجلس النواب، والأعيان، ورئاسة الوزراء، ووزارة العمل تطالب بسرعة انجاز مشروع القانون، وضرورة اقراره كانون بديل عن قانون ١٩٩٠ المعمول به، وضرورة أن ينص القانون الجديد على مبدأ التفرغ النقابي. وطالبت هذه النقابات باصدار قانون تعويض جديد للعمال، مبدأ التفرغ النقابي. وطالبت هذه النقابات باصدار قانون تعويض جديد للعمال، وأن يشمل قانون العمل الجديد عمال الدولة، والعمال الزراعيين (١٣٦٠).

وبالرغم من أهمية النقابات العمالية، فان تأثيرها على المستوى الاجتماعي العام في البلاد ما زال هامشيا. وبالرغم من تضخم دورها خلال السنوات الأربعة الماضية، الا أن حجم تمثيلها للطبقة العاملة ما زال دون المطلوب، ويقي تأثيرها على الشارع الأردني محدودا للغاية.

وتحقق في تشرين الأول "أكتوبر" من عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر الرابع للنقابات العمالية، بعد أن فصله ستة عشر عاما عن المؤتمر الثالث عام ١٩٧٨، وجاء وكان عقد هذا المؤتمر مطلبا أساسيا للحركة العمالية منذ عام ١٩٩٠، وجاء تحت رعاية ولي العهد، وتحت شعار "نحو تطوير التشريعات العمالية، والنهوض باقتصادنا الوطني" (١٣٣٠). واضافة الى اقرار التعديلات على النظام الداخلي للاتحاد، فإن المؤتمر أكد ضرورة أن يتناول قانون العمل الجديد موضوع التفرغ النقابي، وتوسيع قاعدة التمثيل النقابي، لتشمل القطاعين العام والخاص، وكذلك شمول عمال الزراعة بهذا القانون، وأن يكون قانون العمل رادعا بحق أصحاب العمل، الذين لا يمتثلون للاتفاقيات الجماعية أو لقرارات المحاكم

الصناعية، وتطوير أداء مؤسسة الضمان الاجتماعي لتشمل التأمين الصحي لجميع العاملين، ورفع الحد الأدنى لراتب الشيخوخة (١٣٨).

وفي اطار خطة عمل الاتحاد للمرحلة القادمة، طالب المؤتمر بدعم الحريات النقابية، وناشدالحكومة الأردنية بالتوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية التي تحقق مصالح العمال وتحميها، كما طالب المؤتمر بأن تعمل قيادة الاتحاد على اقتطاع ما نسبته (١/٪) من أرباح الشركات السنوية لحساب الاتحاد العام، على أن تصرف هذه المبالغ على الشقافة العمالية، والتدريب المهني، والتفرغ النقابي (١٣٩٠).



الفصل الخامس الهيئات الثقافية

(0)

هي الاندية والمنتدبات والجمعيات التي تهتم بالأغراض والشؤون الثقافية المختلفة كالأدب، والمحويات التي تهتم والمحوسيةي، والفكر، والفلكلور والقسضايا التفصيلية الأخرى. وهذه الهيئات جميعها تنشأ الاجتماعية لعام ١٩٦٦، والمسؤولة عنها تاريخيا وزارة الشباب، وأصبحت من ضمن اختصاص وزارة الثقافة عندما تكونت الوزارة عام ١٩٨٦. والوزارة هي الجهة المرجعية لترخيصها والاشراف عليها وحلها ان خالفت انظمتها الداخلية أو لم تقم بنشاطاتها خلال فترة عملها.

وتنص جميع أنظمتها الداخلية – تمشيا مع قانون الجمعيات – على أنه ليس لها أية أهداف طائفية أو سياسية أو عرقية، أو اقليمية، كما نصت أنظمتها للساخلية (١٤٠) أيضا – تمشيا مع نصوص القانون – على شروط العضوية وهيكل الهيئات الذي جاء على شكل مراتبي بسيط يتكون من مستويين. الأول هو الهيئة العامة وهي مجموع الأعضاء العاملين في الهيئة، وتختص بانتخاب الهيئة الادارية ومناقشة ومصادقة التقريرين المالي والاداري من خلال دورة انعقاده السنوية. أما الثاني فهو الهيئة الادارية التي تنتخب من قبل المستوى الأول كل سنتين مرة واحدة، وهي مسؤولة عن تسيير العمل اليومي للهيئة.

وينص القانون على استئناس وزارة الثقافة عند الترخيص للهيئات الثقافية

برأي الحاكم الاداري في المنطقة التي يقع فيها نشاط الهيئة. ولقد دار جدل طويل في الشارع الثقافي حول ضرورة الاستئناس ومدى الزاميته، وحسم في النهاية بأنه اجراء استشاري فقط. وقد بلغ عدد هذه الأندية حسب احصائية بداية عام ١٩٩٣ (٩٦) هيئة، كما يبين الجدول رقم (٥)، وقد تم ترخيص (٥٠) هيئة جديدة خلال الأعوام (٩٠١ - ١٩٩٣) وهو ما يزيد على (٧٠٪) من العدد الإجمالي. ويبدو واضحا أن الانقتاح الديمقراطي الذي شهده الأردن منذ نهاية عام ١٩٨٩ هو الأساس لهذه الزيادة الكمية، وعلى أي حال تحتل عمان ما نسبته (٧٠٪) من الهيئات الأكثر فاعلية ونشاطا، كما يبين جدول رقم (١) ٠

ويبين الجدول رقم (٧) اهتمامات هذه الهيئات. وإذا كانت معظم الهيئات ما قبل عام ١٩٨٩ هي منتديات ثقافية أو فلكلور شعبي، فان سنوات ما بعد عام ١٩٨٩ شهدت أنواعا جديدة من الهيئات على الساحة الثقافية الأردنية، وأبرزها مراكز الدراسات المتخصصة. فاليوم يوجد منتدى الفكر الاشتراكي، ومنتدى المحوار الديمقراطي، ومركز الأردن البعديد للدراسات، ومركز دراسات المرأة. وبالرغم من زيادة عدد الهيئات المهتمة بالدراسة والبحث كهيئات غير حكومية تقدم كل منها دراسة في مجالات تخصصية، الا انها بقيت دون مستوى التأثير المتوقع لها، وبقيت دراساتها نثرية وغير دورية، كما أنها لم تؤسس الى الأن أشكالا ذات تأثير في المجتمع او في داخل دائرة القرار السياسي. كما ظهرت أرباط وهيئات موسيقية وي اربدا، لكن الأكثر بروزا هو الصالات والجاليرات الخاصة التي خلقت على الأقل مع بداياتها نماذج حوارية متطورة بين الثقافة والغن في أجواء مريحة وصغيرة. وظهرت في أعقابها جماعات ثقافية بعضها مهتم بالقصيدة، والآخر بالمسرح ويحمل رؤية نقدية غير موجودة سابقا، تمثلت ويشكل خاص في المسرح السياسي الساخ.

ولقد كانت صالات العرض لأعمال الفن التشكيلي هي الأكثر تطورا. وكان هذا ناتجا طبيعيا لازدهار الحركة الفنية، وبخاصة مع اقامة العديد من الفنانين العراقيين في الأردن وتفاعلهم مع مجمل الحياة الفنية فيه، بل واثراثها واغنائها. وتتباين أهداف هذه الهيشات، فبينما تحمل الفرق الفلكلورية المنتشرة في المحافظات أهدافا مثل نشر التراث الانساني، وتحقيق الوحدة العربية، ودون الخوض بأي هدف خاص بالمجتمع المحلي أو تنميته، فان هناك في المقابل القليل من الهيئات التي حددت أهدافا خاصة ومعقولة.

لقد كانت هناك محاولات بالطبع من القرى السياسية لاستخدام هذه المنتديات والهيئات كمنابر لها، ومن الواضح أن وجود اليسار كان ضعيفا على هذا الصعيد. بينما استطاع التيار الاسلامي أن يؤسس أربع هيئات خاصة بأهدافه، احداها تصل ميزانيتها الى أكثر من (١٥٠) ألف دولار (١٤١). هذا في ظل ما تنص عليه قوانين الهيئات من منع النشاط السياسي فيها، ولعل تجربة رابطة الكتاب الأردنيين، وهي التي كان يسيطر عليها اليسار، مثالا على ذلك، حيث صدر قرار من قبل الحاكم العسكري وبناء على قانون الدفاع بحلها، ومصادرة أموالها ومقتنياتها عام ١٩٨٧ بحجة أنها خاضت في العمل السياسي، وابتعدت عن حقل نشاطها الطبيعي، ثم عادت الى العمل ضمن الانفتاح الديمقراطي عام ١٩٩٠ وهي في تمثيلها – بالاضافة الى اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين – أقرب الى التمثيل المهني لهذه الشرائح.



الفصل السادس الاتدية الشبابية

(7)

لقد بلغ عدد الأندية الشببابية في الأردن، وحسب احصائية نهاية ١٩٩٤، حوالي ٢٧٨ ناديا. وتأخذ هذه الأندية الطابع الرياضي والشقافي والاجتماعي مجتعمة أو أحدهما. والجهة المسؤولة عن ترخيص هذه الأندية وتشكيلها، هي وزارة الشباب، ويشترط – حسب القوانين أن يكون الشباب، ويأد الأعضاء المؤسسين (٢٥) عضوا، وأن لا يكون لنشاطات النوادي أية صبغة عضوا، وأن لا يكون لنشاطات النوادي أية صبغة الأندية، والتزامها بتعليمات النظام الداخلي الذي يحكمها، وكانت تشترط أيضا موافقة الحكام الاداريين على نشاطات هذه النوادي.

ومن الملاحظ في (جدول ۸) أن النصو في عدد الأندية المسجلة في وزارة الشباب كان بسيطا وبطيئا حتى عام ۱۹۸۰ الذي شهد بعدها زيادة كبيرة. فقد تم تسجيل ۱۹ ناديا عام ۱۹۸۱، وهو ما يزيد على ثلث الأندية التي سجلت بالأردن في كل الفترات السابقة. ومن الملاحظ أيضا أن الفترة من عام ۱۹۸۰–۱۹۸۹ قد شهدت زيادة عددية كبيرة بلغت ۱۹۸۱ ناديا، وتعود هذه الزيادة الى صدور تشريع رعاية الشباب عام ۱۹۸۰ وهو التشريع الذي أسهم في زيادة أعداد الأندية، اضافة الى أن عام ۱۹۸۰ شهد تحويل المراكز الاجتماعية في المخيمات من ادارة وكالة الغوث الى أندية شبابية تابعة لوزارة الشباب.

ويظهر الجدول رقم (٩) ترزيع الأندية حسب المحافظات، ونلحظ أن نصيب الأسد من الأندية يلعب لمحافظتي عمان واربد، وبلغ مجموعها ١٩٣ تاديا، أي بنسبة قدرها (١. ٨٥٪) من الاجمالي. ولكن الجدول يشير أيضا الى أن عدد الأندية في المدن على مستوى المملكة قد بلغ (٩٢) ناديا، وهو أقل بكثير من عدد الأندية في المناطق الريفية التي بلغت أيضا (١٧٧) ناديا، وبذلك يبلغ عدد الأندية في المدن تصف عدد الأندية في الريف تقريبا. وتجدر الاشارة الى أن أغلب أندية المدن تتركز في عمان ، وقد يكون ذلك عائدا الى أن عمان هي أكبر مدينة في الأردن، وانها أكثر تتوعا من حيث السكان والنشاطات، مما يؤدي الى ظهور أندية متخصصة في نشاط رياضي واحد.

ومن الملفت للنظر تنوع الأندية، فبعد أن كانت الأكثرية للأندية الرياضية، نلمس أن ما نسبته (١, ٣٪) من الأندية اصبح متخصصا في رياضة مثل الخيول والسيارات، وتجدر الاشارة الى أن تركز هذه الأندية كان في مدينة عمان ذات الكثافة السكانية الأعلى في المملكة، وذات المحتوى الاجتماعي المتنوع، وفي العقبة الميناء الوحيد في الأردن كنادي اليخوت الملكى.

وبعينا عن الجمعيات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية، تأسست أندية للمعاقين من خلال توجه عام لادماج المعرقين في الحياة الاجتماعية مع فهم خصوصياتهم، وكانت تبشل ما نسبته (٨, ٢٪)، ومعظمها أندية الصم والبكم التي تدرس لغة الاشارة. وتسمم معظم الأندية الشبابية بضعف الموارد المالية، وعدم فاعليتها بسبب شع الموارد أو عدم توافر البنية التحتيه، ويستثنى من هذه الأثدية:

١- أندية نشأت تاريخيا كأندية أقليات قومية (شركس، وشيشان) أو طائفية
 (كاثوليك، وأرثوذوكس) وما زالت تتلقى دعما من هذه الأقليات.

٢- أندية متخصصة في رياضة واحدة (الخيول الملكي، والسيارات الملكية...الغ) وتحظى بدعم العائلة المالكة أو مجموعة من الشخصيات.

أما وزارة الشباب فقد اشترطت دعمها المالي بناء على مجموعة من المقاييس كحصول ناد على بطولة ما ، ووجود مكتبة، ومبنى خاص، وتجهيزات تحتية لرياضة ما، وكل من هذه الأسس كان يعتمد لاعطاء النادي عندا من النقاط التي يتم على أساسها تقديم الدعم المالي له. ولكن نتيجة لظروف معظم الأندية، فانها لا تستطيع أن تحصل على مجموع نقاط يساعدها على الحصول على دعم من الرزارة (١٤٣٣).

ان تأثير الأندية الريفية في أماكن وجودها في معظم الحالات، يكاد لا يذكر، وأن معظم هذه الاندية دخل دائرة الصراع العشائري في العضوية وفي توزيع الهيئة الادارية. وقد ظهرت حالات كثيرة في الريف لم تستطع الأندية بأطرها وأماكن وجودها من الخروج من دائرة الصراعبات العشائرية المحلية التي تظهر في كل دورة انتخابية لقيادة الأندية، بل ان بعض الأندية تعطلت نشاطاتها بسبب ذلك، وأصبح بامكان المؤسسة الارثية احتواء النادي وجعله أداة لتحقيق مصالحها، بذلا من أن يكون النادي مستقلا، ويمارس دوره بفعالية.

وتختلف الصورة قليلا بالنسبة لأندية المخيمات التي كانت مكانا لصراع سياسي بين التيارات السياسية المختلفة وبالذات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وكان بعضها يشهد ايضا حضورا للشيوعيين، فكانت فترة انتخاباتها فترة تصفية الحسابات السياسية أو بناء تكتلات خاصة، واستبعاد طرف سياسي دون الآخر. وكان مجمل التأثيرات التي تطرأ على القضية الفلسطينية او العلاقة الأردنية الفلسطينية تتكرس في نشاطات هذه الأثدية ويشكل خاص في الانتخابات. ولكن لم تشكل أية جماعة سياسية أي ناد خاص بها، باستثناء سيطرة التيار الاسلامي على نادي اليرموك في عمان، الملحق في أحد المساجد، سيطرة العام بحيث أصبع امتذادا لها.

وبالاضافة الى الأندية فهناك مراكز الشباب والشابات التابعة لوزارة الشباب التي تضم في عضويتها الفئة العمرية ما بين ١٩-١٨ سنة بالنسبة للشباب وتمتد الى ٢٤ بالنسبة للشابات. وتعمل هذه المراكز في موازنتها ونشاطاتها تحت اشراف مباشر من وزارة الشباب عبر تعيين مشرف خاص بالمركز. وبالرغم من أنه يتم انتخاب مجلس اداري للمركز الا أن عمله يكاد يكرن مقتصرا على تخطيط النشاطات المقررة وتنفيذها من قبل المشرف أو من قبل الوزارة نفسها.

وفي النهاية فان النوادي والمراكز الشبابية في المملكة ما زالت تعاني من الصعوبات المالية، وتدخل الدولة (بشكل غير أساسي على الأغلب) التي ما زالت تعيق عملية تطوير الأندية والمراكز الثقافية بشكل عام.

وعلى الصعيد الشبابي، وباستثناء الأندية الشبابية، والمراكز الشبابية، لم ترجد في البلاد أية اتحادات شبابية، بينما اجتهلت الأحزاب السياسية في فترة ما قبل عام ١٩٨٩ في تكوين أطر تنظيمية صديقة، تستطيع أن تؤطر فيها الشباب بعيدا عن تنظيمهم مباشرة داخل الأحزاب. وكانت أولى المحادلات هي الاتفاق الجبهوي بين منظمة الجبهة اللايمقراطية في الأردن "مجد" والحزب الشيوعي الأردني لانشاء اتحاد الشباب الديمقراطية الأردني كاطار شبابي صديق للعزبين (١٤٤٠)، ويهدف الى تأطير وتنظيم الشباب، والى مجموعة من الأهداف الوطنية والسياسية المنسجمة مع الأهداف السياسية للحزبين. ويالرغم من انفراط الاتفاق الجبهوي بين الحزبين فقد بقي اتحاد الشباب قائما كاطار صديق للشيوعيين يعملون من خلاله.

وأسست مجد رابطة الشباب الديمقراطي الأردني كاطار شبابي وطلابي صديق لها. فيما قامت منظمة الجبهة الشعبية في الأردن عام ١٩٨٧ بتأسيس رابطة الشبيبة الديمقراطية في الأردن كاطار صديق لها. وكانت هذه المنظمات الشبابية تعاني من اللاشرعية ويحاكم الأفراد المنتسبون لها، اضافة الى أنها أدوات في يد قيادات الأحزاب، فالخطوط الفاصلة بينها وبين الأحزاب في الأغلب واهية وغير موجودة. ويتسلم الأعضاء الحزبيون الذين ينخرطون بها مواقع قيادية ومفصلية في هيكلها التنظيمي.

في الوقت نفسه قامت العكومة الأردنية بمجموعة من النشاطات التي تهدف الى تأطير بعض فشات الشباب، فعملت على اقامة "معسكرات الحسين للشباب" التي تهدف الى تنمية الروح التطوعية للشباب، والاعتماد على الذات، ثم أقامت معسكرات الشباب الدارسين في الخارج خلال الاجازات الصيفية، وبخاصة ان اتحادات وروابط الأحزاب كانت ذات نشاطية عالية في خارج الأردن، وبالذات في الدول الاشتراكية.

الا أن محاولة التأطير والتأثير في الوسط الشبابي من قبل الدولة، ومن قبل الأحزاب بقيت هامشية الى حد بعيد. ومع الانفراج السياسي منذ عام ١٩٩٠ اتجهت الأحزاب الى تشكيل اتحادات شبابية، تستطيع من خلالها ممارسة اتجهت الأحزاب الى تشكيل اتحادات شبابية، تستطيع من خلالها ممارسة نشاطها العلني بين الشباب. وبالفعل فقد قررت أحزاب الرحدة الشعبية، والشعب الديمقراطي، وبعض الأحزاب الصغيرة، والشخصيات السياسية من عقد مؤتمر منصور سيف الدين مراد، عضو مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣). منصور سيف الدين مراد، عضو مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩ - ١٩٩٣). صيفة العلنية. بينما قام الشيوعيون وبعض الفصائل القلسطينية مثل "فتح صيفة العلنية. ينما قام الشيوعيون وبعض الغصائل القلسطينية مثل "فتح الانتفاضة" و "القيادة العامة" وأحزاب صغيرة أخرى، وشخصيات سياسية بتشكيل اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني، ولم يكن هذا الاتحاد بأحسن حال على صعيد الشرعية، بينما شهدت الفترة من عام ١٩٩٧ - ١٩٩٤ اضمحلالا لنشاط هذين الاتحادين وانفراط عقديهما.

وفي المقابل فقد نشط خلال سنوات الانفتاح السياسي "منتدى الشباب؛ العربي" الذي يعود تأسيسه الى النصف الثاني من عام ١٩٨٨ كتجمع للشباب العربي، وتأسس بناء على أهداف الثورة العربية الكبرى، وقد رأسه ولي العهد الأمير حسن، وما زال يدعمه. ويمثل منتدى الشباب العربي الهيئة الشبابية الوحيدة في الأردن التي تعمل بشكل شرعي على تأطير الشباب الأردني مع أن شروط العضوية تتبح لأي من الشباب العربي الانتساب له وهذا ما جرى فعليا ١٩٥٥.

وعلى صعيد آخر نشط طلبة الجامعات الأردنية لتأسيس تمثيل نقابي لهم بعد عام ١٩٩٠. ففي حين كانت الجامعات تتيح للطلبة تشكيل جمعيات علمية طلابية لكل قسم من أقسام الجامعات ولكل كلية، كان المطلب الطلابي هو تشكيل اتحاد عام لطلبة الأردن. وما لبث الطلاب أن قاموا بتشكيل اتحادات طلابية موقعية لكل جامعة، غير انهم لم يحققوا ما كانوا يصبون اليه من تأسيس اتحاد عام لجميع الطلبة.



الفصل السابع الجمعيات الا"هلية



وهي الجمعيات التطوعية التي تأسست بشكل مستقل عن الحكومة، وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وتقديم خدمات للفثات الاجتماعية المختلفة، كما قررتها أنظمتها الداخلية ونشاطاتها.

وتعود النشأة التاريخية لهذه الجمعيات وبشكل محدود الى ما قبل عهد الامارة، أذ تشير المعلومات الى تشكيل جمعية دور الاحسان في مادبا عام ١٩١٢ كجمعية لخدمة الطائفة الأرثوذكسية ١٩١٦. ومن الواضح أن بدايات تشكل الجمعيات التطوعية الأهلية في الأردن كان مرتبطا بظرون نشأة المجتمع الأردني وتركيبته الاجتماعية، ونتيجة لذلك فاننا نجد - في البداية - أنه تم انشاء هذه الجمعيات من قبل فئات دينية، أو اثنية، أو فئات لخدمة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بعد عامى ١٩٤٨ و١٩٧٧.

ونظرا لأن المجتمع الأردني يضم العديد من الطوائف المسيحية، فقد ساعد ذلك في تأسيس العديد من الجمعيات، كما لوحظ في دور الاحسان، وجمعية النهضة الأرثوذكسية التي تأسست عام ١٩٢٥، وأدت الارساليات التبشرية دورا مهما في تأسيس المستشفيات، وتقديم الخدامات التطوعية، مما ساهم في تشجيع العمل التطوعي وزيادته. وجاحت بعض الجمعيات تعبيرا عن بعض الغنات الأثنية أو لاجتماعية في العشرينات كجمعية المقاصد الحجازية، وجعيات خدمة المجتمع الشركسي (١٩٤٧).

ومما لا شك فيه أن موقع الأردن الجغرافي، ووضعه السياسي المريح بالنسبة لدول الجوار، مثل سوريا التي كانت تعاني من الاحتلال الفرنسي، وفلسطين التي كانت تعاني أيضا من الانتداب البريطاني ونشاط الحركة الصهيونية، كل ذلك جعل من الأردن موثلا للأشخاص المناهضين للفرنسيين والبريطانيين، وأدى أيضا الى تأسيس جمعيات خيرية وتطوعيية من أجل تقديم العون لهؤلاء الأشخاص. كما أن حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧، والهجرات القسرية التي تبعتهما، قد أديا دورا كبيرا في ازدهار النشاط التطوعي المتمثل في تقديم خدمات لضعايا الحرب(١٤٨٨).

ونشط العمل التطوعي في الأردن بضفتيه الشرقية والغربية في فترة الانفتاح السياسي الذي شهده منذ أوائل الخمسينات وحتى عام ١٩٥٧، وكانت الأعمال التطوعية مدخلا أساسيا للعمل السياسي، وعلى سبيل المثال، فإن العيادات الشعبية ومدارس محو الأمية التي اقامتها حركة القوميين العرب، والجبهة الوطنية، وحزب البعث (١٩٤١، كانت ذات أهمية كبرى في التأطير الحزبي. وبالرغم من أن النشاط الاهم للجمعيات التطوعية في الخمسينات كانت مركزة على ازالة آثار الحرب، كالاهتمام بذي الاعاقات، وعائلات الشهداء والايتام، فإن هذه الجمعيات اخلت على عاتقها ادوارا سياسية، وبخاصة أن معظم قياديبها هم اما من قادة العمل السياسي في الاردن او من زوجاتهم واقاربهم أذا ما كانت هذه الجمعيات نسوية.

لقد طرأت تغييرات كثيرة على القوانين والأطر التشريعية التي كانت تنظم عمل الجمعيات الخيرية، حيث يعود تاريخ أول قانون لتنظيم هذه الجمعيات الى عام ١٩٣٩. نظم هذا القانون جميع أعمال الجمعيات الخيرية والسياسية، وأصبحت هذه الجمعيات في عام ١٩٤٩ تابعة لادارة الشؤون الاجتماعية في وزارة الصحة، ويقيت هي الجهة المشرفة على عمل الحركة التطوعية حتى عام ١٩٥١ الذي شهد انشاء وزارة الشؤون الاجتماعية (١٥٠١)، التي أصبحت هي المرجعية في السلطة التنفيذية للاشراف على الجمعيات. وبالرغم من صدور قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦، الذي نظم تأسيس الجمعيات الخيرية، الا انه بقي هناك بعض الجمعيات الخيرية، الا انه بقي جديد يحمل رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ لتنظيم عمل الجمعيات. وما زالت الجمعيات جديد يحمل رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ لتنظيم عمل الجمعيات. وما زالت الجمعيات

محكومة الى الآن بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ الذي ينظم عسل الجمعيات الخيرية، والأندية الشبابية، والهيئات الثقافية. ورغم أن هذا القانون يشمل هذه المؤسسات، الا أن المرجعية المنفذة لهذه القوانين مختلفة، فوزارة الشباب الآن هي الجهة المشرفة على الأندية، ووزارة الثقافة هي مرجعية الهيئات الثقافية، بينما أصبحت وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن الجمعيات الخيرية.

لقد حدد قانون ١٩٩٦ في تعريفه تصنيفين للجمعيات، ففي حين صنف الهيئات الاجتماعية بأنها تلك الهيئات المكونة من سبعة أشخاص أو اكثر التي تقدم خدماتها الاجتماعية، سواء كانت تلك الخدمات علمية أو تدريبية أو غيرية (١٥٠١)، فانه قدم تعريفا للجمعية بأنها "أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر، غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق أية منافع شخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية" (١٥٠١). وبين القانون بأنه غير مسؤول عن الجمعيات السياسية ولا تنطبق أحكامه عليها أو على الجمعيات التي تصدر بموجب قوانين خاصة.

ويتبين - في ضوء ما تقدم - أن مرجعية تسجيل الجمعيات الخبرية تعود الى وزارة التنمية الاجتماعية، كما نص عليه القانون، وتشترط الوزارة عند الترخيص أن تقدم كل جمعية نظاما أساسيا يتعرض الى أهداف الجمعية والخدمات التي تقدمها، وشروط العضوية فيها أو الانسحاب منها، وكذلك سجل الأعضاء، وتنظيم الأمور المالية، حيث ان أموال الجمعيات تعامل معاملة الأموال العامة، ويجب أن تمرر على مدققي الحسابات، وعلى النظام أن يحدد كيفية التصوف بالأموال عند حل الجمعية والى من تؤول (١٩٣٣).

ويشترط أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين سبعة أعضاء، وأن لا تقل أعمارهم عن (٢١) عاما. ويتم البت في طلب التأسيس من الوزير نفسه، خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب، وله الحق في الاستثناس برأي الحاكم الاداري في هذا الخصوص (106).

كما حدد القانون الدور الاشرافي والرقابي للوزارة، فيحق لموظفي الوزارة

زيارة مقار الجمعيات والاطلاع على سجلاتها، والتثبت من سلامة وضعها المالي والاداري، ويحضر مندوبو الوزارة، كمشرفين على انتخابات هيئات الجمعيات، ويجوز للوزير أيضا أن يحل الجمعية بعد الاستئناس برأي الاتحاد المختص. ومن بين النقاط التي أوضحها القانون لحل الجمعية هي:

قيام الجمعية بمخالفة أهدافها أو أغراضها التي أنشئت من أجلها، أو التصرف بأموالها في وجوه ليست مقرة في نظامها اللاخلي، أو اذا ما توقفت أعمالها تماما لمدة لا تقل عن ستة أشهر. وأعطى القانون الحق للوزير بحل الجمعية اذا ما منعت موظفي الوزارة من الاطلاع على سجلاتها أو زيارة مقارها، أو اذا ما قررت هي بأغلبية الثلثين من أعضاء الهيئة العامة حل نفسها.

هيكل الجمعية: تتكون جميع الجمعيات - باستثناء الاتحادات على مستوى المحافظات - من هيكل بسيط من خلال مستويين هما:

الأول: الهيئة العمومية

وهي مجموع الأعضاء العاملين في الجمعية المسددين لالتزاماتهم المالية السنوية، وهي السلطة العليا، وتجتمع مرة واحدة في السنة، وتناقش التقارير المالية والادارية وتصادق عليها، وتضع الخطط العامة للجمعية، كما تقوم بانتخاب الهيئة الادارية.

الثاني: الهيئة الادارية

وهي التي تنظم أعمال الجمعية وتقودها يوميا، وتقوم بتنفيذ الخطط الموكولة اليها، وتقدم التقرير المالي والاداري للهيئة العامة، وتنتخب مرة واحدة كل سنتين، ولم يشترط القانون تحديد سقف زمني أعلى لبقاء الهيئة الادارية نفسها في مواقعها.

وتختلف الجمعيات في عدد اعضاء الهيئة الادارية كما ينص النظام الداخلي. ويمكن للهيئات الادارية تشكيل لجان متخصصة من الهيئة العامة للمساعدة في التجهيز وتنفيذ النشاطات المرسومة لها. وهذه اللجان ليست لها أية صفة قانونية.

ومنع القانون وجود أكثر من اتحاد للجمعيات في أي من المحافظات، ويوجد الآن اتحاد الجمعيات الخيرية على صعيد المملكة ويعود تأسيسه الي عام ١٩٥٨، كما يوجد في كل محافظة اتحاد للجمعيات في المحافظة. ولذا فان اتحاد الجمعيات الغيرية على مستوى المملكة هو جمعية لمجموع الاتحادات على مستوى المحافظات، ويكون تمثيل كل اتحاد لمحافظة بمقدار ما يضم هذا الاتحاد من جمعيات. ويشكل مندوبو الجمعيات الخيرية في المحافظات المجلس المركزي لاتحاد الجمعيات الخيرية الذي يعمل على أنتخاب لجنة تنفيذية للاتحاد. واتحاد الجمعيات يتمتع بسلطات كبيرة على الجمعيات، فاضافة الى ما نص عليه قانون الجمعيات من الاستئناس برأى وزير التنمية الاجتماعية عند حل جمعية (١٥٥١)، ونتيجة لصدور نظام اليانصيب الخيري لسنة ١٩٧٣، والذي بموجبه جعل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الجهة الوحيدة المخولة باصدار اليانصيب الخيري والافادة من ترويجه وبيعه وجني أرباحه، أصبح من مهمات الاتحاد دعم الجمعيات الخيرية ماليا (١٥٩١). كما يقوم الاتحاد بتصنيف الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات على المواطنين الى فثات تقويمية تأخذ بشكل مراتبي خمس فثات من أ الى هن ويقدم الدعم المالي على حسب موقع هذه الجمعية من الفتات المصنفة، فتختص الفئات الأولى بدعم مالى أكبر من غيرها. وبالاضافة الى معايير التقويم المختصة بنشاطات الجمعيات ومقدار انفاقها، تعطى أفضلية للجمعيات التي تمتلك مشروعات انتاجية (١٩٧). وبالرغم من ان القانون اعطى امكانية تشكيل اتحادات نوعية لمجموعة من الجمعيات التي تختص بمجال عمل موحد، فانه الى الان لم تجراقامة مثل هذه الاتحادات النوعية. وعند دراسة الجمعيات وتوزيعها الجغرافي نجد أن محافظة عمان هي التي تسيطر على نصيب الأسد من الجمعيات، ويقدّر عددها ب (٢٣٤) جمعيةً محلِّية وأجنبية، واتحادات، وأندية نسوية. ويبين الجدول رقم (١٠) أن أعداد الجمعيات في كل محافظة لا يتجاوز الـ (٥٠) جمعية. ولا شك في أن الزيادة الكبيرة لأعداد هذه الجمعيات في عمان تعود الى الكثافة السكانية والتخصصية في عمل الجمعيات، بينما تبقى أعداد الجمعيات في اربد من أكبر الأعداد، اذ بلغت (٤٩) جمعية، فضلا عن الاتحاد، ويعود هذا ألى المساحة الكبيرة التي تقع ضمنها محافظة اربد، مع تعدد المراكز ذات الكثافة السكانية. وبلغ عدد الجمعيات عام ١٩٩٣ في محافظة اربد (١٢٥) جمعية، وقد انخفض عدد هذه الجمعيات مع تقسيم محافظة اربد الى ثلاث محافظات.

وعند تناول التقسيم للجمعيات بين حضر، وريف، وبادية، يلاحظ أن الحضر يحتل أكبر نسبة، ويتلوه الريف ثم البدو. ومما لا شك فيه أن هذا التقسيم غير دقيق، وكان نتيجة لمعايير ذاتية في وزارة التنمية الاجتماعية (جدول رقم ١٣). واتخلت الجمعيات في الأردن العديد من الأهداف التي تخلمها مثل رعاية القرد في مختلف مراحل حياته، ويعتبر موضوع رعاية الطلبة من الأهداف الأساسية لهذه الجمعيات، سواء أكانت هذه الرعاية على مستوى المدارس الأساسية أم على صعيد تقديم قروض للطلبة لمتابعة تعليمهم بعد انهاء دراستهم الثانوية.

ومن بين أهداف هذه الجمعيات أيضا رعاية المرأة، وبخاصة جمعيات ربات البيوت والأندية النسوية والاتحاد النسائي.

وتأخذ رعاية الأطفال حيزا كبيرا من اهتمام هذه الجمعيات، ونعتقد أنه جاء نتيجة الأهداف موضوعية تتمثل في أهمية تأمين رعاية للأطفال في ظل زيادة أعداد النساء اللاتي يذهبن الى العمل.

وعند النظر الى جدول رقم (١٢) نلاحظ سيطرة تقديم الخدمات المامة كأهداف للجمعيات، ونلمس بالذات أن أغلبها يقدم مساعدات عينية ونقدية، وهذا ينسجم مع فكر العمل التطوعي في مجتمع كالمجتمع الأردني دافعه الأساسي التكافل الاجتماعي. وتمثل الرعاية الاجتماعية والصحية المرتبة الثانية من أنواع الرعاية التي تقدمها الجمعيات، وتكون عبر تخصيص أيام طبية مجانية أو التنسيق مع أطباء.

وتوضع البيانات في الجنول (10) عدد المؤسسات والمراكز التي تقدم خدمات عن الجمعيات، وسيطرة أعمال كالتريكو، والنسيج، والتجميل، والتنسيق، وهي أعمال لا تحتاج لانجازها فترات زمنية طويلة، بينما هناك اعمال أخرى تحتاج الى فترات أطول كالموسيقى، والنجارة، والألمئيوم. وتبين الجداول ارقام (١٩ - ١٩) أعداد رياض الأطفال ومراكز التغذية والحضانات والعيادات الطبية، ومقدار الدعم المالي الذي تحصل عليه الجمعيات من وزارة التنمية الاجتماعية ومن خلال الجمعيات الاجنبية.

ولكن مع ذلك تبقى الجمعيات الأهلية محط تساؤل فهي تصل - كما يبين الجدول رقم (١٠) - الى ٦٣٢ جمعية محلية، وأجنبية، وأندية نسائية واتحادات. وهذا العدد من الجمعيات هو من الاعداد القياسية بالنسبة لمجتمع كالمجتمع الأردني، اذا اخذنا في الاعتبار عدد سكانه وبناه الاجتماعية. وبحسبة بسيطة يتبين أن عدد أعضاء الهيئات الادارية للجمعيات في الأردن في حده الأدنى يصل الى حوالي سبعة الاف شخص. وبالطبع فان عدد أعضاء الهيئات العامة يصل الى ما يقارب الخمسين الف شخص في نهاية عام ١٩٩٣، فيما وصل عدد المستفيدين من الجمعيات عام ١٩٩١ الى ٣٠٠ الف شخص (١٥٨)، وهي نسبة عالية بمقاييس ما تحققه الجمعيات غير الحكومية في العالم بل ويصل الى المراتب الاولى. الا أن عمل الجمعيات الاهلية بحاجة إلى تدقيق، فبينما هنالك العديد من العناصر التي تدفع المواطنين الى الانخراط في العمل التطوعي الخيري، منها القيم الاجتماعية المتوارثة في المجتمعات البدوية والفلاحية مثل الفزعة، والعونة، والنخوة، والاطار الديني الدافع لترسيخ هذه القيم الذي يدعو دائما الى التكافل، فإن الجمعيات الخيرية كانت تقدم خدماتها ضمن هذا الاطار. وعند العودة الى دراسة نشاطات هذه الجمعيات بشكل تفصيلي لكل جمعية يتبين سبطرة محاضرات الترعية العامة، والترعية الصحية، وبالذات للنساء، في المجتمعات الريفية على غيرها من النشاطات. بينما اتجهت العديد من الجمعيات لانشاء دور حضانة ورياض أطفال. ولعل تعقيد العلاقات الاقتصادية، وتزايد خروج المرأة الى العمل قد جعل من الضرورة انشاء دور للحضانة ورياض الأطفال. كما أن اقامة أيام علاج مجانى، واستقدام الاطباء للقيام بكشوف دورية على المواطنين في مناطق اجتماعية دات حظ محدود من الخدمات الصحية كان وراء تطوير دور هذه الجمعيات.

ومع كل ذلك فقد بقيت الجمعيات الأهلية في الغالب "منظمات غير حكومية" "NGOs". فهي لم تصل في مستوى أدائها او تعقيدها الى هذا المستوى، ويقي المعظم منها دون عاملين متفرغين لها، بل ان بعضها ما زال دون مقرات وبرامع عمل واضحة او خطط، وما زال بعضها يعتمد الأسلوب غير المنظم في العمل، بل يعتمد اسس "الهبة" و"الفزعة" او أساليب تقليدية غير منظمة وغير قائمة على أسس واضحة رعلمية في سياسات العمل التطوعي الذى يهدن الى التنمية الاجتماعية، وإنها استمرت القيم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الموروثة تقع تحت طائلة مساعدة المحتاجين والعمل الخير. وبالطبع فالأهمية هنا ليس بمقدار حسن هذا "المفهوم الاجتماعي" ولكن بعدم العمل على تحديثه وتطويره ليكون مواكبا للتغيرات الاجتماعية وليؤدي دورا مؤثرا ومستمرا في سياق التنمية الاجتماعية.

وهنا تبرز بعض التجارب المميزة لعدد من المنظمات التي يمكن اطلاق تسمية منظمات غير حكومية عليها مثل "صندوق الملكة علياء" الذي يهدف ضمن استراتيجية عمله ليس مساعدة المحتاجين فقط، وانما تحويل هذه الفغات المحتاجة الى فئات منتجة، من خلال تقديم قروض ميسرة أو منع من أجل انجاز مشروع انتاجي يتمثل أحيانا بتزويد الأسرة ببعض رؤوس الأغنام أو الماعز، وتقديم آلة صنع تريكو للسيدات القادرات على تصنيع التريكو أو فتح بقالة. وتبقى هذه المشروعات تحت رقابة الصندوق الذي فرغ كادرا متكاملا للبحث الاجتماعي، وبالطبع فان دراسة هذه المشروعات من حيث جدواها في التنمية الاجتماعية بالبلاد بحاجة الى بحث متكامل (١٩٩١).

وهنالك العديد من الجمعيات التي تمتلك مقدرات مادية تستطيع من خلالها تفريغ كادر ووضع وتنفيذ برامج تنموية في بيئتها المحلية، مثل جمعية الفيحاء الخيرية، وجمعية المركز الاسلامي التي قامت بتأسيسها مجموعة من عناصر التيار الاسلامي في ١٩٩٦، واعتملت علي أساليب شتى لجمع التبرعات من التجار بالذات، وأصبح لهذه الجمعية، ذات الصبخة الاسلامية، مشفيان اسلاميان، وكلية مجتمع اسلامي، والعديد من المدارس الاسلامية (١٩٦٠).

ويتبين من خلال الدراسات التي أجريت على عينة تمثل ١٩٦ جمعية أن هنالك تكرارا كبيرا في الأشخاص الذين تسلموا مواقع في الهيئات الادارية. ورغم أن هذه تعطي دلائل على احتكار بعض العناصر للجمعيات، فانها تبرز أن هذه الجمعيات - التي تقوم كل عامين بانتخابات لهيشاتها الادارية - بحاجة لاولئك العناصر الذين يسيرون دفة أعمالها، سواء أكان هذه نتيجة البيئة المحلية التي تنشط بينها تلك الجمعيات أم كان لدور هؤلاء الأشخاص في تحقيق دعم لهذه الجمعيات.

ولا نستطيع أن نؤكد فيما اذا كانت الجمعيات الخيرية تؤدي دورا في رفيد النخبة بالأردن، هذا مع أن ما يزيد على المئة من الشخصيات العامة في الأردن هم أعضاء هيئات ادارية في الجمعيات الخيرية. وتجدر الاشارة الى أن بعض مؤسسي جمعية المركز الاسلامي في عام ١٩٦٦ يشكلون مجموعة من نواب الحركة الاسلامية في مجلس النواب الحالي. ولقد كان للأدوار التي بقومون بها في لجان جمع الزكاة والتبرعات للفقراء الأثر الواضح في تعريف مجتمعاتهم المحلية بهم.



الفصل الثامن الانتخابات النيابية في مرحلة الانفراج السياسي ١٩٨٩ -١٩٩٣

جرت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩، وكانت البلاد تعيش أزمة مزدوجة سياسية واقتصادية خانقة. وشهدت هذه الفترة نشاطا ملحوظا للأحزاب السياسية، وترشح للانتخابات أشخاص كانوا قد خرجوا من السجون على أثر الاعتقالات التي جرت بعد أحداث نيسان (ابريل) عام ١٩٨٩، وكانت الشعارات في معظمها معارضة للحكومة، وفي كثير من الأحيان معارضة للحكومة، وفي كثير من الأحيان معارضة للحكو.



ونظرا لارتفاع حدة التوتر في الشارع الأردني، فقد عطل الحكم الفقرة المتعلقة من قانون يمنع ترشيح من حوكموا "بالجرائم السياسية" مما كان له الأثر في اضفاء الشرعية على الانتخابات، وتخفيف حدة التوتر بعد ظهور نتائجها. وقد اقترع ما مجموعه (٣٩٨. ٥٥٥) من أصل ٢٠٠٠، ٥٠٠، ٨ مؤهلين للاقتراع. فازت الحركة الاسلامية ب (٢٧) مقعدا من أصل ثمانين، واستطاعت أن تحمل معها مجموعة أخرى من النواب من ذوي التوجه الاسلامي، واستطاع الأفراد ذوو التوجهات اليسارية والقرمية الوصول للبرلمان، ولو بنسبة ضئيلة تراوحت بين (١٠-١٥) مقعدا.

نسبة المشاركة في انتخابات عامي ١٩٨٩-١٩٩٣

المؤهلون
المسجلون
الحاصلون علي .
البطاقة الانتخابية
المقترعون

أما انتخابات عام ١٩٩٣ فقد جرت في أجواء مختلفة، وتحت ظروف محلية، والميمية، وعالمية لم تكن موجودة عام ١٩٨٩، فبداية، جاحت هذه الانتخابات بعد حرب الخليج التي لعبت دورا كبيرا في تعميق شرعية الحكم، وأرست الأرضية لاعادة تقييم الحكم في الأردن. فموقف الحكم في الاصرار على الحل العربي، وشجب التدخل الأجنبي، ورفضه ارسال قوات أردنية لمحارية العراق، كاله أكبر الأثر في خلق علاقة جديدة بين الحكم والتنظيمات الجماهيرية بأشكالها كافة، وازالة مسببات حتمية الصدام بين الحكم والتنظيمات البعماهيرية بأشكالها دوريا في الماضي، اضافة الى أن مرض الملك الحسين الذي جاء بعد موقفه من حرب الخليج والتعاطف الجماهيري معه الذي عبر عنه باستقباله الحاشد باشتراك معظم القرى السياسية في البلاد، كل هذا عمق من شرعية حكم الملك حسين، معظم المحكم في موقع سياسي وأخلاقي، جعل من المستحيل امكانية تنظيم الجماهير ضد نظام الحكم في هذه الفترة التاريخية، وكان هذا أحد العوامل المهمة التي ضد نظم الحكم في هذه الفترة التاريخية، وكان هذا أحد العوامل المهمة التي أطحان انتخابات عام ١٩٩٩، ولكن المحكومة الأردنية، وبرغبة من الملك، أقدمت على تغيير قانون الانتخاب، بعد

ان حل مجلس النواب، وأجرت الانتخابات بتانون مؤقت، فأصبح المواطن يصوت لمجموعة لمرشح واحد في دائرته الانتخابية بعد ان كان باستطاعته ان يصوت لمجموعة مرشحين، مما أثر، ويشكل ملحوظ، على نتائج الانتخابات، ليس فقط على امكانية حصول جبهة العمل الاسلامي على مقاعد تساري التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٨٩ بل وعلي ضع حد (باستثناء دائرتين هما عمان الثانية والزرقاء) لامكانية حمل جبهة العمل الاسلامي لاسلاميين مستقلين. وفي الوقت نفسه أعاق تغيير القانون من حركة الأحزاب السياسية الأخرى، ونظرا للطبيعة العسائرية للمجتمع الأردني، فقد ساعد القانون في ارتداد الناس في الدوائر المختلفة إلى العائلة والعشيرة والجماعة.

أما العامل الثالث، فهو بدء العملية السلمية في المنطقة، وما تمغض عنها من تغير واضح تمثل في الموقف من الفلسطينيين في الأردن، على أثر توقيع اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي وانعكاساته على مستقبل الفلسطينيين في الأردن. وظهرت اصوات تدعو الى تأجيل الانتخابات الى حين تطبيق اعلان المبادىء، واجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يتحدد بالضبط موقع وولاء الفلسطينيين، وبعد حوار علني في الصحف، قرر الملك اجراء الانتخابات في موعدها.

ولعل أهم ما يميز الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ هو عدم الوضوح خلال الفترة السابقة للترشيح الرسمي. فلقد دار جدل واسع حول ما أذا كانت ستتم الانتخابات حسب القانون القديم أم سيتم استبداله يقانون "صوت واحد لكل ناخب" وهذا ما جرى فعليا ضمن قانون مؤقت للانتخابات. ثم أثارت العملية السلمية المخاوف من تأجيل الانتخابات، وأصبح الاعتقاد الراسخ خلال النصف الثاني من شهر أيلول ١٩٩٣، أن الانتخابات مؤجلة لا محالة حتى صدر تصريح مقتضب لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٨ يشير فيه الى أن الانتخابات ستجري في موعدها المحدد (١٩٦١).

وكل هذا أدى في البداية الى عدم الوضوح لدى المرشحين، بل وضعهم في وضع ضبابي، كما أن قانون "صوت واحد للناخب" الذي لا يسمع للناخب بالتصويت الأكثر من مرشح خلاقا لقانون انتخابات عام ١٩٨٩ الذي كان يسمح بالتصويت الأكثر من مرشح حسب العدد المحدد في القانون، اضافة الى الابقاء على تقسيم الدوائر كما هي (على سبيل المثال يتنافس عن الدائرة الأولى في عمان ٣ مرشحين، ويحق للناخب اعطاء صوت واحد فقط)، كل ذلك لعب دورا في عنون بعض المرشحين المفترضين عن ترشيخ انفسهم. وقد لوحظ هذا خاصة في المناطق ذات الوزن المشائري، حيث عزف بعض المرشحين الذين لا تمتلك عشائرهم وزنا عدديا ذا اهمية في مناطقهم الانتخابية. وفي المقابل، فقد لعب القانون دورا كبيرا في تعاظم دور العشيرة، فاصبحت مفردات "اجماع العشيرة" هي المفردات السائدة مع اقتراب موعد الحملة الانتخابية. ولكن يجب التنبيه هنا الي ان تغير القانون ثم يكن العامل الوحيد الذي ادى الي تعاظم دور العشيرة، لأن سياق "التحديث" وظهور الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية الأرقى لم يأت بديلا عن العلاقات الارثية ويحل مكانها، بل انتظم في كثير من الأحيان أفراد مرتبطن بصلة الدم في تنظيمات معينة. بمعنى آخر أن تغير القانون، وفي ظل طروف عدم تطور المؤسسات الوسطية، سهل عملية الارتداد نحو العشيرة، وقد لعبت الروابط الارثية دورا كبيرا أيضا في انتخابات عام ١٩٨٩.

ولكن وعلى الرغم من الارتداد نحو العشيرة، الا أن الزعامات العشائرية التقليدية والجديدة الصاعدة لم تستطع حسم مسألة الترشيع بالاستناد الى مواقعها التقليدية أو بالحوار، ففي كثير من الأحيان، وبغرض تحقيق "الإجماع العشائري" على مرشح، دخل الاقتراع والانتخابات الى العشيرة كآلية للخروج بالاجماع المنشود. واختلفت صيغة الاقتراع والانتخابات من منطقة الى أخرى، فعلى سبيل المثال أجرت بعض العشائر في بعض مناطق الشمال انتخابات أولية (للرجاك فقط)، ودفع المرشحون رسم اشتراك، وتشكلت لجان مراقبة صناديق، ولجان فرز أصوات، التزم فيها المرشحون بالنتائج، ودعموا مرشح الإجماع (١٩٢١). وفي الكرك مثلا، قامت الافخاذ المختلفة لعشيرة المجالي بارسال "مندوبين" لاجتماع مجلس العشيرة، تم فيه انتخاب عبدالهادي المجالي ممثلا لاجماع المجالي، ولكن هذا الاجماع اخترق من قبل جبهة العمل الاسلامي التي دفعت بمرشحين اثنين، اضافة الى مرشح ثالث يمثل بيت الزعامة التقليدية لعشيرة بمرشحين اثنين، اضافة الى مرشح ثالث يمثل بيت الزعامة التقليدية لعشيرة بمرشحين اثنين، اضافة الى مرشح ثالث يمثل بيت الزعامة التقليدية لعشيرة بمرشحين اثنين، اضافة الى مرشح ثالث يمثل بيت الزعامة التقليدية لعشيرة بم

المجالي، ولكن كل هذا لم يمنع من فوز عبدالهادي المجالي.

وهذا بالفعل ما تم في عشيرة العبيدات في شمال الأردن باربد حيث اجتمعت العشيرة ومن خلال الانتخابات رشحت طلال عبيدات كمرشح عنها، ومع ذلك فقد قام النائب السابق قسيم عبيدات باختراق الاجماع العشائري ورشح نفسه للمرة الثانية، ولم يحل هذا دون فوز مرشح العشيرة طلال عبيدات كنائب.

وأدى تغير القانون دورا آخرا تمثل في تفتيت بعض العشائر، وذلك لأسباب تتعلق بعدم تنحي الزعامات التقليدية عن موقعها، ومنافسة أشخاص كانوا قد استلموا مواقع في السلطة التنفيذية أو غيرها. فقد دفعت مثلا عشيرة العبادي بثلاثة عشر مرشحا، والزبن في بدو الوسط بسبعة مرشحين، والدعجة بأربعة مرشحين. وظهر شكل جديد من التحالف، ألا وهو تحالف عشيرتين، بحيث تدعم الأولى مرشح الثانية مقابل أن تدعم الثانية مرشح الأولى في الانتخابات القادمة. وكانت الصفة العامة للانتخابات هي تأثير المرشحين على أفراد عشيرتهم بشكل أساسي، باستشناء التنافس على كسب أصوات أفراد العشائر التي لم يكن لها مرشح. ويرزت داخل العشيرة ظاهرة جديدة، خاصة مع كثرة مرشحي العشيرة الواحدة، وهي الاعلان عن مرشح شباب العشيرة او مرشح شباب العشيرة الجامعيين.

أما في الأوساط الفلسطينية، فكان الارتداد الى الهوية الفلسطينية أكثر من الارتداد نحو العشيرة الضيقة، وظهر أن هناك ميلا، لا سيما في المخيمات، نحو التصويت لمرشحين اسلاميين أعلى منه في الأوساط الأردنية. وليس بالضرورة ان يكون ذلك عائدا للموقف من العملية السلمية، لأن اتجاه التصويت في الوسط الفلسطيني للاسلاميين سبق العملية السلمية، كما أثبتت الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٤ وانتخابات عام ١٩٨٩ ، ولكن ربما للشعور بالاحباط على أثر اخفاق القرى الأخرى، اضافة الى ما يشعر به المواطن الفلسطيني من أن هناك تمييزا القرى الأردن، ففي اطار التيار الاسلامي "تذوب" الهويتان الأردنية والفلسطينية (راجع استطلاع الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في آذار ١٩٩٣). وهذا لا يعني

أنه لم يجر ارتداد ايضا الى الجهوية الفلسطينية، فنحن نجد مثلا قيام سكان اللد باقرار مرشح لهم، وطلب بعض مرشحي الخليل التأييد الجهوي من الأصول الخليلية.

وبلغ عدد المرشحين من أصل فلسطيني (١٠٣) مرشحا، بلغت نسبتهم الي جميع المرشحين (١٨, ٢٨٪)، اثنان منهم مسيحيان. وبالطبع فان المرشحين الفلسطينيين المسلمين يتنافسون على ٦٦ مقعدا (باستثناء الشركسية، والمسيحية، والبدوية) ونسبة (١٣, ١٪) مرشحا لكل مقعد،

الأحزاب السياسية والانتخابات

لم تلعب الأحزاب السياسية اللور الذي كان من المتوقع أن تلعبه في الانتخابات على أثر ترخيصها والسماح لها بالعمل علائية. وكما أشرنا سابقا فان عوامل كثيرة أدت الى ضعف امكانية هذه الأحزاب في استقطاب الناس. الا أن عدد الذين ترشحوا باسم أحزابهم بلغ (٥٤) مرشحا، أي ما نسبته (٨٤. ١٠٪) من المرشحين كافة.

وحسب التصنيف العام للأحزاب كان التيار الديني ممثلا بشكل أساسي بجبهة العمل الاسلامي صاحب العدد الأكبر من المرشحين البالغ (٣٦) مرشحا، وكانت نسبتهم تمثل (٢٠. ٤٢٪) إلى المرشحين كافة (٢٨. ٤٢٪) إلى المرشحين بأسماء الأحزاب. وقد قازت جبهة العمل الاسلامي به (١٦) متعدا من القائمة الحزبية، وهذا يشكل تراجعا عن نسبة المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٨٩ وهي ٢٢ مقعدا، اضافة إلى تراجع عدد الاسلاميين من خارج جبهة العمل.

بينما طرحت أحزاب التيار التقدمي اليساري الخمسة (١٣٣) مرشحا وما نسبته (٢٧. ٣٢٪) الي المرشحين بأسماء أحزاب، بينما طرح حزب البعث العربي الاشتراكي خمسة مرشحين (٩٣. ٨٪) الى المرشحين بأسماء أحزاب.

وعلى صعيد أخر خاض أعضاء ستة أحزاب الانتخابات بصفتهم الفردية، وليس كمرشحين لأحزابهم، من ضمنهم الأمينان العامان لحزبي العهد واليقظة. وكانت خمسة أحزاب من الأحزاب الستة تنتمي الى التيار الوطني أو الوسط، بينما كان الحزب السادس هو حزب البعث التقدمي وهو قومي يساري. وكان عدد المرشحين الذين لم يشيروا الى صفتهم الحزبية (٢١) مرشحا، أي ما نسبته (٣٠٪) الى مرشحي الأحزاب كافة و(٧٧٪) الى المرشحين بأسماء أحزاب أو دون أسماء أحزاب، وقد قاز منهم ١١ مرشحا، وهذا يزيد قليلا على نصف المرشحين بأسماء أحزاب.

ويكون بذلك عدد المقاعد التي تمثل الأحزاب في البرلمان هو (٢٩) مقعداً أي ما نسبته (٢٥, ٣١٪) من أعضاء البرلمان.

ولا يمكن أن يتم القياس بشكل دقيق من خلال انتخابات عام ١٩٨٩، أذ آن أحزاب التيار الوطني لم تكن قد شكلت بعد، بل كانت الحياة الحزبية معطلة، ومع ذلك فقد بلغ عدد مرشحي الأحزاب (٤١) مرشحا، بلغت نسبة مرشحي الحركة الاسلامية منهم (لم يكن حزب جبهة العمل الاسلامي قد تشكل) (١٣.٤/)، ولا شك أن انخفاض المرشحين الحزبيين كان ضمن التيار التقدمي الذي دفع في الانتخابات الماضية، ومن خلال أحزاب ثلاثة فقط، (١٥) مرشحا، أي ما نسبته (٨٥. ٣٩/) إلى مرشحي الأحزاب.

ولقد كان لقانون الانتخابات "صوت واحد للناخب" دور كبير في تراجع كثير من الأحزاب عن طرح أكبر عدد من المرشحين، خاصة وانه لم يكن قد مضى وقت طويل على ترخيص الأحزاب عندما أجريت الانتخابات، وبالتالي لم تتمكن الأحزاب من كسب ثقة الناخب والشارع السياسي، لأن نشاطها ووجودها كان مقتصرا على مناطق معددة بالأردن. هذا فضلا عن أن العامل الأيديولوجي في الانتخابات السابقة (١٩٨٩) لم يكن مهما بالنسبة لكثير من الناخبين، بل على العكس من ذلك، فإن المعيار الأساسي (حسب استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣) في تحديد خيار المرشح كان قدرة المرشع على تقديم الخدمات للناخبين. وهنا تبرز بوضوح الخصوصية الأردنية، فبدلا من تعميق الاستقلالية للتنظيمات المختلفة، كانت أغلبية المواطنين حريصة على دفع مرشح له تفوذ في السلطة التنفيذية، وقادر على تقديم خدمات للفرد وأسرته.

وقد يكون هذا العامل هو الذي دفع بعض الأحزاب لعدم التنافس على الأساس الحزبي، واللجوء لأطر اجتماعية خارج اطار مؤسسات التنظيم الحديثة، كالعشيرة أو لاستخدام أساليب أخرى، كالاعتماد على العلاقات الاجتماعية والشخصية. بل قد نذهب الى أكثر من ذلك فنقول انه كان هناك تخوف لدى بعض المرشحين من استخدام الهوية الحزبية خوفا من الفشل، وهذا يعكس من جانب آخر مدى ضعف درجة الالتزام بتعميق الديمقراطية لدى هؤلاء المرشحين. بالاضافة الى ما ذكر من عوامل حول دعم الأحزاب وتقويتها، فان الاجابات عن الأسئلة المفتوحة في الاستطلاع المذكور، تظهر بوضوح أن الأحزاب في الأردن بشكل عام تعاني من ارث الماضي، وتدني رغبة المواطنين في الاتضمام لها. لذا فان النتائج المحدودة التي حققتها بفوز (١١) نائبا من أصل (٢١) مرشحا، قد تكون عائدة المخدمات، أو انتماء اته الجغرافية. ولكن هذا الاستنتاج قد لا ينطبق على بعض الدوائر الانتخابية، فعلى سبيل المثال حصل حزب التجمع الوطني على (٣) مقاعد من أصل ستة مخصصة للدو (شمال، وسط، جنوب).

واذا كانت الميزة الأساسية للانتخابات الحالية، هي تراجع أحزاب التيار التقدمي، كما ظهر جليا، فان الحكم باطلاق تراجع التيار الديني السلفي هو سابق لأوانه مع الانخفاض النسبي لعدد مقاعده في البرلمان، وهزيمة بعض العناصر التي كانت ترضع على قوائمهم كاسلاميين مستقلين مثل (زياد أبو محفوظ، ومحمد العلاونة). بينما طرح كل مرشح من أعضاء الأحزاب الذين ترشحوا بشكل فردي، برنامجه الخاص وشعاراته الخاصة. فقد طرحت الأحزاب التي رشحت أعضاءها برنامجا مركزيا لكل مرشحها، مع تفصيلات خاصة لكل دائرة أحيانا.

ولعل الكتلة التقدمية الموحدة التي كانت عبارة عن ائتلاف بين الشعب الديمقراطي والوحدة الشعبية، التي ظهرت في انتخابات عام ١٩٩٣، لم تكن موجودة خلال انتخابات عام ١٩٩٣، اما في انتخابات عام ١٩٩٣ فقد تميزت شعارات الأحزاب وبرامجها بتميز الظرف الموضوعي، واختلاف جدول أعمال الأولوبات عنها عام ١٩٨٨، فبينما كانت الشعارات الأساسية لانتخابات عام

١٩٨٩ هي بناء الأردن الديمقراطي، والغاء القوانين الاستثنائية، والوقوف أمام سطوة الأجهزة الأمنية، ودعم الانتفاضة، ومحاسبة الفساد في فترة الحكم الماضية، جاءت شعارات عام ١٩٩٣ لتعكس اختلاف موضوع وحدة الشعارات المطروحة، ويمكن تلخيص التوجهات الحزبية من خلال التعرض لبرامجها الانتخابية.

الشعارات الانتخابية وأشكال الدعاية الانتخابية

لقد تميزت أشكال الدعاية الانتخابية بالتعدد والاختلاف، ففي حين سادت الأشكال التقليدية من طباعة البرامج وتوزيعها، والاهتمام بالسير الذاتية، واليافطات التي رفعت في الشوارع وحملت عناوين البرامج، فقد احتلت الصحف مساحات واسعة من الاعلانات سواء ما كان منها يحمل القليل من الشعارات أو تلك التي تحمل بيانات انتخابية، ورصد مجموعة من الافكار المختلفة، مثل توزيع أشرطة فيها رسائل مسجلة لجمهور الناخين.

وكان أحد أشكال العملات الانتخابية هو المهرجانات التي كانت من أكثر الوسائل فعالية خلال انتخابات عام ١٩٨٩، حيث كانت تمثل حالة نوعية على صعيد حجم الحضور والتفاعل بين الجمهور والمرشحين. وقد منع وزير الداخلية اقامة المهرجانات، ويذلك عطل جزء من النشاط الانتخابي، الى ان اقيمت دعوى قضائية لدى محكمة العدل العليا التي أجاز قرارها في هذا الشأن اقامة المهرجانات ثانية. ولكن هذه الاجازة جاءت متأخرة قليلا، لأنها كانت قبل موعد الاقتراع بشمانية أيام، أي بتاريخ ٢٠٠/ ١٩٩٣٠، وإذا كان هذا القرار قد لعب دورا في عدم نجاح هذه المهرجانات نسبيا، فان المهرجانات لم تكن على مستوى مثيلتها في انتخابات عام ١٩٨٩، وانتشرت أيضا ظاهرة بناء بيوت الشعر للغايات الانتخابية، كما

وما زال حجم الانفاق على الحملات الانتخابية غير محدد قانونيا حتى الآن، وهذا ما جعل التفاوت في الانفاق بين المرشحين عاليا جدا، فالبعض منهم أشار الى أن ما صرفه لا يتجاوز العشرين ألف دينار (٣٠ ألف دولار)، بينما كانت حملات البعض تزيد على النصف مليون دينار (٧٠٠ ألف دولار) مما جعل قرص المنافسة بين المرشحين غير متكافئة في حدها الأدنى.

أما بالنسبة للشعارات الانتخابية لعام ١٩٩٣ فقد تميزت بانخفاض مستوى الشعار السياسي و البرنامجي، فظهرت شعارات مثل "انتخبوا الأفضل" او "انظر وقارن"، "وانتخبوا الذي عرفتموه". وبينما امتنع بعض المرشحين عن اصدار بيان انتخابي او شعارات برنامجية، فقد تناولت شعارات الآخرين قضايا مطلبية للدائرة، مثل زيادة مخصصات دائرته الانتخابية أو تحسين الخدمات فيها أو رفعها الى مستوى محافظة.

بينما كان شعار "الوحدة الوطنية" هو الأكثر انتشارا، ويخاصة في مناطق التجمع الفلسطيني والأردني، اضافة الى الشعار القائل أن لا تفريط بالقدس أو حقوق الشعب الفلسطيني، ومع انه كان الشعار الأكثر ترددا لكنه كان الأقل تحديدا في معانيه.

وتجدر الملاحظة أن شعارات عام ١٩٨٩ كانت جميعها تركز على الديمقراطية وتعميقها، ومحاربة الفساد والمسؤولين عنه، والعمل على بداية جديدة للحياة السياسية بعيدة عن تدخل الأجهزة الأمنية. ولعب موضوع كون المرشح قد تعرض للاعتقال والاضطهاد خلال فترة حياته دورا مهما في هذه الانتخابات.

جيهة ألعمل الاسلامي: طرحت الجبهة شعارا مركزيا عممته في انتخابات ١٩٩٣ هر "نعم الاسلام هو الحل". وجاء هذا الشعار متواصلا مع شعار الاخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٩ الذي كان "الاسلام هو الحل"، ومحاولة للرد على خصوم التيار بدرجة اساسية، وعلى تندر بعض فئات الشارع الأردني على اعتبار ان شعار الانتخابات الماضية لم يحقق حلولا كانت مرتجاه. وقد طرح التيار الاسلامي، اضافة لتأكيده على شعاره، برنامجا انتخابيا مطولا ومركزيا لجميع مرشحيه يتناول المناحي الحياتية كافة.

فعلى الصعيد التشريعي كان البرنامج يعلن عن العمل على اجراء تعديلات دستورية تضمن عدم حل مجلس النواب الاعند الضرورة القصوى، ويوضع ضوابط جديدة للحل، واستفاد البرنامج من قضية النفير الاسلامي التي حوكم فيها نائبان من مجلس النواب (١٩٨٩-١٩٩٣)، ومنع جواز محاكمة أي من أعضاء مجلس الأمة ما لم يصدر قرار من المجلس يسمح بذلك، وما لم يقبض عليه متلبسا في جريمة غير سياسية. كما أنه اشار إلى أنه سيعمل على تعديل مدة الدورة العادية الى ثنانية اشهر، وتعديل المواد التي تجيز اصدار قوانين مرققة من قبل السلطة التنفيذية الا للضرورات القصوى المتمثلة في حدوث كوارث. كما أكد انه سيعمل على المستوى التشريعي بتقييد ممارسات الدوائر الامنية لتصبح منسجمة مع الدستور، بل رمع تحديد السلطة الممنوحة لوزير الداخلية.

وتناول بالتفصيل قانون الانتخاب وضرورة تعديله، بحيث يصبح من حق المواطن ذي الثمانية عشر عاما ، والسماح المواطن ذي الثمانية عشر عاما ، والسماح لاي مواطن، حتى لو كان منتميا لتنظيم غير شرعي، بالترشيح للانتخابات، وأن تصبح ادارة الانتخابات مناطة بالسلطة القضائية بدلا من التنفيذية. وطالب البرنامج بالغاء قانون الصوت الواحد، وتحقيق المدالة في تخصيص مقاعد نبابية للدوائر الانتخابية، بناء على عدد السكان مع مراعاة التمثيل جغرافيا، كما طالب السجاما مع الدستور بالغاء المقاعد المخصصة على أمس جهوية، او طائفية، او عرقة (١٦٣).

وجاء في البرنامج الانتخابي على الصعيد التشريعي ايضا العمل على تعديل قانون أمانة عمان الكبرى لتصبح انتخابا بدلا من التعيين، وتعديل قانون البلديات لغابات توسع صلاحياتها واستقلالها، وتطهير القوانين المالية من المعاملات الربوية (١٦٤).

وعلى صعيد الحريات العامة وحقوق الانسان أكد البرنامج على حرية الرأي والصحافة، وحق الواعظ في تبليغ دعوة الله للناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما جاء البرنامج على الوعد بالعمل على تحقيق الأمن النفسي لكل مواطن فلا يتعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب بسبب آرائه السياسية، وتوفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين، ومحاربة الرشوة والمحسوبية، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتقرير مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، واستكمال العمل على انشاء اتحاد طلبة الأردن، واقرار قانون نقابة المعلمين، والعمل على عدم تدخل

الجهات الأمنية في تعيين الموظفين (١٦٥).

ووعد البرنامج كذلك بالعمل على بناء سياسة زراعية شاملة تعمل على التوسع الافقي في الزراعة، وحل مشكلة مديونية صغار المزارعين، وتناول أيضا تطوير المناهج الدراسية (١٧٦).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية رفض اتفاق غزه واريحا أولا، وأشار الى أنه سيعمل على اعطاء البعد الاسلامي للقضية الفلسطينية، والتأكيد ثانية على ايمان الجبهة بعدم قبول أي مشروع لا يضمن تحرير فلسطين كاملة غير مجزأة (١٩٧٠).

وعلى الصعيد العربي والاسلامي دعا البرنامج الى توثيق مؤسسات العمل العربي والاسلامي المشترك في المجالات الثقافية، والاقتصادية، والتشريعية، وأبرز ضرورة الاهتمام بالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى (١٦٨).

الكتلة التقدمية الموحدة (الوحدة الشعبية وحشد): جاح هذه الكتلة بشكل التلاقي بين حزبي الرحدة الشعبية وحشد وطرحت ستة مرشحين اي بمعدل ثلاثة من كل حزب توزعوا على الدوائر الاولى في عصان، ومادبا، والبلقاء، واربد، والزرقاء، اضافة الى أن حزب الوحدة الشعبية قد طرح مرشحا خارج الكتلة في الدائرة الثانية بعمان. وطرحت الكتلة شعارا مركزيا لها "لتعزيز المعارضة الوطنية الديمقراطية في البرلمان"، وكان هذا الشعار منسجما مع عدد المرشحين من ناحية، كما انه تجاوز شعارات الحزبين في الانتخابات السابقة وهما المشاركة والتغير لحشد، وأردن وطني ديمقراطي للوحدة الشعبية من ناحية ثانية. وارتكز البرنامج الانتخابي على مجموعة أسس أهمها رفض التسوية السلمية، ودعم جهود القوى الديمقراطية الفلسطينية القائمة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومجابهة اقامة انظمة اقليمية جديدة مثل النظام الشرق أوسطي، كما اشتمل البرنامج الانتخابي على ضرورة العمل من اجل اجراء أوسطي، كما اشتمل البرنامج الانتخابي على ضرورة العمل من اجل اجراء تحديلات دستورية تضمن تكريس الديمقراطية وتطويرها، ورفض "برنامج الاصحيح الاقتصادي"، وطائب بالتصدي للأزمة الاقتصادية، ومعالجة مشكلات صغار المزارعين، واعتماد التخطيط الزراعي الشامل، وتعزيز دور السلطة

القضائية، وانشاء محكمة دستورية، وضمان حقوق المواطنين(١٦٩).

حزب البعث العربي الاشتراكي: طرح ستة مرشحين بعضهم، كخليل حدادين، الذي ترشح عن الدائرة الشالشة في عمان، أشار بأنه مرشح الحزب، والبعض كحسني الشياب، ترشح دون الاشارة الى أنه مرشح البعث. أكد برنامج الحزب على المشروع النهضوي العربي في مواجهة المشروعات الامبريالية لنظام عالمي جديد، ورفض المسيرة السلمية ومواجهتها ومواجهة أشكال التطبيع كافة. كما طالب بتعزيز صمود العراق ورفع الحصار عنه، وأكد على حرية الراي، والعمل على بناء دولة المؤسسات، واطلاق الحريات النقابية، وبناء الأردن الديمقراطي، وطالب باستشمار المدخرات، ودعم الصناعات الوطنية للحد من البطالة، وانجاز وقادن تقدمي للعمل والعمال (١٧٠).

الحزب الشيوعي الأردني: طرح الحزب الشيوعي الأردني ثلاثة مرشحين كان أمينه العام الذي ترشَّح عن المقعد المسيحي في الدائرة الثالثة بعمان أقواهم، فيما ترشح عن دائرتي اربد ومادبا آخران كانا أقل وزنا انتخابيا. ودعا البرنامج الانتخابي للشيوعيين الى ايجاد قانون انتخابات ديمقراطي، واباحة حق التنظيم النقابي والمهني، لجميع فئات الشعب المحرومة منه، ومقاومة الفساد والتسبب الاداري، وانشأء محكمة دستورية تكفل الرقابة على دستورية جميع القوانين والأنظمة والقرارات الادارية، وحماية الوحدة الوطنية وحفظها من أشكال التمييز كافة. كما حدد البيان مجموعة أهداف تتعلق بتنمية الاقتصاد الوطني، وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني، ودعم صغار المزارعين، وتطوير الثروة الحيوانية، وصياغة قانون عمل جديد يحمى العمال ومكتسباتهم، واعادة النظر في القوانين الضرائبية لتكفل تصاعدية الضريبة وحماية وتشجيع الانتاج الوطني. وعلى الصعيد السياسي دعا البيان الى العمل من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية وبالذات انشآء الدولة الفلسطينية المستقلة، والوقوف أمام الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، ورفض مشروعات النظام الأمني في الشرق الأوسط او السوق الشرق اوسطية والعمل على اخلاء المنطقة من أسحة الدمار الشامل كافة. كما دعا الى احياء التضامن العربى واعادة بناء مؤسسات العمل العربى

المشترك(١٧١).

الحزب الديمقراطي الاشتراكي: طرح ثلاثة مرشحين، أثنان منهم في دائرتي عمان الأولى والبلقاء، والشالث كان الأمين العام الذي نافس على المقعد المسيحي في الكرك. وكان الشعار المركزي لهذا الحزب "من أجل أردن وطني ديمقراطيٌّ وهو الشعار الأساسي لليسار الأردني خلال سنوات السبعينات والشمانينات. اما البرنامج الداخلي فقد أكد على ضرورة الدفاع عن استقلال الاردن وتخليصه من قيود التبعية السياسية والاقتصادية، وصيانة الوحدة الوطنية من جميع اشكال التعصب الاقليمي، والطائفي، والعشائري، والعرقي، وتعديل الدستور لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وليحقق مبدأ الآمة مصدر السلطات، واصدار قانون انتخابات ديمقراطي، ومعالجة المشكلات الاقتصادية عبر الغاء المديونية واقامة المشروعات التنموية وبالذات في الريف التي تهدف للنهوض بالزراعة، وضبط سياسة الاستيراد، ومحاربة الفساد، وتحقيق الاصلاح الاداري، واصدار قانون عمل جديد يكفل مكتسبات العمال والحريات النقابية. أما فيما يتلعق بالقضية الفلسطينية فقد دعا البرنامج الى دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حصوله على حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر أن اعلان المباديء الفلسطيني الاسرائيلي وجدول اعمال المفاوضات الاردني الاسرائيلي لا يستجيبان للحقرق الوطنية للشَّعب الفلسطيني (١٧٢).

العزب التقدمي الديمقراطي: لم يترشح لهذا العزب سوى مرشح واحد عن المائرة الثانية في عمان، وقد طرح مرشحه برنامجا ارتكز على اجراء تعديلات دستورية تضمن حصانة دائمة للنواب خلال نيابتهم، ويضمن لأحزاب الأغلبية في البرلمان تشكيل العكومات، واصدار قانون عصري للانتخابات يجعل المملكة دائرة انتخابية واحدة، وتتم الانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي، وطالب البرنامج باصدار تشريعات تضمن حقوق العاملين، وتشكيل الاتحادات للطلبة والشباب، وتكوين نقابات للموظفين والمعلمين، وتصحيح الوضع الاقتصادي، ودعم الزراعة وتطويرها. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد على دعم خيارات الشعب الفلسطينية، ومساندة السلطة

الفلسطينية الوليدة (١٧٣).

النقابات والانتخابات

كانت النقابات أكثر نشاطا وفعالية خلال انتخابات عام ١٩٨٩، فكثير من أعضاء النقابات المهنية والعمالية قد ترشحوا للانتخابات النيابية، اذ ترشح نقيب المهندسين ليث شبيلات ونقيب المحامين وليد عبدالهادي، وأشارا في دعايتهما الانتخابية لهذا الموقع المهني وهكذا فعل أعضاء مجالس نقابة من المهندسين والأطباء والمحامين. كما ترشح عدد من أعضاء المجلس المركزي للنقابات العمالية وركزوا في شعاراتهم على قضايا تمس الواقع العمالي، وشهدت مواقع النقابات استضافة عدد من الندوات والمحاضرات للمرشحين، وكان عقدها بمبادرة من لجان هذه النقابات.

بينما تميزت انتخابات عام ١٩٩٣ بتناقص هذا الدور. ورغم أن نقيب المحامين كان أحد المرشحين، وأن عمال الغزل والنسيج قاموا بترشيح رئيس نقابتهم فتح الله العراني، الا أن الدور الذي لعبته النقابات كان هامشيا قياسا لعام ١٩٨٩. وبذلك أظهرت، والى حد بعيد، الانتخابات في ١٩٨٩ و ١٩٩٣ أن النقابات لم تستطع أن تدفع بمرشحين نحو الفوز في ضوء تاريخهم النقابي السابة..

المرأة والانتخابات

يمكن اعتبار عام ١٩٩٣ عاما مهما في تاريخ الحياة السياسية والنيابية الأردنية، اذ شهد هذا العام فرز أول امرأة بمقعد نيابي، بينما تعود مشاركة المرأة الأردنية كناخية الى عام ١٩٨٤، وهو العام الذي أجريت فيه الانتخابات التحميلية. في حين كانت انتخابات عام ١٩٨٩ أكثر الانتخابات النيابية الأردنية ترشيحا الى الآن، اذ بلغ عدد المرشحات اثنتي عشرة مرشحة، ووزعت النساء المرشحات على دوائر اربد الأولى، والثالثة، والخامسة من دوائر عمان والزرقاء. الا ان نتائج الانتخابات لم تدفع أيا من النساء الى قبة البرلمان، بل كانت منافستهن محدودة في الدوائر، فيما تعرضت بعض المرشحات الى هجوم شديد من قبل المرشحين، ومن بعض التيارات السياسية. وتعود عدم منافسة شديد من قبل المرشحين، ومن بعض التيارات السياسية. وتعود عدم منافسة

النساء في انتخابات عام ١٩٨٩، بالاضافة لبنية المجتمع الأردني الذكورية، الى تصدر شعارات محاربة الفساد لأولويات الحملة الانتخابية، مما جعل قضية وصول المرأة الى البرلمان قضية ثانوية. ومع ذلك فقد كان هنالك حوار داخل الشارع السياسي، وبالنات في أوساط أحزاب اليسار، لعدم ترشيح هذه الأحزاب يشخصياتها النسوية للانتخابات. وبالرغم من عدم دخول اية امرأة الى مجلس النواب، فان تشكيلة مجلس الأعيان اشتملت على أول برلمانية أردنية لهذا المجلس.

وبدا واضحا، وقبل وقت مبكر من انتخابات عام ١٩٩٣، أن هنالك حوارا موسعا حول موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات، وشهدت الصحف حوارا موسعا كان أساسه امكانية وصول النساء الى قبة البرلمان. وتركز هذا النقاش حول تعديل قانون الانتخاب، بعيث ينص على "كوتا نسوية" مثل الكوتا المخصصة لأقليات دينية أو عرقية. وكان أصحاب هذا الرأي يعتقدون بعدم امكانية حصول النساء على مقاعد نيابية دون " الكوتا" فيما هاجمت العديد من الفعاليات النسائية هذا الطرح، واعتبرت أن " كوتا النساء" يجب ان تكون ممثلة لنسبة النساء بالبلاد، أي (١٥٠٪)(١٧٤٠).

ولم تكن الأحزاب السياسية، ومنذ وقت مبكر، بعيدة عن هذه الأجواء، فقد شاركت فيها، بل واعتقد البعض أن جبهة العمل الاسلامي ربما تدفع ببعض نساء الجبهة كمرشحات عنها، فيما حاول العديد من انصار النائب السابق ليث شبيلات اقناع زوجته بالترشيع عندما أعلن عن عدم خوضه لهذه الانتخابات.

واذا ما كان قانون الصوت الواحد قد اثر على العديد من القطاعات، فان تأثيره على خوض النساء للانتخابات كان اكثر حدة. فانخفض عدد المرشحات الى ثلاث نساء: الاولى ترشحت عن دائرة الزرقاء، فيما ترشحت الأخيرتان عن المقعد الشركسي نفسه في دائرة عمان الثالثة. واستطاعت توجان فيصل في الدائرة الأخيرة تحقيق الفوز كأول نيابية في الأردن.

ومع ذلك فان المرشحات الثلاث خلال انتخابات ١٩٩٣ لم يكن مرشحات برنامج نسوي. فالبرنامج الانتخابي لتوجان فيصل تضمن الدعوة لتعديل قانون الأحوال الشخصية، بما يضمن حقوق أفراد الأسرة كافة وباللنات النساء، فيما تناولت نقاط البرنامج الأخرى حقوق المواطنين بما فيهم الأطفال، والترجه نحو تعميم التأمين الصحي والاجتماعي، اضافة الى الأمن الغذائي، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة، ورفع الحصار عن العراق (١٧٥).

وبالرغم من أن جانيت المفتي لم تميز نفسها ببرنامج نسوي الا انها اكلت في بيانها ان انتخاب امرأة للبرلمان هو "مأثرة أردنية في عالم اليوم المتقدم". وأكد بيانها قدرتها على العمل في الخدمة العامة، والتصدي لمشكلات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، وأنها ستعمل على تلبية طموحات المرأة والشباب(١٧٦).

اما الشعارات الانتخابية لناديا بشناق فكانت ظاهريا اكثر التصاقا بالمرأة، اذ أشارت الى ان "خصوصيات المرأة لا تفهمها الا المرأة"، وإن المرأه نصف المجتمع، ويجب تمثيلها في البرلمان، وأن وصول المرأة الى البرلمان هو تثبيت للديمقراطية (١٧٧).

وقد اهتمت برامج الأحزاب السياسية بقضايا المرأة. فكان أحد الشعارات المرزية للجبهة الاسلامية "النساء شقائق الرجال"، واكد برنامجها الانتخابي على تعزيز مكانة المرأة كما قررها الاسلام، وأنها مشعمل على تحصيل حقوق المرأة الشرعية وتحصينها بالثقافة الاسلامية، وتوعيتها بحقوقها التي أقرها الاسلام، وتوثيق طاقات المرأة في العمل العام، وابراز دورها في بناء المجتمع والمشروع النهضوي للأمة. اما حركة دعاء فقد رفعت شعارا مركزيا عاما "لا فرق بين المرأة والرجل الا بالتقوى"، واجمعت احزاب اليسار على ضرورة اطلاق طاقات النساء ومساواتها بالرجال في الحقوق كافة، وتكسير القيود التي تمنعها من التصدي لدورها في المجتمع (۱۷۸).

وفي دوائر عمان الأقل محافظة كانت شعارات المرشحين اجمالا تحمل ألهم النسائي، بل ان أحد المرشحين اعتبر انتخابه تحقيقا لمطالب النساء. وبالرغم من اهمية وصول أول امرأة للبرلمان، الا أن مشاركتها في الحياة العامة ما زالت محكومة، الى حد كبير، بمنظومة القيم السائدة في المجتمع التي تقاوم حتى الأن التغير في دور المرأة التقليدي، اضافة الى ضعف المكانة الاقتصادية، بشكل عام، للمرأة في الأردن. وفي ظل غياب الأحزاب، كما أشير سابقا، فقد لعبت العشيرة دورا مهما في هذه الانتخابات، وأجرى البعض منها ما يمكن تسميته بالانتخابات الاولية التي استثنيت المرأة منها بشكل عام.

وحول اقبال المرأة على التصويت في الانتخابات الماضية، فانها لا تقل عن اقبال الرجال، وفي حالات كثيرة تفوقها. وايضا شاركت المرأة - بشكل فعال -في الدعاية الانتخابية للمرشحين الرجال، من خلال توجههن بالدعاية الانتخابية لهؤلاء المرشحين في الأوساط النسائية.

ويجب أن لا يفهم الاقبال الكبير على التصويت بأنه تعبير عن استقلالية المرأة وزيادة قوتها، أذ تشير الدراسات الميدانية الى عكس ذلك. فقد أشارت دراسة "المرأة والمشاركة في الحياة السياسية" (١٩٩١) إلى أن قرار المرأة في المشاركة بالانتخابات واختيار المرشح ليس قرارها بالكامل، أذ اشارت (٢٥, ٧٥)) من المبحوثات إلى أن قرارهن في المشاركة في الانتخابات واختيار المرشح كان بمعزل عن تأثير الرجال في حياتهن، بينما أشارت (٢١. ٥٣)) إلى أن قرارهن بالمشاركة واختيار المرشح تم اتخاذه من قبل احد الرجال في الأسرة (الأب، أو الزوج، أو الأخ) و(٥٣. ٢٪) كان قرار مشاركتهن واختيارهن للمرشح قرار احد الرجال من خارج الأسرة النووية، ولكنه من الإقارب (١٨٠).

الخلاصة

يستنتج مما سبق أن للتجرية الأردنية في التحول الديمقراطي - على الرغم من وجود سمات عامة شبيهة الى حد كبير مع تلك الموجودة في كثير من دول العالم الثالث - خصوصية مستمدة من السياق التاريخي لتطور البلاد، وكان لها تأثير كبير على مسار نمو وتطور التنظيمات التطوعية الوسطية.

فظروف نشأة الدولة، وتشكيلها، وعلاقتها بالمجتمع، وحرب ١٩٤٨، وضم الضغة الغربية، وما ترتب على ذلك من تغير في التركيب الديمغرافي للبلاد، وشدة حساسية الوضع الداخلي للعوامل السياسية الاقليمية والدولية، أدت الى قيام دولة تدخلية غير ديمقراطية، تتبنى سياسات لم تكن تتمتع بتأييد معظم سكانها، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية لهم. وتميزت العلاقة، وعلى امتداد حوالي أكثر من سبعة عقود، بالصدام مع معظم "التنظيمات الوسطية"، الى أن بدأت مرحلة جديدة، لا تشكل انقطاعا عما سبقها من مراحل، ولكنها تشكل بدأت مرحلة انتقالية.

وفي رأينا انه اذا ما تواقرت مجموعة من الموامل قانها قد تدفع بعجلة الانفتاح الى الأسام، وفقدان هذه العوامل قد يعيد انتاج أتماط السلوك غيرالديمقراطي، واعادة قرض هيمنة الدولة على مجمل نشاطات "التنظيمات الرسطية" بسهولة أكبر. ولكن امكانية العودة الى ما كان عليه الرضع في السابق هو أمر في غاية الصعوبة، لأن علاقة الدولة الأردنية بالمجتمع قد اختلفت عن الماضي. فالدولة الأردنية، مئذ نهاية الثمانيات وحتى الآن، بدأت تعتمد تدريجيا، وكنتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها، على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تعيشها، على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي المساعدات الأجنبية، وترتب على ذلك زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعليه فان الفتات الشعبية المختلفة تراقب السياسات الاقتصادية بشكل أكبر مما مضى، وتطالب بمزيد من الرقابة والمساءلة، كما ظهر بشكل واضح أثناء محاولة الحكومة لسن قانون ضرببة

المبيعات، والحوار الذي دار على صفحات الجرائد وفي المناطق المختلفة من البلاد وتحت قبة البرلمان، فالعامل الضريبي هذا قد يشكل عاملا رئيسيا في دفع عملية الانفتاح الى الأمام، طالما تتبنى الدولة سياسات اقتصادية من النوع الذي سبق ذكره. هذا بالاضافة الى الاستمرار في ادخال التكنولوجيا الداعمة للامركزية، وحاجة الدولة الى قيام القطاع الخاص بأداء دور أكبر، كل هذا مجتمعا سيدعم العوامل الضاغطة باتجاه مزيد من الرقابة والمساطة.

أما العرامل الأهم التي قد تلعب دورا سلبيا، فعلى الصعيد الداخلي:

أولا: شكل ضعف الأحزاب السياسية العامل الأهم. ونظرا لتعقيد التركيب الاجتماعي، وفقدان كشير من الايديولوجيات المسيطرة في السابق من مصداقيتها، وعدم استطاعة الأحزاب الجديدة على تأطير الجماهير، فمن غير المتوقع أن يكون للأحزاب الأردنية دور مؤثر وضاغط باتجا، ويادة هامش الحرية. وربما كان من الأفضل لو أن القيادات السياسية الديمقراطية أخذت هذه الموامل في الاعتبار، ولجأت الى التنظيم من الأسفل الى الأعلى بدلا من الأسلوب القديم، بمعنى أن تبدأ التنظيمات باقامة التحالفات وتأطير الشرائح الاجتماعية على أساس قضايا أساسية مهمة مبتئة من البيئة المحلية.

ثانيا: وسائل الاعلام المختلفة لم تلعب للآن الدور الذي عادة ما تلعبه هذه الوسائل في عهد الانفراج السياسي. فالاذاعة والتلفزيون ما زالا في يد السلطة التنفيذية، والصحافة الأردنية اليومية ما زالت تمارس رقابة على نفسها، ولم تستغل الهامش المتاح لها حتى الآن، أما الصحافة الحزبية فهي محدودة الانتشار، وليس من قبيل الصدفة أن الصحف الأكثر قراءة هي الصحف الأسبوعية التي تعتمد على الاثارة ونشر الشائعات.

ثالثا: ما زالت قوانين وأنظمة وتعليمات المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، تعود الى فترة ما قبل عام ١٩٨٩، وهي في الأساس غير ديمقراطية، وتحد من مشاركة العاملين في صنع القرار أو الابداع الذي يساعد على الانطلاق الى الأمام.

وعلى الصعبد الداخلي أيضا، هناك حاجة الى حل الثنائية الأردنية

الفلسطينية على أساس المواطنة، بشكل يضمن للطرفين حقوقهم، وازالة المخاوف المشتركة، وعلى الرغم من كونها قضية داخلية الا أن حلها بشكل جذرى مرتبط بتطورات القضية الفلسطينية.

رابعا: ان الحكومات الأردنية التي تشكلت بعد انتخابات عام ١٩٨٩، بال باستثناء حكومة طاهر المصري، لم تكن ذات توجهات ديمقراطية اساسا، بل كانت تلجأ الى تقديم التنازلات فقط تحت الضغوطات، وعليه فان طبيعة الأفراد أنفسهم الذين تشكلت منهم الحكومات المختلفة، كانت من العوامل الأساسية في عدم تعميق السياق اللايمقراطي بالمستوى المطلوب بعد.

أما على الصعيد الاقليمي فان دول الجوار لا تنظر الى التجربة الأردنية بايجابية، فالصحف الأردنية اما ممنوعة من دخول هذه الدول أو تصادر دوريا، وهذا يضع النموذج الأردني في وضع ضعيف، وهو عكس ما حدث مشلا في تجارب أخرى في مناطق أخرى من العالم. فالنموذج البرتفالي والاسباني واليوناني، وبحكم موقعه الجغرافي، لعب فيه الاقليم الأوروبي الديمقراطي عاملا ضاغطا في دفع العملية الديمقراطية الى الأمام، وبذلك ساعد العامل الخارجي في التأكيد على الديمقراطية ولم يلعب دورا معيقا لها.

كل هذا يؤدي الى الاستنتاج أنه وعلى الرغم من التطور السياسي الذي حصل في الأردن، الا أن المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية ستطول أكثر مما كان متوقعا عندما بدأت في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩.

الهوامش

 ١- دراسة استطلاع رأي حول الديمقراطية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.

٢ سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي،
 الديمقراطية، القاهرة، كتاب ١ ديسمير، ١٩٩١ ، ص ١٤.

٣- أنظر بشأن نشأة الدول الحديثة في الشرق الأوسط

Roger Owen. State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East. Routledge, London, 1992.

٤- أنظر:

Mary C. Wilson. <u>King Abdullah</u>, <u>Britain and the Making</u> of Jordan. Cambridge University, 1987.

0- أنظر: الميثاق الوطني الأردني، عمان، ١٩٩٠.

آنظر: رداد عدس، محمد المصري، ارشيف الانتخابات النيبابية ١٩٩٣، عمان،
 (تحت النشر).

٧- أنظر: علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، عمان، مركز الكتب الأردني،
 ١٩٩٢، ص ٢٤؛ أيضا خير الدين زركلي، عامان في عمان، ص ٢٤٧.

 ٨- منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، دار المحتسب، ط٢، ١٩٨٩، ص ٩٣.

٩- على محافظة، مرجع سايق، ص ص ٧٧- ٧٩.

١٠- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٢٩١-٢٩٣.

١١- المرجع السابق، ص ٣٢٦- ٣٢٧؛ على محافظة، مرجع سابق، ص ٩٣.

- ١٢ منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٣٢٧ –٣٢٧.
 - ١٣- على محافظة، مرجع سابق، ص ص ١٢٨- ١٢٩.
 - ١٤- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٤٣٠.
 - ١٥- المرجع السابق، ص ٤٣٥.
- ۲۱ علي أبو نوار، حسين تلاشت العسرب، لندن، دار السساقي، ۱۹۹۱، ص ص ۱۸۷ – ۲۰۵
- ٧١ عرني جدوع العبيدي، جماعة الاخوان المسلمين في الأردن وفلسطين، عمان،
 بدون دار نشر، ١٩٩٣، ص ٥٧.
- ١٨- أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل الحكم الأردني،
 القدس، دار الأسوار، ١٩٨٨، ص ١٩٥.
 - ١٩ حزب التحرير، أسسه وميادئه، عمان، ١٩٨٥، ص ص ١٧ ٢٥.
 - ٢٠- أمنون كوهين، مرجع سابق، ص١٤٧.
- ٢١ جريدة البغث أعداد ١-٣٩٣/٣ (مقابلات شخصية مع بهجت أبو غربية،
 احد قيادى حزب البعث فى الأردن فى الخمسينات).
- ٢٢- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، بيروت، مؤسسة الابحاث الجامعية،
 ١٩٧٣، ص ٧٧.
 - ۲۳- أمنون كوهين، مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ٢٤- يعقوب زيادين، البدايات، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩، ص ص ٤٣-٤٠.
- ٢٥ عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩١، ص
 ١٠١.
 - ٢٦ منيب الماضى، سليمان الموسى، مرجع سابق، ٤٣١.
 - ٢٧- المرجع السابق، ص ٤٣٣.
 - ٢٨- المرجع السابق، ص ٤٣٥.

٢٩- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، بدون دار نشر، ١٩٦٠، ص ١٣٤.

٣٠- السياسة العامة للحزب الوطني الاشتراكي، عمان، ١٩٥٥، ص ٣٠٦.

٣١- برنامج الحزب الشيوعي الاردني، ١٩٨٣.

٣٢- بيان الأحزاب الشيوعية السوري، الأردني، العراقي، اللبناني، حول تأسيس منظمة أنصار، مجلة الطريف عدد ٣٠/ ١٩٧٠.

٣٣- برنامج منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن، ١٩٨٦.

٣٤- برنامج منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، والتقرير السياسي، ١٩٨٦، ص ص ٩-١٧.

٣٥- البيان الوزاري لحكومة مضر بدران، كانون أول، ١٩٨٩.

٣٦- لقد ركزت المناقشات البرلمانية لبيان الحكومة على ارث الساضي من سيطرة القوانين الاستثنائية، وتقييد الحريات العامة، مدعمة بنماذج لتدخل السلطة في شؤون النقابات والمؤسسات (مناقشات مجلس النواب لبيان حكومة مضر بدران، الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر).

٣٧- المواد من ٣- ١ ١ من قانون الأحزاب الأردني، ١٩٩٢.

٣٨- البرنامج الانتخابي للحركة الاسلامية في انتخابات ١٩٨٩.

٣٩- راجع أيضاً ، جبهة العمل الاسلامي، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩٢، ص ٣-٣-٣٤.

٤٠ - برنامج جبهة العمل الاسلامي.

١٩٩٣ ميثاق الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء"، عمان، ١٩٩٣.

٢٤- أنظر لمنزيد من المعلومات، برنامج الحزب الشيوعي الأردني الذي أقره المؤتمر العام، ١٩٩٣.

28- أنظر برنامج الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ١٩٩٢.

21- أنظر حزب الشعب الديمقراطي الأردني، خطنا البرنامجي والتنظيمي، ١٩٩٣.

- ٥٥ قانون نقابة المحامين لسنة ١٩٥٠.
- ٤٦- قانون تقاية المهندسين لسنة ١٩٥٨.
- ٤٧ مادة (٥٩) من قانون نقابة المهندسين، ١٩٧٢.
- ٤٨- أنظر عبدالرحمن شقير، مرجع سابق، ص ٩٨؛ أيضا البعث ١٩٩٣/١.
 - ٤٩- فلسطين (٢٦/ ١٩٥٤/١).
 - · ٥- فلسطين (١٩/٢١/ ١٩٥٥).
 - ٥١- المرجع السابق.
 - ٥٢ النفاء (١٩٥٦/٣٥١).
- 07" انظر مادة رقم (١٥) من قانون نقابة المهندسين، مادة رقم (٢٧) من قانون نقابة الطباء، مادة (٧) من قانون نقابة أطباء الأسنان وهنا ينطبق على جميم النقابات.
- 05- مادة (٧) من قانون نقابة الصيادلة، مادة (٩) من قانون نقابة الأطباء وتوجد هذه المادة في جميع النقابات.
 - ٥٥- أنظر قوانين نقابات الصيادلة والأطباء والمهندسين.
- ٥٦ هنالك تعليمات أصدرتها نقابة المهندسين تعليمات مواصفات المكاتب الهندسية وهي التي من خلالها يرخص للمكاتب الهندسية.
 - ٥٧- راجع نظام الصيدليات أو مستودعات الأدرية التي أصدرتها نقابة الصيادلة.
 - ٥٨- أنظر نظام أجور الأطباء.
 - ٥٩- أنظر تعليمات مواصفات المكاتب الهندسية.
 - ٣٠- اسماعيل ابو بندورة، النقابات المهنية، عمان، بدون دار نشر، ص ١٣٠.
 - ٦١- أنظر مادة (٣) من قانون نقابة المهندسين.
 - ٦٢- أنظر قانون نقابة المحامين.
 - ٦٣- أنظ قانين نقابة الأطباء.

٦٤- راجع قوانين نقابة الصيادلة، الأطباء، أطباء الأسنان، المهندسين.

 ٦٥ هذه صلاحيات جميع الهيئات العامة في كافة النقابات، راجع قوائين نقابة الصيادلة، المهندسين، أطباء الأسنان، المحامين.

٦٦- مواد (٢٣-٢٥) من قانون نقابة المهندسين/١٩٧٧.

٦٧- مادة (١٧) من قانون نقابة الصيادلة/ ١٩٧٢.

 ٨٠- عند مراجعة التقارير السنوية لنشاطات النقابات تمت ملاحظة هذه الفعاليات واعتمد على التقارير السنوية لنقابة المهندسين ١٩٩٣-٨٠، التقارير السنوية لنقابة الأطهاء ٨٨-٩٩٣، التقرير العام لنقابة المحامين ١٩٩٨-١٩٩٠، ١٩٩٠/١٩٩٠.

٦٩- أنظر التقارير السنوية السابقة.

٧٠- راجم جريدة الرأي الاردنية ١٠/١٤-٣٠-١٩٨٨/١٠.

٧١- بيان الثقابات المهنية حول ما تشر في الصحافة حولها، مجلة الأردن الجديد، عدد ١٩٨٩/١٣.

٧٢- التقرير السنوى لنقابة الصيادلة/١٩٩٣.

٧٣- التقرير السنوى لنقابة المهندسين/ ١٩٩٤.

٧٤- مذكرة النقابات المهنية للأمير حسن في ١٩٨٩/٤/٢٤.

٥٧- الرأى (٢٦/ ٠١/ ١٩٩٠)، (١٩٩٠/١١/ ١٩٩٠)، (١٩٩٠/١٢/٣).

اللستور (۲۹/۲۱/۱۹۹۰)، (۱۹۹۰/۱۲/۲۷)، (۱۱/۱۱/۱۱۹۱).

74-16 is, (81/.1/.881).

٧٧- الشعب (١١٩/١١/١٩٠).

٧٨- الدستور (٢/٢/١/١٩٩٠).

۷۹- الرأي (۱۹۹۰/۱۲/۱۵).

۸- الدستور (۲۰/۱/۱۹۹۱).

۸۱- الشعب (۱۹۹۱/۷/٤).

٨٢- التقرير السنوي لنقابة المهندسين / ١٩٩٢.

۸۳ الشعب (۱۹۹۳/۳/۷) ، الشعب (۱۹۹۳/۳/۷).

٨٤- الشعب (١٩٩٣/٤/٢٨).

۵۸ – الرأی (۱۰/۰۰/۱۹۹۲)، (۱۹۹۲/٤/۱۵)، ۱۹۹۲/٤/۱۸)، ۱۹۹۲/٤/۱۸

۸۷- الرأی (۱۹۹۳/٤/۲۸).

٨٧- المرجع السابق.

۸۸- الشعب ۸/۲/۱۹۹۶).

۸۹- الدستور (۱۹۹۳/۱۲/۲۵)، اخر خبر (۱۹۹۳/۱۲/۲۷).

- ٩- الشعب (١٩٩٢/٧/٩).

۹۱- الرباط (۱۹۹۲/۳/۳۱).

٩٢- الشعب (٢٩/١٠/١٤).

۹۳- الرأي (۱۹۹٤/۹/۲۳).

٩٤ - من مراجعة التقارير السنوية للنقابات المهنية.

90- التقارير السنوية لنقابات المهندسين، الاطباء، المهندسين الزراعيين خلال سنتي ١٩٩٤/١٩٩٣.

٩٦- انظر مصطفى الحمارنة، سياسات الانتداب البريطاني الاقتصادية في الاردن ١٩٣٢-١٩٤٦؛ الاقتصاد الاردني: المشكلات والافاق، تحرير مصطفي الحمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، ١٩٩٤، ص ص ١١-١٣٠.

 ٩٧ هاني الحوراني، محاولات التنظيم العمالي في شرق الاردن، عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣، ص ٣٦.

٩٨- محمد القيمرى، الحركة العمالية في الاردن ١٩٥٠-١٩٧٠، عمان،١٩٨٨، ص ص ٧-١٤. Laurie A. Brand. The Quest for Civil Society in -44 Jordan, unpublished paper, p.4

. . ١ - محمد القيمري، اضواء علي الحركة العمالية الفلسطينية، ص ص ١٢٠.-١١٩

١٠١- المرجع السابق.

١٠٢- راجع الكفاح الاسلامي اعداد ٢-٣ / ١٩٥٤.

٣ - ١ - حسني الخفش، مذكرات حسني الخفش، بيسروت، مبركز الابحاث الفلطيني، ١٩٧٧، ص ٣٧٠.

٤ . ١- محمد القيمري، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ١٩.

١٠٥- المرجع السابق، ص ٢٠.

 ١٠ - حسني الخقش، مرجع سابق، ص ٢٣٩؛ محمد القيمري، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ٣٥.

١٠٧- مادة ٣٧-٣٧ من قانون العمل الأردنير/ ١٩٦٠.

١٠٨- المادة ٤٦-٤٨ من قانون العمل الأردني/١٩٦٠.

٩٠٩ - محمد القيمري، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ٣٨.

١١٠- هاني الحوراني، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

١١١- قرار وزير العمل، الجريدة الرسمية عدد ١٩٧٦/٢٦٠٦.

۱۱۲- هاني الحرراني، مرجع سايق، ص ص ۸۸-۹۰.

١١٣- حريدة الرأي (٢٧/٢/١٩٩٢).

١١٤- الأمالي (١٥-٢٢/٢١/١٩٩١).

 ١٩٥٠ أنظر التقرير السنري لوزارة العمل ١٩٩٢ حول حجم الطبقة العاملة المقدرة بستمائة ألف.

١١٦- مادة (٧٨) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

```
١١٧- مادة (١٧) من النظام الداخلي للاتحاد العام للنقابات العمالية/ ١٩٧٨.
```

١١٨- مادة (٢٢) من النظام الداخلي للاتحاد العام.

١١٩- الدستور (٢٧/٤/٢٧).

. ١٢- مادة (٢٤) من النظام الداخلي للاتحاد العام/ ١٩٩٤.

١٢١- مواد (٢٥-٢٨) من النظام الداخلي للاتحاد العام/ ١٩٩٤.

١٢٢ - مواد (٩٤,٩١) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١٢٣- مواد ٩٤,٩١) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١٢٤- مواد (٩٤,٩١) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

ه ۱۲ - الأمالي (۱۲/۸۲/۱۲/۱۲)، الرأى (۱۹۸۱/۸۲۱).

۲۲۱- الرأي (۱۲۱/۸/۱۴۹).

١٢٧ - التقرير السنوي لوزارة العمل.

۱۲۸- الرأي (۲۲/٤/۲۲).

١٢٩- صوت الشعب (١٩٩٣/٦/٢٥).

١٣٠- الرأي (١٢/١/٢٧)، الدستور (١٩١/٩/١٤)، الرأي (٩١/١٢/٢٨).

۱۳۱- الرأي (۲۷/ ۲۰/۱۹۹۶).

۱۳۲- الرأي (۱۵-۱۸۹/۱۸/۱۹۹۱).

١٣٣- صوت العمال عند ١٩٩١/٦.

١٣٤– صوت العمال عند ١٩٩١/.

١٣٥- انظر تقارير وزارة العمل (١٩٨٨-١٩٩٢).

١٣٦- صوت العمال اعداد ٣-١٩٩١/، عدد ٤، ١٩٩٢/٥.

١٣٧- جدول أعمال المؤتمر العمالي الرابع/ تشرين أول ١٩٩٤.

١٣٨- قرارات المؤتمر الرابع/ تشرين أول ١٩٩٤.

- ١٣٩ البيان الختامي للمؤتمر الرابع العمالي.
- . ١٤- من مراجعة عامة للأنظمة الداخلية لمعظم الهيئات الثقافية.
 - ١٤١- التقرير السنوي، مركز الدراسات الاسلامية عام ١٩٩١.
 - ١٤٢ مادة (١٧) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية.
 - ١٤٣ انظر نموذج تقييم الأندية الشبابية.
 - ١٤٤- النظام الأساسي لاتحاد الشباب الديمقراطي الأردني.
 - ١٤٥ النظام الأساسي لمنتدى الشياب العربي.
- ١٤٠- سرى ناصر، العمل الاجتماعي في المشرق العربي، ص ١٧٠.
 - ١٤٧- المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٧١.
 - ١٤٨ المرجع السابق، ص ص ١٧١ –١٧٢.
- ١٤٩ أنظر باسل الكبيسي، مرجع سابق، ص ٩٩٣ عبد الرحمن شقير، مرجع سابق، ص ٧٥.
 - ، ۱۵- سری ناصر ، مرجع سایق ، ص ص ۱۷۲-۱۷۶.
 - ١٥١- مادة (٣) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية / ١٩٦٦.
 - ١٥٢ مادة (٧)، نفس المصدر.
- ١٥٣ يوجد في وزارة التنمية الاجتماعية نموذج عام يصلح لأن يكون نظاما داخليا
 لأى جمعمة.
 - ١٥٤ مادة (١٤) من قانون الجمعيات/ ١٩٦٦.
- 00 \- نشرة تعريفية بالاتحاد العام صادرة عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية 1997 .
- ١٥٦ نظام السانصيب الخيري لعام ١٩٧٣، وانظر التقرير السنوي للاتحاد ١٩٨٨ - ١٩٩٣ - حول حجم مساهمة أرباح اليانصيب الخيري في موازنة الاتحاد العام.

١٥٧ - نشرة تعريفية بالاتحاد العام صادرة عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية.
 ١٩٩٣.

Abdullah Khatib. The Experience of NGOs, 1994 - NoA

١٥٩- التقرير السنوى لصندوق الملكية علياء، ١٩٩٣.

١٦٠- جريدة الرباط (١٩٨٣/٦/٢٧).

١٦١- جريدة الرأي (١٩٩٣/٩/٢٩).

١٦٢ - مقابلة مع د. ادريس العزام الذي شارك في الانتخابات الأولية كمرشح.

۱۲۳ - برنامج جبهة العمل الاسلامي للانتخابات النيابية ۱۹۹۳، وداد عدس، محمد المصري، أرشيف انتخابات ۱۹۹۳.

١٩٩٠- برنامج جبهة العمل الاسلامي للانتخابات النيابية / ١٩٩٣.

١٦٥- المرجع السابق.

١٦٦ - المرجع السابق.

١٦٧- المرجع السابق.

١٦٨ – المرجع السابق.

١٦٩ - البرنامج الانتخابي للكتلة التقدمية الموحدة لانتخابات ١٩٩٣، وداد عدس،
 محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٠ اعتمد على برنامج مرشح الحزب خليل حدادين في الدائرة الثالثة في عمان،
 مرجع سابق.

 ١٧١ - البرنامج الانتخابي ليعقوب زيادين الأمين العام للحزب والمرشح للانتخابات النيابية.

١٧٢ - البيان الانتخابي لمرشع الحزب في دائرة البلقاء د. مصطفى شنيكات.

١٧٣- البيان الانتخابي لنزار الكايد مرشح الحزب في الدائرة الثانية في عمان.

١٧٤- انظر ما نشر في صحف الرأي، النستور، الشعب، الأهالي، مجلة الأفق،

وداد عنس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٥ - البيان الانتخابي لتوجان الفيصل، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٦- البيان الانتخابي لجانيت المفتي، وداد عنس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٧ - البيان الانتخابي لناديا بشناق، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٨- أنظر الشعارات الانتخابية في وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٨ موسى شتيري، أمل الداغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية،
 عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص ٤٣.

١٨٠ - المرجم السابق، ص ص ٤٣ - ٤٥.

قائمة الجداول

جدول (١) نسية موازنات القوات المسلحة والأمن العام والدقاع المدني في الموازنة العامة خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٩٢.

جدول (٢) حجم العضوية في النقابات العمالية و نسبتها الى كافة العمال المنتميين للنقابات العمالية.

جدول (٣) عدد الاتفاقيات الجماعية بين ارباب العمل و النقابات العمالية حسب السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢.

جدول (٤) توزيع الاتفاقيات الجماعية بين ارباب العمال و النقايات العمالية حسب ما تحققه من بنود خلال السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢.

جدول(٥) الزيارات العددية في الهيئات الشقافية حسب السنوات ومعدل الزيارة السنوية.

جدولُ (٦) توزيع الهيئات الثقافية حسب المحافظات.

جدول (٧) توزيم الهيئات الثقافية حسب الاختصاص و مجال العمل.

جدول (A) الزيارات العددية في الاندية الشبابية ومعدل الزيارات السنوية.

جدول (٩) توزيم الاندية الشبابية حسب اماكن وجودها و تخصصاتها.

جدول (١٠) توزيع الجمعيات الخيرية و الاتحادات و الجمعيات الاجنبية و النوادي النسائية.

جدول (١١) اعداد الجمعيات التي اشتملت اهدافها علي رعاية القرد موزعة حسب الفئات التي تقدم خدماتها.

جدول (١٢) عدد الجمعيات الاهلية موزعة حسب اهدافها.

جدول (١٣) عدد الجمعيات الخيرية في المملكة موزعة حسب مناطق مديريات التنمية الاحتماعية واماكن تواجدها (حضر، ريف، بادية).

جدول (١٤) الجمعيات الخيرية والاتحادات والجمعيات الاجنيبة المسجلة لدي وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام ١٩٩٣ موزعة حسب المناطق في المملكة واماكن تراجدها. .

جدول (١٥) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التدريبية التي تقدمها في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (١٩) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التعليمية التي تقدمها في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (۱۷) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأولية في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (١٨) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأخرى.

جدول (١٩) الدعم المادي الذي قدمته الوزارة للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٣ موزعة حسب المناطق وقيمة المماعدة.

جدول (٣٠) المساعدات المقدمة بموجب اتفاقيات لبعض الجمعيات والمؤسسات التطوعية.

	_	_	_	_	_	_	_	_	_	-	$\overline{}$	_	_	$\overline{}$	_	-	_	_	
																	العكرية	النتان	
											7						النتان	أيال	
																		الدفاع المدني	1000
A-SA	LL.A	17.13	4,54	WA	WA	A.F	1,1	4.4	Y _V r	-	-	•	-	,			التكرية	اعتناه	
AILE	6,1.	6,810	1,3	IA,I	176	4	¥	4,6	1,5	-	-				-	- 1	النتان	Ē	1
W.A	7170	¥4	13	17	₹	¥*	778	FY0	11-81	1784197	1707417	175271	ANAMA	4-4-121	A-YELS	1,177.0		الامن المام	4 9
11,11	II.	17,60	1,10	11,34	67,34	17.7	145	163f	1.74	-	-	-	,	ı	-	1	العكرية	النقاه	
11,71	76,37	7.	11,11	W.3	K-3	¥*A3	4,63	V, res	1,7		•	1	-	-	٠	•	النقات	والم	
7.174	1 CTYTYO.	1,64%	18/11	11	13	7	17/6	11	1711	17777	MEMAY	APPYO .A	451	**************************************	\d	4		الترات السلمة	the state of the s
1.71VA	MANA	TaPaga	- ertera	194.1	14.1	**************************************	413	1881a	TTTASTO	V-1257-	0A.AE11	615790	444-19	1.7071-0	13.44	141711.	العكرية	الساد]
WF.10.	0747770	4-143143	¿Para	TW61	FW61	PP67	F4795	PAIN	23074707	TPLAT . FF	17727741	INVESTIL	141,44431	ITTITICA	SM.P.	TP\$44-1	النتان	Ē	
NA NA	H	1	111	1517	111	iii	151	14.6	N. N.	14/40	140	Ě	Ĭ	141	Ē	. 1840		Ē	

-,41	-316	175-	ب															التكرية	ألئلتان
4	Ade-	-j!h	35.															الشاه	م آي
¥6	11.1	17	1005																الدغاج المتي
1/1	1/2	. dyd	Agh	1,1	γ,	€	4-8	1,84	7,7/1	1/4	F-4	3,4	W	N.V	11,41	31/4	1715	العكريا	Fine
4.5	N. 2	45	42	1/4	1/4	1/4	246	1364	969	*****	WA	81.79	1,7	1,1	11/6	Yers	206	الطفات	أيسالي
¥40	*AYAY	1 eh	******	14.7	F151F	14379	14770	116	W16	A7	13	******	5Y9	AAT	******	V3 M	Ferres		الاس السام
71.4	147	P _C A	77,55	PA ₂ -	17.4	75	L-JM	47,44	N'AL	153	27	17,719	Klas	1,00	1674	18.A.	10,1	العكرة	(lettle
7	7,1	n,a	150	n,	16,0	1773	TT-0	T-314	ξ	77,64	3	12.41	7.	7.0	15,31	11,13	31,13	الظنان	ال ا
141	174	174	100	184	11410	W6	49	39	n	64	<i>α</i> η	886	\$44	¥\$\$\$	TVYYA	6.771	201711		الدان السلمة
LAVedY	687471	Y31A3	515a6A	PM11	E-17-1	VA6171	4.1886	1464	17697	114880	47-77	443644	V-637	··· ALLY!	17.W17.	W.14	614	الفكررة	العتاك
A11537	17.7	WAFY	711	WATE	ATTEP	9177AF	TYIAIT	PT	717	ייייניגערי	484014	taller	17 LAY	1.77714	WATALWY.	ANTEMA	ACTAS .F.	classif	<u>.</u>
Ě	ě	É	Ě	Ē	Ē	Ĭ.	i	1	ŝ	3,8	ž	ŝ	IN.	199	144	19	192		E

1/2

	_		_	_	_		
#1.c=	-J.V.	7,17	-101	7Å.	ARC-	-111	וויאליו
13-	-344	#2¢=	745-	-J£Y	775-	-J#£	أجسالي النتفان
11111	******	9FF	A&A	415	4443	11111111	الدناع الدني
N _C 0	٧	AIG	17.8	VA	N.A	1,1	النتاه
173	163	4977	4,3	63	6,0	\$	أجسالي التنتات
1664	077.7	07670	14.41	APANJ	CHENT	70	الامن المام
37.44	Ye.	1631	1/21	44.4	Y.b.Y	3,67	الفلان العكرية
J.V.	N.N	Y.V.	14,7	19,4	٥٠٠	17.5	ایسالی الطان
17.Y	714	1.6	7.6	7.4	1.4	\$	الاران السفعة
46-717	AV£41	ALATTA	vvr	ALLALA	0A0\0\	0.117471	ائتلان العكرية
144-111	11.411	_	1.P4PA1	1. Y1116Y	YATAT	VITY-0	ایمالی افتتان
147	-	_	Ē	19AA	14AV	14.7	E

المصدر: أعد هذا التقرير من خلال رصد المرازنات الأردنية من سنة ١٩٥٠ –١٩٩٢ المنشورة في قوانين المرازنة المامة.

(١) خلال السنوات من ١٩٥٠-١٩٥٧ كانت ميزانية الجيش تعتمد علي العونة البريطانية القدمة مباشرة اي القرات المسلمة والتي لم تدخل ضمن الميزانية العامة وللا فقد استثنيت هذه السنوات من بيان نسبة المرازنة خلالها .

-174-

جدراً، وقم (٢) حجم المعدوية في النقابات العمالية ونسبتها إلى كافة العمال المتمين للنقابات العمالية (١)

السية (٪)	حيم العشرية	اسم النقابة	الرقم
٢٫٢	er.	البتروكيماريات	1
4,40	1873	البناء	١ ١
۵۸ر،	164-	البلديات	۲
۲۸ر۱	4-16	التعليم	ı
1751	17	الخنمات الصحية	0
101	1767	الخنمات العامة	1
۱۸ر۰	1404	سكةاغديد	١٧١
1,1	17/11	الطباعتوالنشر	٨
اار	11	الفزل والتسيج	M
۸۵۲۱	177.	الصناعات الغذائية	1.
1711	YVYY	الكهربائية	111
1771	170.	الملات التجارية	18
1711	YA	المارف	١٣
17,1	1117	المرانيء	16
1711	017.	المناجم	10
7,74	17	التقل البري	11
ווע	1464	النقل الجري	19
χ\	170757	المبوع	

للصدر: أعد هذا الجدول من العارمات التي جسمت عن حجم عضوية كل ثقابة .

(١) تعرد هذه الاحصائية الى نيسان/ أبريل ١٩٩٧، ولا ترجد أية احصائية دقيقة بعد هذا التاريخ.

جدول رقم (۳) عدد الاتفاقيات الجماعية الموقعة بين أرباب العمل والنقابات العمالية حسب السنوات ١٩٨٨ – ١٩٩٢

ملاحظــــــات	عدد الاتفاقيات الجماعية	السنة
	0	1344
	٧	1344
اتفاقیتان پجلس توفیق ، واحدة بحکمة صناعیة	17	144.
ثلاثة اتفاقيات بمجلس توفيق ، اتفاقيتان بحكمة صناعية	77	1441
اربعة اتفاقيات بجلس توفيق ، خسسة اتفاقيات بحكمة صناعية	**	1997
	(AV)	المجموع

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من مراجعة الاتفاقيات المعقودة بين أرباب العمل والثقابات العمالية، وزارة العمل،

المصادر : أعد هذا الجدول من مراجعة الاتفاقيات الجماعية وقرارات مجالس التوفيق وقرارات الحكمة الصناعية وما جاء في هذه القرارات من بنود .	ي ښي		لآيات الجيئاة	مية وقرارات	مجالي آك	فيق وقرارات	افكتا	مناعة رم	اجاءفي	بله القرارات	من بنود .	
المسرع =ا	-	7	=	7.	33	-:	111	100	11	1:	MI	1.
<u>\$.</u>	-	-	Ī	-		-	-	Ą.	-	٠,	17	\$
-لاشماط	,	,	,		-4	ç		,	ı	,	4	٤
الراقالية	,	,	•	,	-4	£	-	S	,		4	Ç,
تظامموطنين	,	,	•		ş.n.	57	4	۶	-	Ę,	=	ş
اعادةالقسراوتالسال	,	,	-	III.							-	į.
16.17,44,713	-	177		٠	-	1,7	-	q	-	Ç.	-	ď.
علاواتصفطة	_	Š	-	.7	-4	ξ	=	K,T	~	N/A	**	Ę
زيادانسنية	•	•	٠	,	_	Z,	~8	ς	_	Ę,	-	ę
Howelli		,	•	,	~	£	76	ž	-4	Š	۷	Ş
محديدساهاتالعسل	-	Ę	•	,	~	٤	4	\$	ч	g	*	£
معرزادار	,	,	-	15.	7	\$	4	Ş	_	į.	ĩ	>
المناية مسمي		•	-4	7	>	WY	=	167	~	157	2	ŝ
طادتي الأجي	,	,	7	N.JT	-	4	-1	ç	-	- T-	-	ę,
Mark 18 age	-	-	-	N.	=	1674	-	15.1	>	161	=	4
انواع الاطاليان	Γ											
يَا	Wi	8	iw.	8	141.	8	1111	8	1111	S	يي	S
	تيزيع الا	نائیان الم	اري ايد ايد	اب ال سا ل	جيل إلا الاقائيات الجماعية بين لرباب العمال والثقابات العمالية حسب ما تحقق من يترو خلاف السنوات ١٩٨٨-١٩٩٣	جنول رقم (1) ان المنالية مسب	E	S. S.	ال السنوان	148-1444	_	

جنول رقم (٥) الزياد ةالمندية في الهيئات الثقافية ومعدل الزيادة السترية في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩٧

معنل الزيادة السترية	مجمرع الهيئات	عدد الهيئات التي تسجل في كل سنة	السنة
مار	مار	مثر	1416
	1	i	1470
مز	١		1433
χ\	¥	١	1478
مار	Ą		1414
مثر	¥	_	1414
χ ι .	۲	١ ،	114
متا	r	-	1111
مد	۲	-	1444
مار	ľ	-	1444
1,1/1		Y	1446
χγ.	١ ،	١ ١	1574
متر	١ ١		1575
רנונג	1.	£	1477
صقر	١.	_	1574
X1.	"	١ ،	1494
X4.4.14	14	۴	144-
3/,75	10	١ ١	1441
XIIV4	14	£	1444
Y,0 X	۲۰	, ,	1444
% 1.	11	4	1444
*LA1X	n	٤ - ١	1560
X19,8	PI		1441
Y11/4) ti	١ ،	1444
X11X	11	£	1444
1,4%	ťΥ	ļ *	1444
X117	TÅ	,	144.
7,747,6	4.4	11	1441
%\\$\# #\	"	tă.	1447
		(41)	الجمرع

المصدر: ثم إعداد هذا الجدول من المعلومات المستقاه من ملفات وزارة الثقافة .

جنول رقم (٦) توزيع الهينات الثقافية حسب انحافظات

النسبة (٪)	العدد	المانغان	ألرقم
٧٫٧٢	10	عمان	١
عر٠١	1.	lys	Ť
(ر)	Ĺ	الزرقاء	¥
ارة	£	المنرن	í
۴ _۷ ۰۵	Y	الكرك	â
٤٠٠١	١	الطنباة	٦
Y _C ê	0	اسعان	٧
۲ره	a	البلقاء	Å
٪۱۰۰	11	المبدرع	

الممدر: أعد هذا الجدول من المعلومات التي جمعت حول الهيئات الثقافية من رزارة الثقافة.

جدولً رقم (٧) ترزيع الهيئات الثقافية طيقاً للتخصص ومجالً العمل

النمية (٪)	حوم العضرية	ألتخصص	أأرتم
۲ره	8	هيئات فنية عامة	١
11,7	"	فلكلور شعبي	٧
٥٤ر١١	"	سرح	۲
1,01	10	أدب وثقافه	٤
۳٫۷	γ	دراسات متخصصه	
16,0	16	منتديات ثقافية	
ارع	í	ذات طبيعة اسلامية	Y
۳ر۷	٧	جمعيات متخصصة بهدل واحد	A
۲ره		روابط مهنية	1
ارة	£	مرسيثية	١.
1,4	Y	سينمائية	"
۲٫۱۲	Y	صالات وجالبرات	11
	41	المجموع	

المصدر : ملقات وزارة الاعتادة الخاصة بالهيئات التقالية ، وتم اعداد تصنيف هذه المهالات عير دراسة الأنظمة الناخلية والأعداف والنشاطات التى تعيناها الهيئات الفقاقية .

جدول رقم (٨) الزيادة العددية في الأندية الشبابية حسب السنوات ومعدل الزيادة السنوية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤

معدل ثسية الزيادة السترية	مهمرع الاندية السجلة	الاندية في السنة	السنة
-		_	197.
-	-		1491
-	T	Y	1477
-	ľ		1588
- (¥		1486
-	1		1580
- [*	**	1187
	1	-	1589
!	ť		1584
1	Y	-	1575
7.0.	t.	1	196-
400	P .		1161
	r r		1967
	ř		1147
% ** **	6	١ ١	1466
7.40		1	1960
	1		1161
χτ.	1	1	1167
	1	~	NACA
	1	~	1141
XIIVI	¥		154.
_	*		1541
X16,YA	A	ī	Mar
-	A		1948
	Ā	~	1405
7/11/2	4	١ ١	1500
	4	-	1507
- 1	1	-	1447
	١		1506
[N.	-	1505
	A		143.
HAHX	1.	١ ١	1431
	1.		1477

w

معدل نسبة الزيادة السترية	مجمرع الاتدية السجلة	الاندية في السنة	الستة
	1.	-	1478
7,117,1	14	T	1474
7.0.	1.8	1	1570
-	1A	-	1111
%0,0	И	1	1479
X\01X	77	7	1454
	YY	-	1979
7,42.4	YE	۲ ا	144.
7.1830	77	7	1471
74,24%	Y9	A .	1977
X0,W1	14	٧	1577
7.0,6.	14	4	SAVE
١١٠٠١٪	£P .	£	1449
217,10	Α	1	1471
71,17	44	r	1444
27,A6	34	Y	1444
14,31%	34	A	1474
27.7%	A-	14	144-
/,YY,V0	1.4	YY	1541
X16,10	144	19	1547
100.1%	ln.	17	TAAP
15,11	160	4	1586
//A/YV	1sV	11	1560
X5,00	144	14	1441
1/6,.4	114	V V	1547
2/1,44	1AL		1444
1/6,7%	148	۸ ا	1444
X11,1V	Y10	YP	144.
YA,AY	37%	"	1441
7.0,54	YsA	16	1997
£yli .	1%-	14	1517
Vi I	TVA	14	1116

المسدر: بمعت هذه الملومات من ملفات الاندية في وزارة الشهاب.

ينول رقم (٩) ترزيع الانتية الشبابية حسب أماكن وجردها وتخمصاتها

ترزيع الانتية منن، ريف، مخيمات:

	النسية (٪)	المفج	الكان	الرثم
ſ	4574 4474 4474	76. 786. 74.	اغان الترام (الريق) المتهمات	
Γ	X1	AVY	للجسوح	

توزيع الاندية على الماقطات:

النسبة (٪)	المنج	zh/lelt	الرقم
77,7	11	مباو	1
VajA	VV I	اريد	٧.
Y ₄ Y	7.	التريقا ، المائري الرابعا ،	7
A/A	At	Hitci	ı
A/S	46	البلقاء	
AJF I	17	الكراء اشاريات	٦
1/1	٧		٧
ارد	14	معان	A
χ.\	YYA	العموع	1

ترزيع الاندية حبب الاختصاص

التسية (٪)	المند	مبهال الاختصاص	الركم
AV,1 7,0 7,A 7,0	A	انبيترياحــِتماءة انبيقاتــرياحـــرو انبيتـــرون انبيتـــرون انبيقاحــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1 4 4 7
χ.ν	YYA	الميموع	

(٪) النسية	المند	مجال الاختصاص	الرتم
1,A 1,¥	ė T	الديثان ميثاط اللية النيثنات ميثام ليا	1 7

للصدر: تم اعداد خلا الجنول من للمارمات التي جسمت من وزارة اللباب وقد تم تصنيف الاختصاصات من خلال وراسة الانظمة الداخلية والأحداد والتناطات التي يتنتها من خلال الاندية.

جغول رقم (١٠) توزيع الجمعيات الخيرية والاتحادات والجمعيات الاجنبية والنوادي النسائية المسجلة لدى الوزارة تبعاً لديريات التنمية الاجتماعية حتى ١٩٩٣/١٢/٣١

المجموع	التوادي النسائية	الاتحادات	الجمعيات الاجنبية	الجمعيات الاهلية	المديرية
377	Ä	0	11	7.7	عمان الغربية
77	A)	-	-	[TT]	[مادیا]
44	-	١ ١	-	EA	الزرقاء
0.	-	١	-	69	اريد
14	_	-	١	- 11	عجلون
1 1	-	- '	-	4	الرمثا
١٤	-	-	-	12	چرش
٧.	- '	-	-	٧.	يئي كثاثه
18	-	-	-	١٤	الكوره
٦١	-	-	-	٦	الشرنة الشمالية
٧.	-	١ ١	-	44	السلط
٧	-	-	٤	٧	دىر علا
77	-	١ ١	١ ١	۳.	المفرق
۲۷	- [١ ١	- [44	الكرك
۱۸ ا	-	١ ١	-	17	الطفيلة
٤٥	-	١ ١	-	ĹĹ	معان
''	١٥	١ ١	- }	-]	العقية
۰	-	-	-	٥	البادية الوسطى
٨	-		- 1	_ A]	الشونة الجنوبية
788	7	14	41	٥٩٣	الجنوع

Ē

<u>۽</u>

<u>0</u>

=

=

اهلة الجسعيات التي اقتملت اهافها على رحابة أللره موزعة حسب القائك التي اللم خدماتها لها Ė 5 Ë ¥ الرياء 3 Ę 6 Ë : 2 Z المسرع 7 7 S ¥ المالطان رعايثالاطناه والكمرابية

الصدر . هذا العلومات أخذت من ملفات وزارة التندية الإجساعية وهي تتطسن إعناد الجمعيات التي طاء ١٩٩٧، والتي لم يد ذكرها في جدل رقم (١١).

رمايةالماقين

رعاية الاطفال

رعايقلاأة

رعاية لطابة

الأطال

رعابةاللسنين

وعاية الموضى

وعايقالايتام

رعايةالاسرة

المعدود اعد هذا الجدول من مراجعة الانظمة الداخلية للجمعيات من ملئات وزارة التنمية الاجتماعية هول الجمعيات سنة ١٩٩٢.

إدارة المعيات	113	1	-4		4	٧	_	-	٧
الرعاية والتربية الدينية	£1°	⋾	7	٦	•	-	-	-	•
الاصلاع الاجتماعي	3.	z	=	-	,			-	٠
قروض مستردة بشكل سهل	W	4	~	=	•	<	-	<	-
الرعاينا لتعليبية والتثقيلية	5	5	=	=	=	•	>	-	-
النشاط العاضي	\$	7	0	=	4	م	4		1
الرعايةالصحية	Í	*	11	1.	=	=	=	-	م
التدريبرالتأميل	·W	\$	7.1	3	5	7	Ŧ	مر	-4
خدمة المجتمع المعلي وتنميته	7.7	¥	7	3	11	-	33	-	-
الترمية الإجماعية التظيفية والصحية	17.	≯	£ř	3	7.5	1	Ŧ	>	۴.
المساعدات المادية النقدية والعينية	61.	K	<u>.</u>	11	5	77	**	=	=
الأهاد									
المائطان	للهسرح	1	ę.	الرياء	عار	ij.	الكراه	턀	Ē
		# F	جلول رقم (۱۲) یات الأطلبة میزمة	جلول رقم (۱۱) عدد الجمعيات الأهلية ميزعة حسب أهدائها	أطائها				

جدول رقم (١٣) عدد الجمعيات الخيرية في المملكة موزعة طبقاً لمناطق مديريات التنمية الاجتماعية واماكن تواجدها (حضر، ريف، بادية)

الجموع	تإدية	ىئى	حضر	المديرية
7.7	-	۳	Y.W	عمان الغربية
77	Ū	YY	(19	(Like
£A	۵	4	. 46	الزرقاء
64	-	177	14	باريد
- 11	~	٨	٣	عجلون
4	-	٥	£	الرمثا
١٤	-	۱۳	١	چرش
٧.	-	19	١ ١	ہني کنانه
١٤	-	۱۳	١	الكورة
٦	-	٦	-	الشرنة الشمالية
Y4	-	١٨	- 11	السلط
٧	-	٧	-	دير علا
۳.	١٦	17	٨	المفرق
۳٦	-	۳٤	۲	الكرك
۱۷	۲	- 11	٤	الطنيلة
٤٤	17.	۳۱	٧	معان
١٤	٣	٣	٨	العقية
٥	٥	-	-	البادية الوسطى
٨		٨	-	الشونة الجنوبية
۳۶٥	۳۸	707	٣٠٣	الجمرع

جدول رقم (۱۶) الجمعيات الخيرية والاتحادادت والجمعيات الاجنبية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام ١٩٩٣ موزعة وفقا للمناطق في المملكة واماكن تواجدها

الجموع	أجنبية	اتحادات	پادیة	ريف	حشر	المديرية
۱۳	_		-	١	14	عمان الغربية
٤	-	-	-	1 £	-	ماديا
۲	-		-	-	Y	الزرقاء
٤	-	-	-	٣	١ ١	اريد
-	-		-	- 1	-	عجلون
-	-	-	-	-	-	الرمثا
٧	-	_	-	٧	-	پني کنانه
-	-	-	-	-	-	دىر علا
۲	-	-	_	۲	- 1	الشونة الجنوبية
λ	-	-	-	١ ٦	۲	المفرق
٧	-	-	-	٧	-	الكرك
-	-	-	-	-	-	الطفيلة
٥	-	-	-	٥	-	معان
۳	-	-	-	٣	-	العقبة
١	-	-	١	-	-	البادية الوسطى
٤٦	-	-	`	YA	۱۷	المجموع

दा		_	-	_		_		-	_	_	-	_	-	_	-	_	-	ĄĮ.	6.1	C		
Á	- 1		1	_	1	1	1	1	1	!	1	1	_	1	1	8	1		č	عدو التنفعين		
AL PARAL	- 1	1	1	ı	ŧ	ı	ŧ	B	8	ı	8	ı	\$	ı	ı	ı	ı	4	ذكور	Ē.	Ţ.	
~	1	1		1	ı	ı	1	ı	ı	ı	ı	ı	ī	ı	1	ı	ŧ	4	175	246	5	<u>C</u>
Y			-	-	_	_	_	=	_	_	_			_	3	_	i i	3	9			£ .
-		٠.		-	-	2	1	-	Š.	_	2	>		-	3	Š		4		عدد التنسين	3	Ĝ <u>.</u>
\vdash	1	_		_	-	_	_	_	-	1	1	_	_	_	>	4	1	4	ز ڏکور	=	تنسيق زهور	Ē
\$	1	-	٠-	-	ı	<	1	=	-	ı	-	ı	ŧ	٠	>	•	ı	7	المراكز	346	Ę	€.
YIY	1	اد ا	4	ı	1	عر	į.		ı				1	ı	ī		4	5	3	Ç	ě.	£
2			ı		ı	ı	1	<u></u>	ı		ı	,			ī	,		43	365	عدد التنفين	مرف تراثية	£!
3		-	_	_		_	1	-	_	_			_	_	~	_	_	-	150	7	Š.	<u>تا</u> نغ م
477	-	_	_	_	_	_	_	~	-	Ť	_	Ť	j	Ť	_	-	-	341	130		H	700
	<u> </u>	بر ا	<u>بر د</u>	-	+				<u>- 6</u>	<u> </u>	_				<u>≺</u>	-€	>		-	المنتفعين	يبين	£ =
	<u>'</u> -		_	_		_	-		_	_	_	1	_	_	_	_	_	'	ز ڏکور			(۱۵) غدمان غدمان
3	-			-	1	ı	1	7	~	ı	1	ı	_	1	-4	ę.	-4	=	글	316		F (2)
٧٥٦	ı		1	3	7	5	ı	3	1	ı	1	ı	,	3	1	44	3	ALA	9	عدد المتنعين	بارية	يفول رقا ماليان ماعية فع
*	ı		_	. \$	ı	ı	ı	ı	b	1	ı	ı	t	ı		ı	ı	1	وجوا	a die	ير	الم الله
7,	-		_	- 00.	-	4		4	1	,	,	,	,	_	,	4	-4	-	77.75	ř	طباعة وسكرتارية	ت الخيرية والفعاليات والخدمات التعريبية التي تقدمها في مناطق مديريات التعمية الاجتماعية في الملكة لعام ١٩٩٣
A3A3	$\overline{}$		_			-		-	_	_	_	_	_		- 1	3	_	171	نان	_	_	
	+			_≥	3	2		-	-	<u> </u>	4	-	<u>.</u>	æ.	3	5	₹	-	_	المنتفعين	Į.	= 6
-	<u>'</u>		_	_	_	-	_	_	-	\$	-	_	_	_	_	_		4	ال و كول	-	تريكو ونسيج	<u> </u>
5	1	1		-		7	1	2	-	۰	ر	4	60	٦	3	7	ر	-	딜	ř	ć,	F
P			. >		1	35.1	>	77	5	4	170	4	100	0	707	2	1	7646	Ģ.	عدد المنتفعين		_ €
[7	-	e for				_			_	_	_	_	Ť	-	_			وكعد	E.E.	خاطة	۲ ا
Y AAAT	- 44	1	1	1	1	ī	1	ŧ	ŧ	ŧ	1	ı	8	Į.	>	ŧ	•					l E
>	Ė	1 1	1	1	1	- 1	1	-	1	1	1	1	-	1	۸ ۲.	- 44	-	٠,	12/2	ř		1 25 1
	Ė	1 1	1	1	1 =	1,	1	- 41		· ·	-	0	1	1	A T.	177	- 14	-	المراكز	ř		عدد المؤسسات التابعة للجمعيات ا التا
>	Ė	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	1 >	1	1 1	الثرق - 1	- ×		ين النابية ا	1 ×	- 1.	-	- 1	٥	A 1.	- 17	- 1	1	المراكز	*	الشاط	عدد المؤسس

-144-

تابع جدول رقم (١٥)

	-0 1	_	_	_		-	_	-	_	_			_	_	-	_	_	_	_	_	-		-	_	
	2	3,6	=	ı	1	1	ŧ	8	1	ı			,	1	1	ı	ı	1	ı	1 -	4	Ē.	مدر (التنفيخ	3	
	11	14	=	,	ı	ı	ī	1	ı	ı	ı	1	ı	1	1	j	ı	ı	ī	1 *	-	ذكور أناث	Ē.	6	
	قام فادي صاحبات الاعصال فالمهن يعتديم الاستشفارة القانونية لـ ١٧ امرأة وقام أيضنا بالرافعة عن ٤٦ قطية خاصة بالرأة وتحويل ه حالات الي صندوق المعونة، و١٦ حالة الي	:	_	,	Įr.	~	*	-	7	ı	~	ı	_	-	-	ı	4	-4	ı	1 ;	7	TLA.	¥.	أنشطة فلكلورية تيرهات عينية مشاريع تأهيلية	
	ئوق ا	-7		_		_		_	=			_			_	_			_	. ;	-	j.	رة	4.	
	و	110		'	'	_	_	_	•	'	_	_	<u>'</u>	1	_	'	_	<u>'</u>			ŝ	بالدينار	يالخ	C	
	3,50	-	1	ı	ı	1	ı	ı	_	ı	ı	ı	ı	ı	1	î	1	-	ı	r -	٠	17.75	£	7.	
	يع	140	1	í	6	7	7	ī		1	:	ī	1	ī	1	1	ı	0	ī	1	1	6	۶.	Ę,	
		418	1	ı	š	ī	1	t	~			ī	ı	1	ī	1	ı	ı	1	E		ذكور اناث	مدد التعلمين	13	
) F	1.	ı	ı	_	ī	1	1	_	1	-	ī	1	1	,	1	,	ī	1	1	1		£	<u> </u>	
	ş: 2'		ī	ī	1	ī	1	ī		1	ī	1	ı	1	1	1	ŀ	ī	1	1		اتات الراكز		ç.	1
	5		-	ı	,	1	1	,	1	,	,	1	1	1	1	1	1	1	<u> </u>	13	7.7	يكي	عدد التنفين	، رده	
	Ç.	-4	-		t	1	1	1	1	1	ŧ	1	1	1	1	1	1	1	7	1 -		16	E	کهریاء ردهان	
	<u></u>	47	,	1	1	-	1	_	1	_	=	-	1	1	-	1	-	,	-	=	2				
	Ē	7	-	1	,	1	1	1	1	,	-	1	,	1		1	1	1	1		3	25	عدو التشين	كعيبوتو	١.
	100	>	-	1	-	_	-	-	1	_	-	-	1	1	1	1	1	-	_	- 0		للراكز إذكور أثاث	E	፟፟፟፟፟	
	=		-	-	-	_	_	-	-	_	_	-	_	_	_	_	_	_	_	_	1	_			l
	3	1	<u>'</u>	-		-	<u>'</u>	_		-		_	-	<u>-</u>	<u>.</u>	<u>'</u>	<u>.</u>	<u>'</u>	<u>'</u>	1 1	4	ذكور اناث	عدد التنامين	۳	
بغ	E E	3	-	_	-	_	_	-	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	_	1	\$			
Ē	Ē	-	-	1	1	1	1	_	1	_	1	1	1	1	1	_	1	1	1	1	1	12/18	ŧ		
F.	14 E	۱ ا	1	ı	ı	ŧ	ı	1	1	1	1	ı	1	1	r	ı	ı	1		1	١	انات	عد التغمين		
	î.	13	-	ī	1	ī	ī	,	8	7	ı	ī	ī	1	1	8	ı	0	1	1 !	2	اكور	Ī.	اعمال بناء	
الان لي	16.11	-	-	ı	ı	ı	t	ı	ı	ı	ı	,	ı	ı	1	ı	ı	ı	ı	1 -	-	1618	it i	<u>F</u>	
5	£4.	3	-	ı	ŧ	ī	,	ı	,	,	ر	ı	ī	1	ī	1	ı	-	1	1 7		6	عدر التفعين		
E	7	7	-	1	1	1	ŧ	1	ı	ı	-4	1	1	1	1	1	ı	1	1	1 3		تكور	al di	موسيتى	
صندرق التشفيل ر٦ حالات لرزارة الصناعة والتجازة-	نام تادي	,	-	ı	1	ı	ı	1	ı	ı	_	1	ı	ı	1	ı	ŧ		ı	1 -	4	20	F	8	
		_		_	_		_	_	_	_	_	_	_	=	_	_	_		_		_			_	

الجسئ	034	034 MATIN-YAL	1.741	7,	avariated	41341	٦	٧.	1444	۲,	11	.43	4.3	1.74	erada pre	_	-4	074
الشرنة الجنوبية	•	=	=	1	ı	ŧ	1	ı	١	1	,	•	1	١	_	Ŀ	'	,
البادية الرسطى	_	ı	1	6	1	,	ı	ı	ı	ı	ı	1	1	1	1	1	ı	ı
E	<	144	*	_	140	:	1	ı	,	-	ı	3	_	:	1	1	ı	١
مان	7		725	ı	1	ı	ı	ı	ī	for	1	Å		ı	1		8	
الطنبلة	7	344	¥	ı	,	ı	ŧ	1	ı	-	,	-	ı	9	,	1	,	
الكراء	44	400	;	ı	-	1	_	1	,	. 1	1	1	E	ŧ	ı			
القرق	40	3	Ψ.	-K	747	710	1	1	-	4	1	43	ı	1	ı	ı	'	ı
ي ما		177	341	1	,	1	ı	1	1	ı	ı	1	-	1	4	'	ı	ι
E		147	Yo.	_	3	1	ı	ı	1	4	77	ī	•	.34	ب	1	1	1
12 12 12		747	A33	b.	ı	ı	F	1	ı	ı	•	1	1	ı	1	1	1	1
1000		11	7	ı	1	ı	ı	1	1	-	í	1	ŧ	1	1	_		ı
2.25	٥	111	K-1	ı	,	1	ı	1	,	_	1	\$	6	1	1		ı	1
ر در ا	31	1	212	1	1	1	ι	1	١		1	-	ı	1	î	•	1	
F.	>	7	74	_	2	9.7	ı	1	1	1	1	ı	1	1		,	,	1
2	-	3	774		۶	ī	ı	1	,	ı	1	ı	-	1	YAI	1	ι	1
Ł.	34	1311)	1144	4	334	176	ı	1	ı	_	í	10	6	ı	1	,	ŧ	,
d	-	3	٧.	p	-	1	-	1	14.44	ı	ı	1	<	1367	1111	ı	1	•
1	5	1	5	-	4	7.2	1		ı	4	ı	3	gr.	7	70	ı	1	1
مناء الفرينة	ş		1	•		117971114	~	-	7	~	4	3	7.	54447	\$16A7	٥	¥	47.5
المديرة	رياني	المالتين وتكويد إذاك		ملازين	E ,	6	Ę	ذكرر أناث	- 7	4	ذكحل	130	1	ذكور	50	اجمعيات	دراسات	تشران
	E	مارد مارد		E		عدد التنعين	1	عدد المنتفعين		ř	عدد المنسفين	Ę.	£ 5	E.e.	عدد التنفين	ŧ	ř	Į.
التثاط	6	رياض الإطفال	닐		مدارس		كليات المجتمع	1	J.	1	ائية محو			مكنبان	6	دراسان	دراسات واصدار نشرات	0
		*	12	C	E	٦	3	Jr 7	ا سی اور اعم	Ē	ن	12	٥	1	عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التعليمية التي تقدمها	تقدمها		
								í	() ") La . La	3	=							

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية . ١٩٩٣.

	_	_	_		-	_	_	_	_	_	_			_	_	_		-	_	-		_	_	
٧.٥		1	,	4.7	. *	=	11	3.4	-4	ı	~		ı	ı	4	•	7	3	-	430	إناث	عدد المنتفعين	j -1	
144		ı	ı	۲.	03	ź	ī	¥	•	ı	~		ı	ı	7		3	77	í	٩١٧	ذكور		مدارس خاصة	
77		ı	1	_	٦.	4	~	-	-0	1	-	1	ı	ı		_		~<	_	1	المدارس	ř	ملاره	
٧٥١		ı		1	1	~	ı	ı	1	ι	1	1		1		1	ı	٠	- €	1.4	إناث	عدد المنتفعين		
444		ı	ı	1	1	•	1	1	ı	~	1	1	44	ı	1	1	ı	17		144	ذكور	E. P	قروض طلاب	
117199		1	ı	1	1	.3.	1	ı	ı	9.40		1	.363	1	ı	1	1	441.	4044	9.440	بالدينار	البالخ	تي	
Yok		'	1	7	4	1	ı	7	1	7,	1	1	1	ı	74	-	1	12.	*	11.7	اناث	عدد المتفعين	<u>ئ</u>	تابع جدول رقم (١٦)
1141		'	,	173	مر	6	3	10	1	7,	1	1	ı	1	7	_	1	454	هر	117	ذكور	- F	منح تعليمية	جدول
131401		1	ı	184.	44.	ı	1	7624	1	1040	ı	1	ı	ı	٧٤.	10.	1	Y . 00 .	17	116770	بالدينار		, F.	ريزا
1.44		1	1	1	1	ı	ı	341	-	×	~	,	-	1	9,	. 1	-ĭ	ź	114	144	إناث	عدد المتقمين	į.	
127		ı	1	1	<	ı	ι	3	100	121	1	4.	7	1	_	•	~	á	0	1.13	ذكور	<u> </u>	دورات تعليمية	
04		,	1	1	_	1	1	<	_	-	-	4	_	1	-	_	-	4	-	1¥	المراخو	ŧ	ډور	
١٨.		,		•	44	,		,	•	¥	1	ı	1	ı	ı	ı	1	,	44	٧V	انان	علدد التنفين	٦	
244		1	ŧ	1	33	ı	7	ı	1	10		1	1	ı	ı	1	1	1	7	14.	ذكور		نادي الطفا	
=		ı	t	ı	~	ı	-4	ı	ı	-	1	1	1	ı	ı	ı	1	1	-4	ge.	لثوادي	F	č	

جدول رقم (۱۷) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأخرى التي في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ۱۹۹۳

اتين	ية مع	رعا	ت	عيادان		حية	اية ص	رء	حية	عية ص	تود	/ النشاط
تتثمين	عدد ال	316	تتلمون	عند ال	246	ûşaktı	مدد ال	216	نقبون	عدد الت	ais	/
اناث	ڏکور	المراكز	اثاث	ذكور	المراكز	اناث	ذ كور	المراكز	اناث	ذكور	المراكز	المديرية
١٤٤٠	PY-1	٧	11ATYA	9.FAV	A٦	1960.	14171	80	*67**	AVVA	44	عباز الغربية
	-	-	- 1	-	-	YYA	۲٦.		1774	-	٧	أماديان
-	-	-	181	9-0-	3	Α-	17.	۲	-	-	-	الزرقاء
-	-	-	-	-	-	£	۲	١	TVA	٧	١	أريد
-	-	-	۱۷۸	۱۸۳	١.	14.	14.	Y	۲١.	41.	٧	مجلون
-	-	-	- !	~	-	177.	44.	۲	14	٧.	٧	الرمفا
ļ -	-	-	-	-	-	4.	٤٦	٤	184	-	۳	يني كتانه
-	-	- 1	- 1	-	-	-	-	- '	-	-	-	الكورة
-	-	-	-	-	-	-	~	-	-	-	-	الشرتة الشمالية
1 - 1	-	-	٧١٠ '	A۱۰		1444	1440	A	1116	76.	44	السلط
-	-	-	-	-	~	144.	٧٧.	٤	A£-	٤٤.	٥	دىر علا
٧	٦.	١.	PAY	OAOA	۳	AYEs	V10V	17	416	Ya	۳	المفرق
-	-	-	-		-	A0 .	Y0.	۲	70.	170	A	الكرك
-	-	-	-	-	_	٧.	1.	١.	77.	-	۳	الطفيلة
٧.	60	١.	-		-	14	۵Å	٧	*177		11	معان
-	-	-	-	-	-	EAT	376	٤	YAY.	ENV	۳	اثمقية
-	-	-	-	-	-	ATY	44.	٤	44.	-	1.	جرش
1 -	-		-	-	-	-	-	-	-	-	-	الشرنة الجنوبية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	البادية الوسطى
۱٤٧٧	YYsY	٩	1AA1 - 0	41144	1-1	PERVA	7£7A7	1-9	770-7	11707	14.	المحدرع

تابع جدول رقم (۱۷)

اقين	يل مع	تأه		نزل		وتی	مات م	خد	ىنىن	اية م	رع	يتام	يةالا	رعا
تتقمين	مدد ال	عدد	تتفمين	عددا	ake	والمون	عدد الت	335	طمين	عند الث	ale	شمين	مند الت	Ale
اناث	ذكور	المراكز	اناث	ة كرر	المواكز	اناث	ڏکور	المراكز	اثاث	ڏکور	المراكز	ائاث	ذكور	المراكز
140	414	4	111	Y . £	£	٤٧.	ANA	**	44	44	۲	١٣٤	۱۸۱	1
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	~	-	-	-	-
10	ψ.	١	-	-	-	-	AV	1	46	11	۲	22	44	٧
	۳	١	-	-	-	-	-	-	[-]	-	-	44	AY	1
-	-	-	-	-	-	16	14	٣	-	-	-	-	-	-
-	-	-		-	-	-	-	-	-	~	-	-	-	-
] -	-	-]	- 1	-	- 1	٤	٧	١	-	-	-	-	- 1	-
-	-	-	- 1	-	-	-	-	-	-	- '	-	-	-	_
- 1	-	- 1	- 1	-	-	-	-	-	- 1	-	-	- 1	- 1	-
-	-	-	-	-	-	٥٦	1	٦	-	٧	1	۱۷	٧.	١,
		-	-	-	-	-	-	-	-	- 1	-	-	-	_
-	۲	١,	-	-	-	-	- '	١	- 1	- '	-	-	- 1	-
13	17	١ ١	- :	-	- :	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	l - :	-	~	-	-	-
 -	Y	١	-	-	-	٤	11	٣	-	-	-	-	- 1	-
-	-	-	-	-	-	۳۰	a- ,	١	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	[- i	-	-	-	-	_
-	-	-	~	-	-	-		-	-		-	-	-	-
-	-	-	~	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-
147	171	11	Y34	4-€	Ĺ	140	1166	£a	17	AY	٥	YAY	44.	1.

المصدر: وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٧	<u></u>	Ţ,		ê.	44	_														
المسرع	30	1.14	ATY	=	1.44	13	14.1 016 ALLELA LALLE OF LA LARGE ALOL - ACCA	51177	17	41414	1017	You	11	797	ectra rom.	7	מונו 033	122	,	VOA114.1
الهادية الوسطى	,	,	,	L			-	,	-		-	,	,	,		,	,	ī	,	
العربة المنهية	,	1	1	ı	1	1	1.14	10.	5			_	_	7	-	ı	3	1	1	ı
Ē	~	7,	44	1	1	1	PANET	rav h	=	-	3	7		77.0	144	_	,	~	1	ı
يمان	6	90	73	<	333	7	3114	PAR.	:	33A4 }	7	7433	=	7	AAAA	1	,	1	ı	1
1	_	-1	7	84	114	7.7	144	-	-	212	-	1769	=	7	- 3A4		1	76	ı	t
الكراس	4	-4	33	-	0	_	1464	1 76.	7.	707	1.0	È	_	1.4.	77.	ı	1	,	-	T1.V0
الم	4	E	3	ę.	41.4	131	V3A9	1	77	· W	4	٧,	5	.13	777.6	-<	=	ı	-	1426Y
76 y 2	1	1	1	1	1	1	- 414	-	>	1/4.	2	ė	,		ı	_	44	ŗ	1	ı
	6	10	0.0	1	ı	,	TIPA.	6.0		AST	3	3	77	14.	1270	-	44.	7	4	45410
الشرية الشمالية	4	10	1	1	ı	1	44.	_				_	,		,	ı	1	1	,	ı
12.4	1	1	1	1	1	1	7.		=	4		_	,		,	ı	,	ı	.6	١٧.
الم كانه	4	7	1	_	3	40	wi	76.	1	3	1	ī	-	_	;	ı	,	1	1	ı
G	4	7	~	ı	1	1	*	*	٠		4	٦		-	.36	1	1	ı	٠	۲0.
يّ	1	1		t	1	į	V 0 7	*	_	707		-	4	111	7	4	,	2	1	ı
عجنون	-	م	-	1	E	1	1113	2 160	ť	14	-	34		4	140	ı	,	1	1	ŀ
ž.	4	1	7	1	1	1		a Are	2	673	2	5		. 43	7	ı	1	•	<	A10.
يَعْ	1	1	1	1	1	1	ph	. 1444	71.	_		FE47	_	7	1	ı	,	ı	1	,
	_	٨		_	5	-		1113			44.1	111	_		IVPO	1		1		,
1000	-	147	003	-	2.40	13	14. 14A	1		47741	2	4.44	2	71.27	-	-	ž	371	7.	1.00AA1.A
- Alemi		نگل	اناث	14/14	المراكز إذكور	9	بالليثار	ذكور	19.0	بالدينار	机	96	7	ذ كعد	9	1	ذكور اناث	٤		1
\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.\.	المغازات	ᆫ	9			9	1	1	3,	· ŋ	1	.5		[2	-	Į	ş	9	10.11
\	ř	= "	1	ř.		ķ	Ë	- k		=	<u> </u>	- L	F	<u> </u>	- i	Ę	ķ	2	F	يال
النشاط		مضانات	<u>c</u>	<u>ئې</u>	مراكز التغذية		مساعدات تقدية	9	d'	مساعدات عينية	ن	£"		ترعية عامة	ľ	ţ.	خدمة بيثية	٠,	تپرعات	تقديد
			6	1 1 1 1	Ĩ	0	عدد الترسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الاحرى	-	į.	1	والق	ي ا	200	5	A A	6				

-196-

جدول رقم (١٩) الدعم المادي الذي قدمته الرزارة للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٣ موزعة وفقا للمناطق وقيمة الساعدة

قيمة المساعدات بالديثار الاردني	عددا لجمعيات التي تلتت المساعدات	المديرية
466	**	عمان الغربية
**	11	(مادیا)
4	٣	البادية الوسطى
٣٤	4	الزرقاء
٥٩٠٠	14	اريد
14.	£	عجلون
4.,	٣	الرمثا
١٨٠٠	٦	جرش
14	í	يني كثانه
١٨٠.	١ ،	الكورة
٣	١	الشونة الشمالية
۲۱	٧	السلط
14	Ĺ	دير علا
٦	4	الشونة الجنوبية
٠٠٨٥	14	المفرق
٤٩٠٠	17	الكرك
٣٤	4	الطفيلة
٤	1£	معان
٦	4	العقبة
٦٧٧٠٠	157	المجموع

جدول رقم (20) الساعدات المقدمة بموجب اتفاقيات ليعض الجمعيات والمؤسسات التطوعية

قيمة المساعدات بالديثار الاردثي	عددالجمعياتالتي تلقت المساعدات	المديرية
٧٥	١	الصحة النفسية/ عمان
A£	`	المؤسسة السويدية
1		الخيبرية الارثوذكسية/
٧	\	الزرقاء
10	١	الاسرة البيضاء – عمان
		مركز رعاية المعوقين -
0	1	الكرك
١٢٠٠٠	١ ،	رعاية اسرة الجندي - عمان
		الحسين لرغاية وتأهيل
٣	`	المشلولين
1040	٧	المجموع
****	10£	الجموع الكلي ١٩ + ٢٠

هذا المشروع:

هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي؛ وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما • وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ الجسمع المدني، ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

هذا الكاتب:

هو الدكتور مصطفى الحمارنة ، المؤرخ والاستاذ النابه، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، حصل على ليسانس اقتصاد من جامعة مدريد- اسبانيا، ودكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث من جامعة جورجتاون بالولايات المتحدة الامريكية، قام بالتدريس في جامعتي ميريلاند وجورجتاون؛ ويقوم بالتدريس حالياً في قسم التاريخ في الجامعة الأردنية · له عدة مؤلفات باللغتين العربية والانجليزية · متزوج ويقيم في عمان ·

هذا الكتاب:

هو عن أحد التجارب العربية المضيئة في التحول الديموقراطي · فالأردن هو من أصغر الاقطار العربية سكاناً، ومن أفقرها في الموارد الطبيعية؛ ومن أحدثها من حيث نشأة الدولة، ومن أكثرها تعرضاً للضغوط الاقليمية والدولية، ومن أشدها قابلية للانفجار من حيث تركيبته السكانية -الاجتماعية الختلطة ومع ذلك فقد أستطاع بالخبرة المتراكمة والحكمة المتنامية لنخبته السياسية أن يبدأ تحولا ديموقراطيا سلميا منذ أواخر الثمانينيات •



للنشر والتوزيع



سرکز ابن خلدون للدراسات الإنمانية